جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة / الدراسات العليا

مخاطر التدقيق ازاء مراقب الحسابات بصدق وعدالة القوائم المالية

((دراسة تحليلية))

رسالة مقدمة إلى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة
من قبل

علي ميري حسن

بإشراف

أ . م . د . ناظم شعلان جبار

١٤٣٨ هـ ٢٠١٧م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

((قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم))

صدق الله العظيم

سورة البقرة

الآية (٣٢)

اقرار المشرف

أشـــهد إن أعـــداد الرســـالة الموســـومة بـــ ((مخـــاطر التـــدقيق ازاء مراقـــب الحســـابات بصـــدق وعدالـــة القـــوائم الماليـــة / دراســـة تحليليـــة)) والمعـدة مـن قبـل الطالـب (علـي ميـري حسـن) قـد جـرت بإشـرافي فـي جامعـــة القادســـية – كليـــة الإدارة والاقتصـــاد – قســـم المحاســـبة ، وهـــي جـــزء مـــن متطلبـــات نيـــل شـــهادة الماجســـتير فـــي علـــوم المحاسبة .

المشرف

أ .م . د ناظم شعلان جبار

٢٠١٧/ ٧/ ٢٤

توصية رئيس قسم المحاسبة

بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة

رئيس قسم المحاسبة

أ . م . د علي عباس كريم

٢٠١٧/ ٧/ ٢٥

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن رسالة الماجستير الموسومة بـ **(مخاطر التدقيق ازاء مراقب الحسابات بصداق وعدالة القوائم المالية / دراسة تحليلية)** والمقدمة من الطالب **(علي ميري حسن)** قد جرت مراجعتها لغوياً من قبلي وأصبح أسلوبها العلمي سليماً ولأجله وقعت .

م. د جعفر طالب كريم

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية

٢٠١٧/ ٨/ ٣

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة ، بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (**مخاطر التدقيق ازاء مراقب الحسابات بصدق وعدالة القوائم المالية / دراسة تحليلية**)

والمقدمة من الطالب (**علي ميري حسن**) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة .

الأستاذ المساعد الدكتور
ناظم شعلان جبار
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية
(عضوا ومشرفا)

الأستاذ المساعد الدكتور
علي عباس كريم
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية
(عضوا)

الأستاذ المساعد الدكتور
انوار عباس هادي
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة
(عضوا)

الأستاذ المساعد الدكتور
علاء فريد عبد الواحد
الجامعة التقنية الجنوبية / البصرة
(رئيس اللجنة)

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية على قرار اللجنة .

الأستاذ الدكتور
مجيد عبد الحسين هاتف
عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

/ / ٢٠١٧

الإهـداء

إلى خاتم الأنبياء والمرسلين .....نبينا محمد (صل الله علية وآل وسلم)

إلى أهل بيتة الأطهار وصحبة الأخيار .....حباً وذخراً وولاءً

إلى والدي ووالدتي .....حباً و أكراماً

إلى أخي الشهيد الغائب الحاضر.....(رحمة الله)

إلى كل من قدم لي عوناً وعلمني حرفاً

لهم جميعاً اهدي جهدي المتواضع هذا

البـــــــــاحــث

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين الحبيب المصطفى خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آل بيتة الأطهار وصحبة الأخيار .

يطيب لي وأنا أختم هذه الرسالة أن اتقدم بوافر الشكر والتقدير عرفاناً بجميل الأستاذ مساعد الدكتور (ناظم شعلان جبار التميمي) لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وجهوده القيمة في انجازها ، لما بذلة من جهد في الإشراف والتوجيه العلمي السديد ، أسأل الله عز وجل أن يحفظه ذخراً للمسيرة العلمية ويوفقه ويطيل في عمره انه سميع مجيب .

وأتقدم بشكري إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإبداء الملاحظات القيمة التي ستسهم في إعطاء البحث القيمة والمكانة العلمية.

ويقضي وأجب العرفان أن أتوجه بالشكر والتقدير لكل من علمني حرفاً أساتذتي في جميع مراحل الدراسة وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور (مجيد عبد الحسين هاتف) لما قدمة من أفكار وملاحظات قيمة خلال مدة الدراسة.

كما واتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المساعد الدكتور (علي عباس كريم) الذي ذلل امامنا الكثير من الصعوبات فكان لنا خير العون فوفقه الله لعمل الخير.

ولا يفوتني أن اتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذين الفاضلين الذين سيتولان مهمة تقويم الرسالة لغوياً وعلمياً.

وختاماً يقضي وأجب الوفاء أن أتقدم بعمق شكري وتقديري البالغين لزملائي وزميلاتي في الدراسة وإلى جميع من أسهم في تقديم المساعدة ورفع يداه دعاءً لي ،والتمس العذر لمن فاتني أن اشكرهم ، واسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء ..... والحمد لله رب العلمين .

المـستخلص

أن اغلب الوحدات الاقتصادية تحتوي على مخاطر متنوعة منها ما يتعلق بطبيعة نشاطها أو بأنظمتها الداخلية ، لذلك فإن مراقب الحسابات ملزم بالتعامل مع تلك المخاطر فيجب أن يكون لدى المراقب إلمام تام بالمبادئ ومعايير المحاسبية والتدقيق ، وأن يكون مؤهلاً للقيام بعملية التدقيق بهدف إبداء رأي فني محايد حول صدق وعدالة القوائم المالية ، ولكي يقوم المراقب بأبداء هذا الرأي فلابد من تقدير مخاطر التدقيق ، وعند اصدار مراقب الحسابات تقريره فأنه قد يتعرض إلى بعض مخاطر التدقيق إذا اتبع إجراءات تدقيقية غير فعالة من حيث مداها وطبيعتها وهذا ما يؤثر على تقريره وينعكس سلباً على مستخدمي القوائم المالية .

ويهدف البحث الى التعرف على الأنواع المختلفة من مخاطر التدقيق والعوامل المؤثرة فيها ، ودراسة وتقييم وتحليل تلك المخاطر ازاء مراقب الحسابات حول صدق وعدالة القوائم المالية ، واستخدام الطرق والإجراءات التي يمكن من خلالها الحد من هذه المخاطر وفق القواعد والمعايير التي تحدد كيفية تعامل مراقب الحسابات مع مخاطر التدقيق في القوائم المالية ، ولغرض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم اختيار شركة الهلال الصناعية وهي شركة مساهمة مختلطة عينةً للبحث ، وفي ضوء جانبي البحث النظرية والعملية منه تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات كان ابرزها :-

١. إن استخدم مراقب الحسابات للإجراءات التحليلية يسهم في زيادة كفاءة وفاعلية عملية التدقيق لأنها تساعد المراقب في تحديد الأخطاء والتحريفات في بنود القوائم المالية مما يسهم في تخفيض مخاطر الاكتشاف .
٢. إن حسابات الشركة عينة البحث توحي بوجود مخاطر موروثة في الحسابات ((الموجودات الثابتة ،المخزون ، المدينين ، النقدية ، القروض، الدائنين ، المبيعات)) قدرت ((٣٨% ،٤٤% ، ٤٣%، ٥٠%، ٤٤%،٣٣%، ٣٦%))على التوالي لذلك على مراقب الحسابات أن يبذل العناية المهنية اللازمة لكي يتمكن من تلافي القدر الممكن منها .
٣. من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مخاطر الرقابة أظهرت نتائج عينة البحث وجود مخاطر رقابية في الحسابات ((الموجودات الثابتة ، المخزون ، المدينين ، النقدية ،

القروض ، الدائنين ، المبيعات)) قدرت ((٣٧%، ٣٣%،٣٨%،٢١%،٥٧%، ٣٢% ،٢٤ %)) يتبين من ذلك بأن هذا النظام لا يمكن الاعتماد عليه لأنه يحتوي على مخاطر مرتفعة بعض الشيء .

وقد خرج البحث بعدد من التوصيات من ابرزها :-

١. على مراقب الحسابات الأخذ بنظر الاعتبار الإجراءات التحليلية في كافة مراحل عملية التدقيق لما لها من أهمية تتعلق بالكشف عن الحالات غير الاعتياديه في البيانات المالية ، بالإضافة لذلك فهي تسهم في زيادة فهم الشركة والمتغيرات التي تحدث فيها من خلال السنوات السابقة بالإضافة لذلك تخفيض مخاطر الاكتشاف .

٢. إن من واجبات مراقبي الحسابات إبلاغ إدارة الشركة بوجود مخاطر ذاتية وبيان نقاط الضعف التي تم اكتشافها وإن امكن طرح الحلول المناسبة لمعالجتها .

٣. ضرورة تحسين نظام الرقابة الداخلية في الشركة ليتم تخفيض المخاطر الموروثة والتي جاءت بنسب متفاوتة ولكون المخاطر الرقابية جاءت مرتفعة بعض الشيء إذ إن هذه المخاطر لا تتعلق بمراقب الحسابات بل هي خاصة بإدارة الشركة ومن واجب الشركة معالجتها وتفعيل القوانين الرقابية لمنع حالات التلاعب والتزوير.

قائمة المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وامتنان	ج
المستخلص	د-ه
قائمة المحتويات	و
قائمة الإشكال	ز
قائمة الجداول	ح - ط
قائمة الملاحق	ط
قائمة المختصرات	ي
المقدمة	١-٢
الفصل الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة .	٣-١٧
المبحث الأول : منهجية البحث .	٣-٥
المبحث الثاني :دراسات سابقة والمساهمات التي قدمها البحث الحالي .	٦-١٧
الفصل الثاني : مخاطر التدقيق.	١٨-٨٩
المبحث الأول : مفهوم وإنواع مخاطر التدقيق .	١٨-٣٧
المبحث الثاني : قياس مخاطر التدقيق .	٣٨-٧٣
المبحث الثالث : مسؤوليات مراقب الحسابات تجاه مخاطر التدقيق .	٧٤-٨٩
الفصل الثالث : الجانب العملي للبحث .	٩٠-١٦٣
المبحث الأول: نبذه تعريفية مختصرة عن شركة الهلال الصناعية عينة البحث .	٩١-٩٢
المبحث الثاني : الدراسة التحليلية للقوائم المالية للشركة عينة البحث وتقارير مراقبي الحسابات .	٩٣-١٣٠
المبحث الثالث : الاليات المتبعه لتقدير مخاطر التدقيق .	١٣١-١٦٣
الفصل الرابع :الاستنتاجات والتوصيات .	١٦٤-١٦٩
المبحث الأول : الاستنتاجات .	١٦٤-١٦٧
المبحث الثاني : التوصيات .	١٦٨-١٦٩
المصادر والمراجع .	١٧٠-١٨٠
الملاحق .	

قائمة الأشكال

ت	العـــــنوان	رقم الصفـحة
١	متغيرات البحث	٥
٢	خطوات تطبيق الأهمية النسبية .	٢٩
٣	العلاقة بين مخاطر التدقيق والأهمية النسبية .	٣٠
٤	العلاقة بين مخاطر التدقيق وادلة الإثبات المخطط لها .	٣٥
٥	الوسائل التي يستخدمها مراقبو الحسابات لتقدير خطر التدقيق الممكن قبوله .	٤٢
٦	خطوات تقدير مخاطر الرقابة .	٤٧
٧	العلاقة بين مخاطر التدقيق فيما بينها والعوامل المؤثرة في كل منها .	٥٦
٨	مصفوفة مخاطر التدقيق وتتم باستخدام التقدير الوصفي في تقدير مخاطر التدقيق.	٦٠
٩	خطوات تقييم ما إذا كانت إدله الاثبات كافية إم لا.	٦٣
١٠	الخطوات الواجب أتباعها من قبل مراقب الحسابات في حالة اكتشاف لاحق لحقائق قائمة في تاريخ تقرير المراقب .	٨٦
١١	الهيكل التنظيمي لشركة الهلال الصناعية (المساهمة المختلطة) .	٩٢

قائمة الجداول

ت	العنـــوان	رقم الصفحة
١	دراسات سابقة محلية.	٦-٩
٢	دراسات سابقة عربية .	٩-١٢
٣	دراسات سابقة أجنبية .	١٢-١٦
٤	الميزانية العمومية للسنوات المالية المنهية في 12/31 من سنة 2012 إلى 2015	٩٤
٥	كشف العمليات الجارية للسنوات المالية المنتهية في12/31 من 2012 إلى 2015	٩٧
٦	مقارنة معدل دوران الموجودات الثابتة للسنوات من 2012 إلى 2015.	١٠٠
٧	تحليل أرصدة الموجودات الثابتة من 2012 إلى 2015 .	١٠١

٨	تحليل أرصدة الاندثار للسنوات من 2012 إلي 2015 .	١٠٢
٩	قيم ونسب الاندثار المتراكم للسنوات من 2012 إلى 2015 .	١٠٢
١٠	تحليل أرصدة الاستثمارات المالية طويلة الأجل للسنوات من 2012 إلى 2015.	١٠٣
١١	تحليل حساب المخزون للسنوات من 2012 إلى 2015 .	١٠٤
١٢	تحليل الاعتمادات المستندية لشراء المواد للسنوات من 2012 إلى 2015.	١٠٥
١٣	تحليل حساب النقود للسنوات من 2012 إلى 2015 .	١٠٦
١٤	تحليل حساب المدينين للسنوات من 2012 إلى 2015 .	١٠٧
١٥	تحليل رصيد المدينين إلى المبيعات للسنوات من 2012 إلى 2015 .	١٠٨
١٦	تحليل حساب رأس المال للسنوات من 2012 إلى 2015.	١٠٩
١٧	تحليل حساب الاحتياطيات للسنوات من 2012 إلى 2015 .	١١٠
١٨	مكونات الاحتياطيات للسنوات من 2012 إلى 2015 .	١١١
١٩	تحليل حساب القروض طويلة الأجل للسنوات من 2012 إلى 2015 .	١١١
٢٠	تحليل حساب الدائنين للسنوات من 2012 إلى 2015.	١١٣
٢١	تحليل حساب التخصيصات قصيرة الأجل للسنوات من 2012 إلى 2015.	١١٤
٢٢	تحليل حساب إيرادات النشاط الجاري للسنوات من 2012 إلى 2015.	١١٥
٢٣	مكونات إيراد النشاط الجارية للسنوات من 2012 إلى 2015.	١١٦
٢٤	تناسق الهيكل التمويلي للسنوات من 2012 إلى 2015.	١١٧
٢٥	التناسق في عناصر الهيكل التمويلي للسنوات من 2012إلى 2015.	١١٧-١١٨
٢٦	تناسق الموجودات للسنوات من 2012 إلى 2015 .	١١٩
٢٧	الوزن النسبي للهيكل الاستثماري للسنوات من 2012 إلى 2015.	١٢٠
٢٨	الحدود الدنيا والعليا للأخطاء البنود لسنة 2013.	١٢٢
٢٩	الحدود الدنيا والعليا للأخطاء البنود لسنة 2014.	١٢٢
٣٠	الحدود الدنيا والعليا للأخطاء البنود لسنة 2015.	١٢٣
٣١	نسب توزيع الأهمية النسبية للبنود لسنة 2013.	١٢٤
٣٢	نسب توزيع الأهمية النسبية للبنود لسنة 2014.	١٢٤
٣٣	نسب توزيع الأهمية النسبية للبنود لسنة 2015.	١٢٥
٣٤	مستويات الأهمية النسبية ونوع الرأي الذي يبديه مراقب الحسابات	١٢٦
٣٥	رصيد الحالات غير الاعتيادية المكتشفة لسنة 2013.	١٢٦-١٢٧

٣٦	رصيد الحالات غير الاعتيادية المكتشفة لسنة 2014.	١٢٧
٣٧	رصيد الحالات غير الاعتيادية المكتشفة لسنة 2015 .	١٢٨
٣٨	الحالات الاعتيادية لسنة 2013 .	١٢٩
٣٩	الحالات الاعتيادية لسنة 2014 .	١٢٩
٤٠	الحالات الاعتيادية لسنة 2015 .	١٢٩- ١٣٠
٤١	التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب الموجودات الثابتة .	١٣١-١٣٢
٤٢	التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب المخزون.	١٣٣-١٣٤
٤٣	التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب المدينين .	١٣٥
٤٤	التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب النقود .	١٣٦-١٣٧
٤٥	التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب القروض .	١٣٨
٤٦	التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب الدائنين .	١٤٠
٤٧	التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب المبيعات .	١٤١-١٤٢
٤٨	قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب الموجودات الثابتة .	١٤٣-١٤٥
٤٩	قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب المخزون .	١٤٦-١٤٧
٥٠	قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب المدينين .	١٤٩
٥١	قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب النقود .	١٥٠-١٥٢
٥٢	قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب القروض .	١٥٣
٥٣	قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب الدائنين .	١٥٤-١٥٥
٥٤	قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب المبيعات .	١٥٦-١٥٧

قائـمة الـملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
١	القوائم المالية لشركة الهلال الصناعية عينة البحث
٢	قائـمة استقصاء نظـام الرقابـة الداخلـية لشركة الهلال الصناعية

قائمة المختصرات

ت	المختصرات	المصطلحات
١	AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين The American Institute of Certified public Accountants
٢	IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين International federation Accountants Committee
٣	INTOSAI	المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية International Organization Of Supreme Audit Instiitutions
٤	IAASB	مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي International Auditing and Assurance Standard Board
٥	ISE	سوق العراق للأوراق المالية IRAQ STOCK Exchange
٦	SEC	هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية Securities Exchange Committee
٧	GAAP	المبادئ المحاسبية المقبولة General Accepted Accounting Principles

المقدمة

المـــقدمة

تحظى مهنة التدقيق باهتمام متزايد من قبل الأوساط الاقتصادية والمالية وحتى الاجتماعية إذ إن الهدف من عملية التدقيق هو إبداء مراقب الحسابات رأيه الفني المهني المحايد حول صدق وعدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتيجة النشاط ، ونظراً للتطورات الحاصلة في مجتمعات الأعمال فإن مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات تواجه عدداً من التحديات ولاسيما بعد الانهيارات المالية التي شهدتها عدد من الشركات العملاقة وهذه الشركات كانت تدقق حساباتها من قبل شركات تدقيق كبرى ولاسيما أن هذه الانهيار حدث بالرغم من إبداء مراقب الحسابات رأي يؤكد عدالة عرض القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي ونتائج اعمال تلك الشركات ، ولكي يقوم مراقب الحسابات بأداء مهنته بشكل جيد يفترض أن يتمتع ببعض المؤهلات العلمية والعملية وأن ينفذ إجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية أو المحلية لما يتمتع رأي مراقب الحسابات من أهمية من قبل الأطراف الخارجية بخصوص اتخاذ قراراتهم ، وعند إصدار مراقب الحسابات تقريره قد يتعرض إلى بعض المخاطر الناتجة عن عملية تدقيق الحسابات مما يؤثر سلباً على رأيه في القوائم المالية محل التدقيق ويترتب عن ذلك قرار غير صحيح ينتج عن هذا القرار خسائر للأطراف ذات الصلة مما يعرض مراقب الحسابات للمسؤولية القانونية سواء كانت جنائية أو تأديبية أو مدنية وينتج عن ذلك ما يسمى بفجوة التوقعات التي تنشأ نتيجة لعدم فهم الجمهور لمسؤولية مراقب الحسابات لذلك على مراقب الحسابات معرفة جميع المخاطر بأنواعها المختلفة ودراستها والعوامل المؤثرة فيها من خلال تحديد وتقدير مستوياتها واحتمالات حدوثها وأخذها بالحسبان عند التخطيط والتنفيذ لإجراءات التدقيق بهدف تقليل أثرها بما ينسجم مع معايير التدقيق .

لذلك فأن هدف البحث هو التعرف على الأنواع المختلفة من مخاطر التدقيق والعوامل المؤثرة فيها ، ودراسة وتقييم وتحليل تلك المخاطر ازاء مراقب الحسابات حول صدق وعدالة القوائم المالية ، واستخدام الطرق والإجراءات التي يمكن من خلالها الحد من هذه المخاطر وفق القواعد والمعايير التي تحدد كيفية تعامل مراقب الحسابات مع مخاطر التدقيق في القوائم المالية.

ولتحقيق اهداف البحث قام الباحث بتقسيم البحث على اربعة فصول ، وخصص الفصل الأول للبحث لمنهجية البحث ودراسات سابقة من خلال مبحثين تناول الأول منه منهجية البحث وتناول الثاني دراسات سابقة والمساهمات التي قدمها البحث الحالي ، وخصص الفصل الثاني للبحث لمخاطر التدقيق وتم عرضه من خلال ثلاث مباحث بين الأول منه مفهوم وأنواع مخاطر التدقيق في حين عرض الثاني قياس مخاطر التدقيق وعرض الثالث منه مسؤوليات مراقب الحسابات تجاه مخاطر التدقيق ، وعرض الفصل الثالث الجانب العملي للبحث وقد تم تضمينه في ثلاثة مباحث عرض الأول منه نبذة تعريفية مختصرة عن شركة الهلال الصناعية عينة البحث ، في حين عرض الثاني الدراسة التحليلية للقوائم المالية للشركة عينة البحث وتقارير مراقبي الحسابات ، وبين الثالث منة الاليات المتبعه لتقدير مخاطر التدقيق ، وفي نهاية البحث عرض الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث وتم تضمينه من خلال مبحثين عرض الاول منة الاستنتاجات أما الثاني فقد بين التوصيات التي تم التوصل إليها في ضوء ما تم التوصل إليه من استنتاجات .

الفصـــــــل الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الأول : منهجية البحث

المبحث الثاني : دراسات سابقة والمساهمات التي قدمها البحث الحالي

المبحث الأول
منهجية البحث

سيتم في هذا المبحث مناقشة منهجية البحث التي تمثل المسار الميداني والطريقة العلمية المنظمة لتحديد مشكلة البحث وكيفية معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضياته وتحقيق أهدافه ، ويتم تقسيم هذا المبحث وفق الاتي :-

1-1-1: مشكلة البحث:

يحتل رأي مراقب الحسابات أهمية كبيرة من قبل الأطراف المستفيدة كافه في اتخاذ قراراتهم ، لذلك الوصول إلى هذا الرأي ليس بالأمر السهل لوجود عدة معوقات تواجه عمل مراقب الحسابات ومن هذه المعوقات صعوبة تلافي المخاطر في عملية التدقيق مما يؤدي إلى وصول مراقب الحساب إلى رأي قد يكون مظللاً ويلحق الضرر بالأطراف المستفيدة منه وهذا يوضح أن مشكلة البحث تتكون من :

(١) ضعف الاهتمام ببناء منهجية مدروسة وفق القواعد والمعايير التي تحدد كيفية تعامل مراقب الحسابات مع مخاطر التدقيق في القوائم المالية .

(٢) أن غالبية مراقبي الحسابات لا يعتمدون على تقدير المخاطر والعوامل المؤثرة فيها من خلال الاستعانة بالوسائل والإجراءات لضمان الحصول على رأي سليم حول صدق وعدالة القوائم المالية.

1-1-2: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الاهداف الاتية :-

١. التعرف على الأنواع المختلفة من مخاطر التدقيق والعوامل المؤثرة فيها.
٢. دراسة وتقييم وتحليل تلك المخاطر ازاء مراقب الحسابات حول صدق وعدالة القوائم المالية.
٣. استخدام الطرق والإجراءات التي يمكن من خلالها الحد من هذه المخاطر وفق القواعد والمعايير التي تحدد كيفية تعامل مراقب الحسابات مع مخاطر التدقيق في القوائم المالية .

1-1-3 : أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال الاتي :-

(١) التعرف على الأثر الكبير الذي تحدثه مخاطر التدقيق على كفاءة وفاعلية أداء مراقب الحسابات الذي يسعى إلى أداء مهامه بشكل أفضل من خلال ابداء الرأي الفني المهني المحايد حول صدق وعدالة القوائم المالية .

(٢) بيان دور ومسؤولية مراقب الحسابات في الحد من مخاطر التدقيق على القوائم المالية والإجراءات المتخذة من قبله للحد من تأثيرها على تلك القوائم .

(٣) الأستفادة من نتائج وتوصيات هذا البحث من خلال تطوير أداء مهنة التدقيق مما ينعكس ايجاباً على زيادة ثقة المستخدمين من تقريره .

1-1-4 : فرضيات البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضيتين الآتيتين :-

(١) اتباع مراقب الحسابات للمناهج العلمية والعملية في انجاز مهمة التدقيق ستسهم في تحديد مخاطر التدقيق في القوائم المالية .

(٢) أن التزام مراقب الحسابات بتقدير مخاطر التدقيق سوف تسهم في تخفيض مخاطر الاكتشاف في القوائم المالية .

1-1-5 : عينة البحث

لقد تم اختيار شركة الهلال الصناعية (المختلطة) لتكون عينة للبحث .

1-1-6 : حدود البحث العلمي

١.الحدود المكانية للبحث

تمثلت الحدود المكانية للبحث شركة الهلال الصناعية المساهمة (المختلطة).

٢.الحدود الزمانية للبحث

لقد تم اختيار القوائم المالية لشركة الهلال الصناعية للسنوات (٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) بحسب توفرها في سوق العراق للأوراق المالية (ISE) .

1-1-7 : اسلوب البحث العلمي

تم الاعتماد في الجانب النظري للبحث على المنهج الاستقرائي أما ما يخص الجانب العملي للبحث فتم الاعتماد على المنهج التحليلي والاستنباطي .

1-1-8 : وسائل جمع البيانات والمعلومات

لقد تم تقسيم عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز هذا البحث على جانبين رئيسيين هما.

الجانب الأول :الجانب النظري للبحث

لقد تم الاعتماد في الجانب النظري للبحث على المراجع العربية والأجنبية من كتب وبحوث ورسائل وأطاريح ومقالات وبشبكة المعلومات (الأنترنيت) والمعايير وأدلة التدقيق الدولية والمحلية لإنجاز الجانب النظري من البحث.

الجانب الثاني : الجانب العملي للبحث

حيث قسم على :-

١. لقد تم الاعتماد على أسلوب المقارنة والتحليل واستخلاص النتائج ، لذلك تم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة والمدققة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي لشركة الهلال الصناعية والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

٢. اعتماد اسلوب الفحص فيما يخص نظام الرقابة الداخلية في الشركة لتحديد خطر الرقابة فتم الحصول عليها من قبل مراقب الحسابات الذي قام بتدقيق حسابات الشركة عينة البحث والحصول على المعلومات اللازمة الخاصة بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

٣. تم الاعتماد على الاستنباط في الوصول إلى خطر الاكتشاف بالاعتماد على المتغيرين (الخطر الموروث وخطر الرقابة) .

1-1-9 : متغيرات البحث

تعد مخاطر التدقيق (الموروثة ، الرقابة ، الاكتشاف) المتغير المستقل للبحث أما مراقب الحسابات بصدق وعدالة القوائم المالية فهو متغير تابع للبحث .

شكل (١) متغيرات البحث

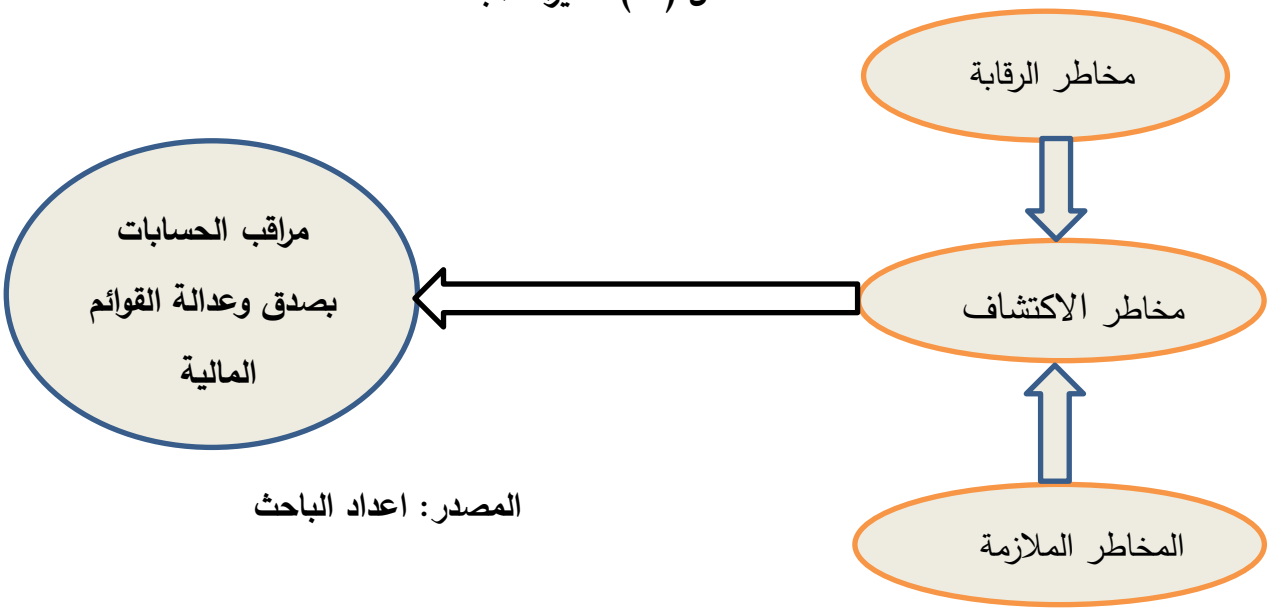

المصدر: اعداد الباحث

المبحث الثاني

دراسات سابقة والمساهمات التي قدمها البحث الحالي

سيتم في هذه المبحث تقديم عرض موجز لبعض الدراسات السابقة التي استطاع الباحث جمعها والاطلاع على مضامينها وقد تم تقسيمها على :-

1-2-1: دراسات سابقة محلية: يمكن بيانها في الجدول الاتي :-

جدول (١) دراسات سابقة محلية

ت	أسم الباحث	عنوان الدراسة	التفاصيل
1	لمياء محمد عبد الحسين	"التخطيط المستند للمخاطر باستخدام مصفوفة (الخطر /الرقابة)وإثرة على جودة التدقيق" بحث (تطبيقي في شركة حمورابي للمقاولات الإنشائية) أطروحة معادلة للدكتوراه / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /جامعة بغداد لسنة ٢٠١٣	يهدف البحث لاقتراح نموذج لبرنامج تدقيق مستند إلى المخاطر عن طريق استخدام مصفوفة الخطر /الرقابة في تحديد مخاطر التدقيق وتحديد حجم عينة التدقيق المستندة إلى مخاطر الوحدة، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها هو أن غالبية مراقبي الحسابات لا يعتمدون على التخطيط المستند للمخاطر ، إذ إن التخطيط السليم له يعطي لمراقب الحسابات الفهم المناسب لطبيعة نشاط الشركة ومن ثم إعداد برنامج تدقيق مستند إلى المخاطر الذي يعتبر كأداة رقابية تساعدة في تقليل الوقت والجهد والكلفة في عملية التدقيق ومن ثم تحقيق جودة عملية التدقيق ، وتم التوصل إلى مجموعة من التوصيات ومن أهمها هو أن اسلوب التخطيط المستند إلى المخاطر يعمل على توجيه جهود مراقب الحسابات نحو المناطق ذات الخطورة العالية في الجهة الخاضعة للتدقيق ، فمن الضروري إعداد خطة تدقيقية مبنية على المخاطر باستخدام مصفوفة(الخطر / الرقابة) ومن ثم إعداد برنامج مستند إلى المخاطر وتطبيقه على الجهات الخاضعة لعملية التدقيق، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الجودة العالية في

			التدقيق الخارجي .
2	**كريمة صالح موسى**	"جودة إداء مراقب الحسابات في ظل منهج مخاطر التدقيق" (بحث تطبيقي في جامعة كربلاء) بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونين لسنة ٢٠١٤	يهدف البحث إلى بناء منهجية علمية وفق القواعد والمعايير بجودة الأداء ومخاطر التدقيق في البيئة العراقية عن طريق تحديد مخاطر التدقيق والعوامل المؤثر فيها من خلال الاستعانة بالوسائل والاجراءات التي تستخدم من قبل مراقبي الحسابات لتقويم شامل للمخاطر لضمان الحصول على تنفيذ جيد وإبداء رأي سليم، وتمت عن طريق دراسة تطبيقية في جامعة كربلاء من خلال تقييم المخاطر بموجب أستماره فحص لتقويم نظام الرقابة الداخلية ومن ثم أعداد برنامج تدقيقي مبني على المخاطر ، وتوصل البحث إلى أن إجراءات التدقيق التي يقوم بها مراقب الحسابات تعد وسيلة للحصول على الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية للجهة موضوع التدقيق لتحديد كفاءة وفاعلية النظام والذي على أساسه يتم تقدير المخاطر ،وتوصي الباحثة إلى ضرورة وضع تقدير اولي للمخاطر من قبل مراقب الحسابات لتكون مرشد له نحوه الأخطاء وكمية أدلة الأثبات.
3	**رجاء محمد عبد الرحيم الزهيري**	"دور التخصص المهني لمراقب الحسابات في تقدير المخاطر وتحسين جودة التدقيق " (بحث تطبيقي في شركة مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل) أطروحة معادلة للدكتوراه/	يهدف البحث إلى بيان دور التخصص المهني القطاعي لمراقب الحسابات في قطاع معين وهو المصارف في تقدير المخاطر بكفاءة وفاعلية لكي يتم التوصل إلى الحد الأدنى للمخاطر التي تواجه المراقب لدى عملية التدقيق وتأثيرها في جودة العمل التدقيقي دون اللجوء إلى الخبير الذي قد يكون تابعاً إلى الشركة بطريقة ما ، وتمت من خلال عينة من البيانات المالية وتقارير مراقبي الحسابات لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل للسنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ ، وتوصل البحث إلى وجود معرفة وخبرات متراكمة نتيجة المدد الزمنية التي يقضيها مراقب الحسابات في تدقيق نشاط معين ،ولكن لاوجود لمراقب حسابات متخصص في قطاع معين وإنما يقومون بتدقيق جميع حسابات القطاعات ، وإن هذه المعرفة

		المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /جامعة بغداد لسنة ٢٠١٤	والخبرة أسهمت بشكل كبير في تحديد مخاطر التدقيق بمستوى مقبول ، وتوصي الباحثة إلى ضرورة اعتماد شركات التدقيق ومكاتب التدقيق على التخصص المهني بنشاط معين يوفر المعرفة الكافية لطبيعة النشاط مما يمكنها من تقدير المخاطر بكفاءة عالية والعمل على تخفيضها إلى ادنى مستوى ممكن .
4	**لمياء فاضل كامل الزبيدي**	"تدقيق الأداء المستند للمخاطر على وفق معاير الإنتوساي (ISSAL/3999-3000)" بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لسنة ٢٠١٥	يهدف البحث إلى بيان المعايير والمناهج والأساليب المستخدمة في تدقيق الاداء، وبيان أنواع مخاطر الأعمال وتأثيرها على النشاط وعلاقتها بتدقيق الأداء ، وتمت من خلال دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الانشائية ، وتوصل البحث إلى أن عدم اكتساب معايير الأنتوساي صفة الإلزام قد فسح المجال للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة للأبداع والابتكار وتبني أفكار جديدة بناءً على الخبرة العملية للأجهزة العليا للرقابة والاتجاهات الحديثة في التدقيق ، وتوصي الباحثة إلى ضرورة مواكبة تطور معاير الأنتوساي والخبرة العملية للأجهزة العليا للرقابة المالية في مجال التدقيق ، وضروه العمل بمنهج تدقيق الأداء المستند إلى المخاطر بوصفة تقنية عالية.
5	**عواطف جلوب محيسن**	"تأثير استعمال مخاطر التدقيق على جودة تقديرات الإدارة للوحدات الاقتصادية المتعثرة مالياً " أطروحة دكتوراه /جامعة بغداد لسنة	يهدف البحث إلى بيان مدى التزام إدارة الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بأعداد تقديرات حول استمراريتها ، وتمت الدراسة من خلال استقصاء عن عينة من الوحدات الاقتصادية المتعثرة مالياً وكذلك إعداد استمارة فحص لعينة من مراقبي الحسابات ،وتوصل البحث إلى أن اغلب إدارات الوحدات الاقتصادية في العراق لا تلتزم بأعداد الموازنات التقديرية لوحداتها وتقديمها إلى الجهات ذات العلاقة ممثلة بدائرة مسجل الشركات وديوان الرقابة المالية وسوق العراق للأوراق المالية ولا

		٢٠١٦	حتى مراقبي الحسابات ، وتوصي الباحثة إلى ضرورة قيام الجهات الرقابية المتمثلة بدائرة مسجل الشركات وديوان الرقابة المالية وسوق العراق للأوراق المالية بمطالبة الوحدات الاقتصادية بالالتزام بتقديم موازناتها التقديرية في الأشهر الستة الأخيرة من السنة المالية وتحديد عقوبات رادعة في حالة عدم قيامها أو تأخيرها عن تقديم الحسابات الختامية .

2-2-1: دراسات سابقة عربية : يمكن بيانها في الجدول الاتي :-

جدول (٢) دراسات سابقة عربية

ت	أسم الباحث	عنوان الدراسة	التفاصيل
1	**رائد صالح الخطيب**	"مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق" رسالة ماجستير في علوم المحاسبة /جامعة الشرق الأوسط لسنة ٢٠١٢.	يهدف البحث إلى بيان مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق من خلال مخاطر التدقيق المقبولة ومخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية ، والتعرف على ما هو مطبق في مكاتب التدقيق في الأردن في حالة وجود تلك المخاطر، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع استبانة على عينة الدراسة والبالغة (١٦٢) مدققاً من(١٧) مكتب تدقيق الحسابات في الأردن ، وقد توصل البحث إلى أن مكاتب التدقيق في الأردن تلتزم بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق بشكل محدود ، إذ أنها تلتزم بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة والمخاطر الضمنية والمخاطر الرقابية ، وإن اهم عامل من العوامل التي تؤثر على المخاطر المقبولة هي وجود الشكوك في أمانة العميل ، والمخاطر الضمنية المؤثرة عليها ووجود مؤشرات تدل على احتمال احتيال في القوائم المالية للعميل ، إما أهم عامل مؤثر على مخاطر الرقابة هو عدم وجود نظام محاسبي فعال لدى العميل، ومن أهم التوصيات فهو يتوجب على مكاتب التدقيق في الأردن زيادة اهتمامها بتطبيق معايير التدقيق الدولية وخاصة التي تتعلق بمخاطر التدقيق.

2	خير اني العيد	"مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة" رسالة ماجستير في علوم المحاسبة /جامعة قاصدي مرباح ورقلة لسنة ٢٠١٣.	يهدف البحث إلى معالجة العوامل التي تؤثر على جودة أداء مراقبي الحسابات ودورها في ضبط مخاطر التدقيق، وبالتالي تقليل محاولة عمليات الغش والإخطاء التي تتسم بالأهمية النسبية، وتمت عن طريق تحليل العوامل و يرى الباحث بأن هناك تأثيراً على ممارسة مهنة مراقبي الحسابات في الجزائر وصنفت تلك العوامل المؤثرة على اداء مراقبي الحسابات إلى عوامل ترتبط بمكاتب التدقيق وأخرى بعملية التدقيق واخرى خارجية ، واستخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية واستقصاء لعينة من مراقبي الحسابات للوقوف على مقترحاتهم ووجهات نظرهم حول مشكلة الدراسة ومن اهم النتائج التي تم التوصل إليها هي الاستقلال والتأهيل العلمي والعملي له تأثير على جودة أداء مراقب الحسابات ولها دور في تقليص المخاطر ، ومن اهم النتائج التي توصل إليها الباحث هو امتلاك مراقبي الحسابات في الجزائر المؤهل العلمي والعملي أضافة إلى الخبرة المهنية.
3	مرشد عيد المصدر	"أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق" رسالة ماجستير في علوم المحاسبة والتمويل / الجامعة الإسلامية –غزة لسنة ٢٠١٣.	يهدف البحث إلى بيان مدى تأثير مخاطر التدقيق على جودة التدقيق، ولكي يكون هناك المام بالهدف تم أعداد أستبانه وتم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثلة بمكاتب التدقيق في قطاع غزة والبالغ عددهم (63) مدققاً وتم استرداد (48) أستبانه وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (spss) في تحليلها واختبار فرضياتها ،وتوصل البحث إلى مجموعة من التوصيات من أهمها هو أن تحليل البيانات بصور جيدة التي توفرها التقارير الدورية إلى مراقبي الحسابات يؤدي إلى تخفيض مخاطر الرقابة ، وأن صحة ودقة التقديرات المحاسبية يسهم في تخفيض المخاطر الملازمة ، وبذل العناية اللازمة في العمل تؤدي إلى تخفيض مخاطر الاكتشاف، ويوصي الباحث إلى ضرورة بذل الجهود وتنمية

			القدرات لدى مراقب الحسابات واطلاعهم على أغلب التطورات التكنلوجية في مختلف المجالات ، وضرورة تمتع مراقبي الحسابات في قطاع غزة بالصفات العملية والأخلاقية والاستقلالية.
4	**خلدون عودة الله عبد الله البلطوش**	"دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر" رسالة ماجستير في علوم المحاسبة /جامعة الشرق الأوسط لسنة ٢٠١٥.	يهدف البحث إلى بيان دور لجان التدقيق في تحديد المخاطر وتخفيض وتحسين كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف قام الباحث بأعداد استبانة موزعة بلغ عددها (٥٢) لمجموعة من المدققين الخارجين والداخلين وأصحاب الخبرة في الشركات الاردنية واستخدم الباحث التحليل والاختبارات الإحصائية ، وتوصل البحث إلى مجموعة من الأستنتاجات كان اهمها ، هو وجود علاقة مرتفعة بين كفاءة التدقيق الداخلي ومدى قدرة الشركات لإدارة تلك المخاطر، ووجود علاقة مرتفعة بين لجان التدقيق وتحسين كفاءة التدقيق الداخلي ، ويوصي الباحث إلى ضرورة نشر تقارير مستقلة عن إدارة المخاطر لجميع الشركات الاردنية ورفع مستوى التدقيق الداخلي للكوادر عن طريق دورات تدريبية لرفع المستوى العلمي والعملي لتلك الكوادر.
5	**نبيل حكمت نبيل بليبلة**	"أثر مخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق" رسالة ماجستير في علوم المحاسبة /جامعة الشرق الأوسط لسنة ٢٠١٥.	يهدف البحث إلى بيان العوامل المؤثرة على تحديد إجراءات التدقيق في الشركات الاردنية ، وبيان مدى التزام مراقب الحسابات بمخاطر الرقابة عند تحديد إجراءات التدقيق الخارجي ،عن طريق عينة من الشركات الأردنية والبالغة (22) شركة حيث تم توزيع (68) استبانة وتم الاستعانة بتحليل الانحدار المتعدد لإيجاد أثر مخاطر الرقابة ، ومن اهم النتائج التي توصل إليها الباحث هو على مراقب الحسابات معرفة المخاطر التي تواجها الشركة وتحديد إجراءات مناسبة لتلك المخاطر وفهم إجراءات التدقيق والسياسة المتبعة في الشركة لكي يستطيع مراقب الحسابات تحديد تلك الاخطاء ومعالجتها ،ويوصي الباحث إلى ضرورة

			الربط بين المخاطر الإدارية والتنظيمية للشركة والتعامل معها بشكل شامل بهدف تحقيق اهداف الشركة ورفع كفاءة الإدارة والقسم المسؤول عن عملية التدقيق داخل الشركة.

3-2-1: دراسات سابقة أجنبية : يمكن بيانها في الجدول الاتي :-

جدول (٣) دراسات سابقة أجنبية

ت	أسم الباحث	عنوان الدراسة	التفاصيل
1	Wallace& kreutzfeldt	"The role of inherent and control risk in audit judgements " دراسة بعنوان دور المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة في إحكام التدقيق دراسة ميدانية جرت في الولايات المتحدة الامريكية لسنة ١٩٩٥	هدفت الدراسة إلى بيان دور المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة في صياغة قرارات مراقبي الحسابات وترشيدها فيما يتعلق بمدى طبيعة الاجراءات التدقيقية التي يخطط لتنفيذها بعيد عن التحكم الشخصي ، وقد تمت الدراسة بالاعتماد على اوراق العمل التدقيقية لشركة Arthur Auderson والمتعلقة بخبرة هذه الشركة في تدقيق الحسابات لـ (٢٦٠) وحدة اقتصادية ، وقد توصلت تلك الدراسة إلى عدة استنتاجات من أهمها هو وجود عدة عوامل تؤثر على عملية تقدير المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة منها (كفاءة الادارة ، نزاهة الادارة ، القدرة المالية للوحدة الاقتصادية ، الرقابة التفصيلية) ، وتوصي الدراسة إلى ضرورة تقدير المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة من قبل مراقبي الحسابات واستعمال المستويات المقدرة لهذين النوعين من المخاطر فضلاً عن مخاطر الاكتشاف لتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق وإبداء الرأي في مدى عدالة القوائم المالية .

2	Mock & wright	"Taking auditing risk in considering and changes in their levels in planning auditing program" دراسة بعنوان اخذ مخاطر التدقيق في الاعتبار والتغيرات في مستوياتها عند تخطيط برنامج التدقيق (دراسة ميدانية) لسنة ١٩٩٩	تهدف الدراسة إلى بيان مدى اهتمام مراقب الحسابات عند تحديد برنامج التدقيق بتقدير مستوى مخاطر التدقيق وإخذها بنظر الاعتبار في التخطيط لعملية التدقيق وجمع الأدلة التدقيقية المطلوبة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها هو وجود تفاوت في مستويات مخاطر التدقيق من مهمة إلى أخرى من المهام التدقيقية ، إلا أنه لم يكن هناك اهتمام كافٍ لتخطيط الادلة التدقيقية المطلوبة عند إعداد البرنامج التدقيقي ، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور مخاطر التدقيق في صياغة برنامج التدقيق وإخذ التغيرات في مستوى المخاطر بنظر الاعتبار عند التخطيط لعملية التدقيق وتعديل البرنامج التدقيقي ليتناسب مع تلك التغيرات .
3	CHANG &TSAI	"The development of audit detection risk assessment system :using :the fuzzy theory and risk model " بحث بعنوان تطوير نظام تقييم خطر الاكتشاف في التدقيق باستخدام نظرية الضبابية ونموذج خطر التدقيق بحث مقدم إلى جامعة شينغ شانغ في تايوان لسنة	يهدف البحث إلى تصميم نظام الاكتشاف وتقييم خطر الاكتشاف وأن هذه النظام سيقيم خطر الاكتشاف ويتم مقارنته مع الطرق التقليدية المستخدمة لاكتشاف الاحتيال من اجل زيادة جودة عملية التدقيق ومحاولته تخفيض مخاطر فشل عملية التدقيق ، وقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات كان أهمها هو أن استخدام نظرية الضبابية ونموذج خطر التدقيق للوصول إلى خطر الاكتشاف يساعد مراقب الحسابات في تحديد كمية إدله التدقيق المستخدمة من اجل وضع ستراتيجية تدقيقية شاملة وبناء نظام الاكتشاف وتقييم خطر الاكتشاف ، وتوصل البحث إلى عدة توصيات من أهمها هو أن نظرية الضبابية هي طريقة البحث المفضلة والملائمة

		٢٠٠٧.	في التطبيق على الأمور غير الموضوعية .
4	**Mindak, &, Heltzer**	**"responsibility and audit risk Corporate environmental"** عنوان الدراسة : العلاقة بين مخاطر التدقيق والمسؤولية البيئية . لسنة ٢٠١١	تهدف الدراسة الى دراسة العلاقة بين المسؤولية البيئية ومخاطر التدقيق ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات من اهمها ، ان مدققي الحسابات في المتوسط لا يرون وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نقاط القوة البيئية للشركات ومخاطر التدقيق ، إلا انهم يرون وجود زيادة في مخاطر التدقيق بين الشركات مع المخاوف البيئية للشركات ، كما ان استخدام المسؤولية البيئية للشركات في عملية تقييم المخاطر يختلف ايضاً عبر انواع من المسؤولية البيئية حيث ان ١٥% من المدققين يستخدمون القوة البيئية للشركات لتقييم مخاطر التدقيق في حين إن ٤٣% يستخدمون المخاوف البيئية للشركات لتقييم مخاطر التدقيق كما ان طبيعة النظره الى العلاقة بين المسؤولية البيئية للشركة ومخاطر التدقيق يشكل محوراً هاماً في استخدام المسؤولية البيئية للشركات ، واخيراً كلا النوعين من المسؤولية البيئية للشركات وجد للاستفادة منهما في عملية تقييم مخاطر التدقيق .
5	**Institute Of Internal Auditors**	**" Internal Auditing Role In Risk Management " "دور التدقيق الداخلي في مخاطر الادارة "** لسنة	هدف الدراسة هو مساعدة المدير التنفيذي للشركة لقسم التدقيق الداخلي في الشركة على الاستجابة والتعامل مع صعوبات إدارة المخاطر على مستوى الشركة ككل ، حيث تم اقتراح عدة طرق تساعد المدققين الداخليين في تحقيق المتطلبات الموضوعية والاستقلالية وفق المعايير

		٢٠١١	الدولية المهنية للتدقيق الداخلي ، واعتمدت هذه الدراسة على الدور الواجب القيام به والوسائل المستخدمة لتفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال بيان دور المدقق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر ، إذ استخدم الباحث في دراسة المنهج الوصفي التحليل القائم على جميع العينات الدراسية ثم وصفها ثم تحليلها ، وقد اعدت استبانة لهذا الغرض ووزعت في كل من الولايات المتحدة الامريكية وايرلندا وبريطانيا ، وقد اظهرت نتائجها ، أن هنالك دوراً مهماً للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر ووجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر ، واوصت الدراسة إلى ضرورة تطوير مهارات المدقق الداخلي لتمكينه من تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن تطوير المخاطر للمؤسسات المالية والمصرفية واداراتها .
6	**& Elizabeth A Samson**	**"Evaluation of roles of auditors in the fraud detection and investigation in Nigerian industries"** تقييم ادوار مراقبي الحسابات في اكتشاف والتحري عن الاحتيال في الصناعات النيجيرية . بحث منشور لسنة ٢٠١٢	هدف البحث هو تحليل دور مراقبي الحسابات في عملية اكتشاف الاحتيال و معالجة الاعتقاد الخاطئ بأن دور مراقب الحسابات هو الكشف عن الاحتيال بدلا من تدقيق البيانات المالية ومن اهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث الى ان سبب الاحتيال المالي هو ضعف الرقابة الداخلية وعدم وجود الخبرة والتعليم الجيد للمدققين الداخليين ، ومن اهم توصيات هذا البحث هي: ▪ينبغي على الادارة ان تعتمد سياسات وستراتيجيات فعالة. ▪ينبغي على الشركات ان تتعامل وبشكل مستمر مع مراقبي الحسابات ذوي الخبرة والكفاءة الذين ليسوا

			مهمتهم فقط التأكد من كفاءة الرقابة الداخلية وانما زيادة قوة هذا النظام على مستوى الشركات النيجيرية. ▪التوصية بالتعليم الجيد والانضباط من اجل القضاء على اعمال الفساد والاحتيال.

1-2-4 :تحليل ما توصلت إليه الدراسات السابقة والمساهمات التي قدمها البحث الحالي .

من خلال إطلاع الباحث على الدراسات السابقة لوحظ بأن اغلب الدراسات السابقة ركزت على استمارة استبانة للتعرف على إمكانية تطبيق موضوع البحث في الجانب العملي دون القيام بتطبيقها على احدى الدوائر أو الشركات وقد استنتج الباحث بأن اغلب الدراسات ركزت على الآتي:-

١. الزام مراقبي الحسابات بتقدير مخاطر الاكتشاف بنسب منخفضة كون مخاطر الاكتشاف ترتبط بمدى قدرة المراقب في اكتشاف التلاعب والأخطاء في القوائم المالية محل التدقيق والتي لها التأثير الكبير على قرار مستخدمي القوائم المالية.
٢. ضرورة اتباع مكاتب التدقيق بتطبيق معايير التدقيق الدولية ولاسيما التي تتعلق بمخاطر التدقيق.
٣. ضرورة العمل بمنهج تدقيق الأداء المستند إلى المخاطر بوصفه تقنية عالية .

أما ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة فيلخص ما يأتي:-

١. استخدام منهجية علمية مدروسة تأخذ بنظر الاعتبار جميع الحالات غير الاعتيادية في القوائم المالية .
٢. تم الربط بين المنهجية العلمية والعملية المدروسة ومخاطر التدقيق لإيجاد علاقة حديثة في التدقيق على اساس الخطر المهم (المادي) في القوائم المالية .

٣. لقد تم بيان وتحديد الأسس والمؤشرات الموضوعية التي تم وضعها من قبل شركات التدقيق العالمية التي يمكن الاستفادة منها في تحديد الأهمية النسبية بصورة شاملة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والتي يمكن من خلالها تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وعلاقتها بنوع الرأي الذي يصدره مراقب الحسابات .

٤. توجيه نظر مراقبي الحسابات نحو الاهتمام بمخاطر التدقيق لما لها من أثر كبير على رأي مراقب الحسابات .

الفصل الثـــــــــاني

مخاطر التـــــــــدقيق

المبحـــــث الأول : مفهوم وانواع مخاطر التدقيق

المبحـــــث الثاني :قياس مخـاطر الـتدقـيق

المبحث الثالث : مسؤوليات مراقب الحسابات تجاه مخاطر التدقيق

المبحث الأول

مفهوم وانواع مخاطر التدقيق

تمهيد:

عند قيام مراقب الحسابات بتدقيق حسابات الوحدات الاقتصادية فأنه قد يتعرض إلى أنواع مختلفة من مخاطر التدقيق التي تواجهه أثناء قيامه بعملية تدقيق الحسابات وهذا ما يؤثر سلباً على رأيه حول صدق وعدالة القوائم المالية ، لذلك عليه أن يتعرف على تلك الأنواع المختلفة من مخاطر التدقيق واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيض تلك المخاطر إلى الحد المسموح به من أجل أبداء رأيه المهني المحايد حول صدق و عدالة القوائم المالية من أجل خدمة مستخدمي تلك القوائم .

2-1-1- مفهوم مخاطر التدقيق

إن المفهوم العام للخطر يعني التعرض للخسارة او الضرر الناتج عن هذا الخطر. (Davidson,2003:345) وعرف خطر التدقيق على انه " مدى قبول مراقب الحسابات لوجود مستوى معين من عدم التأكد بشأن ما قد يحدث أثناء أدائه لمهام عمله " .(Arens,Lobbeck,2003:354) ، وعرف (الشحنة) مخاطر التدقيق بأنها المخاطر التي تؤدي إلى قيام مراقب الحسابات بأبداء رأي غير مناسب في القوائم المالية عندما تكون تلك القوائم محرفة بدرجة جسيمة. (الشحنة،٢٠١٥:١٤٤) ، وعرف مجمع المحاسبين القانونين الأمريكي (AICPA) مخاطر التدقيق على أنها مخاطر تعبير مراقب الحسابات عن رأي غير مناسب في القوائم المالية عندما تكون هذه القوائم محرفة تحريفاً مادياً.(AICPA,2006:para.2) وقد عرف(لطفي) مخاطر التدقيق على أنها مخاطر فشل مراقب الحسابات وهو على علم في تعديل رأيه في القوائم المالية ثم تحرف جوهرياً بمستوى معقول. (لطفي ،٢٠٠٦: ٢٢٩) ، وعرف (Arens& Loebbeck) مخاطر التدقيق بأنها

خطـر قـبول مراقـب الحسـابات لمسـتوى مـن عـدم الـتأكد فـي أداء وظـيفة التـدقيق. (Arens&Loebbeck,2000:258) ،وعرف دليل التدقيق العراقي رقم "٤" في الفقرة الخامسة منه مخاطر التدقيق بأنه قيام مراقب الحسابات بأبداء رأي غير صحيح في بيانات مالية محرفة تحريفاً جوهرياً.(مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ،٢٠٠٠ :٤)

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف مخاطر التدقيق بأنها المخاطر التي تنتج عن فشل مراقب الحسابات في اكتشاف التحريفات والأخطاء التي تتسم بالأهمية النسبية.

2-1-2 -انواع مخاطر التدقيق

يمكن تصنيف مخاطر التدقيق من عدة وجهات نظر على النحو الاتي. (شريم ، بركات ، ٢٠١١ ١٧٦، ١٧٧)

2-1-2-1 – مخاطر التدقيق من الناحية الفنية والإجرائية .

2-1-2-2 – مخاطر التدقيق المرتبطة باستخدام العينة الإحصائية.

2-1-2-3- مخاطر التدقيق وفقاَ لمكوناتها.

2-1-2-1- مخاطر التدقيق من الناحية الفنية والإجرائية

وتـقسم على:-

2-1-2-1-1- مخاطر التدقيق على مستوى القوائم المالية

يحدد مراقب الحسابات مستوى معيناً للخطر النهائي للتدقيق ويقوم بتخصيصه للقوائم المالية بوصفها وحدة واحدة ، ويمكن أن تختلف المستويات المقدرة للخطر الملازم وخطر الرقابة والمستوى المقبول لخطر الاكتشاف ، وبناء على ذلك فأن مراقب الحسابات لا يمكنه التحكم في مستويات خطر الرقابة أو الملازم وعلى عكس ذلك يمكن لمراقب الحسابات أن يغير

المستوى المقبول لخطر الاكتشاف بغية الاحتفاظ بمستوى ثابت للخطر النهائي للتدقيق. (راضى،٢٠١١:٣٩٩)

2-1-2-1-2- مخاطر التدقيق على مستوى نوع العمليات او رصيد الحساب

أن التعبير عن مستويات الخطر يتعلق بتأكيدات على مستوى أرصدة الحساب أو نوع العمليات ، لذلك يجب أن تدرس مخاطر التدقيق على مستوى أرصدة الحسابات أو نوع العمليات على أن تأخذ بعين الاعتبار نتائج التقييم الشامل لمخاطر التدقيق على مستوى القوائم المالية. (التميمي،٢٠١٤:٣٣٦)

2-1-2-2- مخاطر التدقيق المرتبطة باستخدام العينة الإحصائية

وتقسم على :-

2-1-2-2-1- مخاطر المعاينة

تنتج هذه المخاطر عندما يصل مراقب الحسابات إلى استنتاجات غير صحيحة على اساس العينات التي تم اختيارها من المجتمع وهذه تختلف عن الاستنتاجات على اساس المجتمع ككل. (شحاتة ، واخرون،٢٠٠٧:٢٩٥)

ويتوقف حجم هذه المخاطر على ما يأتي. (الجمّال،٢٠١٤:٢٦١)

١-حجم العينة التي يتم اختيارها.

٢-مستوى الدقة والخطأ المتوقع.

٣- مستوى الثقة المطلوب.

٤-مستوى الأهمية النسبية .

ويمكن السيطرة على هذا النوع من المخاطر عن طريق تعديل حجم العينة التي يتم اختيارها واستخدام طرق مناسبة لاختبار مفردات عينة المجتمع . (شحاتة ، واخرون ،مصدر سابق:٢٩٥)

2-1-2-2-2-مخاطر بخلاف العينات

تنتج هذه المخاطر من الأداء الخاطئ لعملية التدقيق، أي إن مراقب الحسابات يكّون رأياً غير صحيح لأحد الأسباب الأتية:-

١-الأختبار الخاطئ لأسلوب أو إجراءات التدقيق المطبقة.

٢-حذف اجراءات تدقيقية ضرورية أو إي عمل يضعف فعالية التدقيق.

٣- أخطاء السهو حيت قد يفشل مراقب الحسابات في اكتشاف بعض الاخطاء ، وتقسم هذه المخاطر على قسمين هما.(الجمّال ،٢٠١٤ :٢٦١)

أولاً: مخاطر الإجراءات

وهي المخاطر التي تنتج عن احتمال عدم فعالية الإجراءات المستخدمة في عملية التدقيق ، ويمكن تخفيض تلك المخاطر إلى ادنى حد ممكن عن طريق أتباع اجراءات اخرى ذات فعالية لتحقيق نفس الأهداف.

ثانياَ: مخاطر الأداء

مخاطر تنتج عن احتمال وجود أخطاء بشرية في تنفيذ وتقييم عملية الاختبارات ، ويستطيع مراقب الحسابات التحكم والرقابة على هذه المخاطر من خلال التدريب والاشراف والمتابعة.

2-1-2-3- مخاطر التدقيق وفقاً لمكوناتها

لقد عرفت لجنة معايير التدقيق رقم (47) القسم(312) في الفقرة الثانية لسنة 1983 الصادرة عن (AICPA) درجة المخاطر التي يتحملها ويقبلها مراقب الحسابات "بأنها احتمال إصدار

مراقب الحسابات تقريراً غير متحفظ مع وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية " وقد قسم هذا المعيار خطر التدقيق على ثلاثة عناصر رئيسة ينبغي على مراقب الحسابات أن يأخذها بنظر الاعتبار عند تخطيط عملية التدقيق ،وتحديد حجم وطبيعة إجراءات التدقيق ،وهي ما يأتي . (محمد، ٢٠٠٨: ٢٦٠)

1 – المخاطر المتعلقة بطبيعة الحساب "المخاطر الملازمة".

2– المخاطر المتعلقة بفعالية الرقابة الداخلية" مخاطر الرقابة".

3– المخاطر المتعلقة بفعالية اجراءات التدقيق "مخاطر الاكتشاف" .(فتح الله الدين ،شحاتة ،٢٠١٣: ١٥٢)

***2-1-2-3-1*-المخاطر الملازمة**

مخاطر ترتبط بطبيعة الوحدة الاقتصادية وبيئتها وتسمى أيضاً بالمخاطر الموروثة وتعرف بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال تعرض بند معين أو مجموعة من البنود إلى تحريف جوهري بحيث لو جمعت هذه التحريفات مع بعضها تصبح ذات اهمية نسبية (خطئ جوهري) بافتراض عدم وجود رقابة داخلية ذات علاقة .(الشحنة، ٢٠١٥ :١٤٥)

وعرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) المخاطر الموروثة في المعيار الدولي(ISA,NO.400) "بأنها قابلية رصيد أو مجموعة من المعاملات لوجود خطئ مادي اما أن تكون فردية أو أن تكون مجتمعة مع أخطاء أخرى لرصيد حساب أو مجموعة أخرى من المعاملات على افتراض عدم وجود ضوابط رقابية داخلية ذات علاقة. (IFAC,1999,:127) ويتم تقسيم المخاطر الملازمة على نوعين هما :-

أولاً–المخاطر الملازمة الناتجة عن الظروف

تنتج هذه المخاطر من ظروف خارج الوحدات الاقتصادية ولا يمكن للوحدة الاقتصادية التحكم فيها مثال على ذلك التغيرات في ظروف الأعمال بصفة عامة والتعليمات الحكومية الجديدة

والعوامل الاقتصادية الأخرى ، ولا يمكن السيطرة على هذا النوع من المخاطر بوضع نظام فعّال للرقابة المحاسبية .

ثانياً-المخاطر الملازمة الناتجة عن الخصائص

تنتج هذه المخاطر نتيجة طبيعة حساب معين أو رصيد حساب معين ، لذلك يمكن مواجهة هذا النوع من المخاطر بوضع نظام فعال للرقابة المحاسبية . (الجمّال،٢٠١٤ :٢٦٣)

ومما سبق نستنتج الاتي:-

١- أن المخاطر الملازمة مخاطر متمثلة بحدوث خطأ في عنصر محاسبي أو نوع معين من العمليات ويجب أن يكون هذا الخطأ جوهرياً بافتراض عدم وجود أنظمة ضبط داخلية.

٢-أن مراقبي الحسابات لا يستطيعون أن يتحكموا في هذا النوع من المخاطر ولكنهم يحاولون تخفيض تأثيرها من خلال مقدار الأخطاء المادية التي تم اكتشافها خلال عملية التدقيق للسنوات السابقة والخبرة المتوفرة لديهم.

2-1-2-3-2-مخاطر الرقابة

عرفت مخاطر الرقابة بأنها ميل نظام الرقابة الداخلية لفقدان الفاعلية وفشله طول الوقت في منع التعرض للأصول عندما لا يتمكن جهاز الرقابة الداخلية من اكتشاف أو توقع اخطاء مهمة ، حيث يتم تحديده داخل النشاط الخاضع للتدقيق من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية. (الوردات،٢٠١٤: ٦٩٨) وعرف دليل التدقيق العراقي رقم "٤" مخاطر الرقابة "بأنها مخاطر حدوث أخطاء جوهرية في الحسابات دون توفر الإمكانية لمنعها أو اكتشافها بواسطة نظام الرقابة الداخلية" .(مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ، ٢٠٠٠: ٥) وعرفت بأنها خطر التضليل الهام نسبياً الذي لا يكشف أو تتم الحماية منه من خلال إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها في الوحدات الاقتصادية. (القاضي ، وآخرون ، ٢٠١٤ : ٢٧٣)

ومخاطر الرقابة هي دالة في فاعلية نظام الرقابة الداخلية فإذا كان هذا النظام فعالاً فإنه يزيد امكانية منع حدوث أو اكتشاف الأخطاء حال حدوثها بواسطة هذا النظام وبالتالي كان

معامل الخطر الذي يمكن تحديده لتلك المخاطر اقل والعكس صحيح، ونظراً لذلك فأن أي نظام للرقابة الداخلية مهما بلغت فاعلية وكفاءته لا يستطيع أن يلغي جميع احتمالات حدوث أو عدم حدوث اكتشاف الأخطاء لوجود المخالفات وذلك لوجود لازمة مفروضة عليه فإن لا مفر من وجود مخاطر الرقابة في جميع الأحوال .(فتح الله الدين ،شحاتة ،٢٠١٣: ١٥٥)

وبناءً على ما سبق نستنتج الاتي :-

١-أن مخاطر الرقابة هي مخاطر على المستوى الجزئي أو الفردي يمكن أن تحدث في نوع معين من العمليات أو أرصدة الحسابات.

٢-لايستطيع مراقب الحسابات التحكم في هذا النوع من المخاطر لأن هذا النوع من المخاطر ناتج عن عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية ، إلا أنه' مسؤول عن تقدير درجة تلك المخاطر من خلال تقييم موضوعي لنظام الرقابة الداخلية وتحديد احتمال فشله في اكتشاف لأخطاء والمخالفات.

2-1-2-3-3- مخاطر الاكتشاف

عرفت مخاطر الاكتشاف بأنها المخاطر التي تنتج من أن إجراءات التدقيق قد تؤدي بمراقب الحسابات إلى نتيجة نهائية مؤداها بأن عدم وجود أخطاء في الأرصدة أو نوع معين من العمليات وفي الحقيقة هناك خطأ موجود ويكون جوهرياً عنده اجتماعه مع أخطاء الأرصدة الأخرى .(شحاتة ، ٢٠١٤ : ٧٢) وعرف (Arens&,Loebbeck) مخاطر الاكتشاف بأنها مقياس فشل مراقب الحسابات عند استخدام أدلة تدقيقية في مجموعة فرعية لكشف التحريفات التي تزيد عن القيمة المتوقعة لهذه التحريفات في حال وقوعها. (Arens,Loebbeck,2002:354) وعرفت ايضاً بأنها مخاطر تنتج عند قيام مراقب الحسابات باستخدام اجراءات تدقيق غير مناسبة في اكتشاف التحريفات في ارصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات.(السبعاوي ،٢٠٠٧: ٦١) وأن مخاطر الاكتشاف تنشأ لأحد لأسباب الآتية أو مزيج منها .(الجمّال ، مصدر سابق: ٢٦٧)

- أتباع مراقب الحسابات لأسلوب الفحص الاختباري.

- أتباع مراقب الحسابات لإجراءات تدقيقية غير مناسبة.
- التطبيق الخاطئ لإجراءات التدقيق.
- التفسير الخاطئ لمراقب الحسابات لنتائج إجراءات التدقيق.
- فشل مراقب الحسابات في استخدام أسلوب معاينة كافٍ في اكتشاف الغش أو الأخطاء.

(الجمّال ،مصدر سابق: ٢٦٧) ويمكن تقسيم مخاطر الاكتشاف على قسمين هما :-

أولاً-مخاطر التدقيق التحليلية وتقسم على :-

1-مخاطر زيادة الاعتماد

هذه المخاطر تعني أن العينة تؤيد مخاطر الرقابة المتوقعة من قبل مراقب الحسابات بينما الانحرافات الفعلية عند معرفتها لا تؤيد ذلك.

2- مخاطر قلة الاعتماد

هذه المخاطر لا تؤيد مخاطر الرقابة المخططة (المتوقعة) من قبل مراقب الحسابات ولكن نسبة الاعتماد الفعلية تؤيد ذلك.(التميمي ، ٢٠٠٤ : ١١٨)

ثانياً- مخاطر الاختبارات التفصيلية وتقسم على :-

1-مخاطر الرفض غير الصحيح مخاطر "الفا "

وتكمن المخاطر هنا في رفض البيانات المالية بالرغم من عدم احتوائها على تحريفات أخطاء جوهرية ، ويعتبر خطر الفا بمثابة خطر كفاءة إذ ينتج عن الرفض غير الصحيح من قبل مراقب الحسابات وما يتحتم عليه القيام بأجراء اختبارات اضافية والتوسع والفحص الذي يجريه وما يترتب على ذلك من بذل جهد أضافي من قبل مراقب الحسابات للوصول إلى النتائج المرضية والمقنعة الأمر الذي يسهم في دفع كلفة وجهد مبذول وبالتالي التأثير على كفاءة عملية التدقيق.

2-مخاطر القبول غير الصحيح مخاطر "بيتا "

تكمن المخاطر هنا في قبول بيانات مالية على الرغم من احتواء هذه البيانات على اخطاء وتحريفات جوهرية، ويسمى خطر بيتا بخطر الفعالية حيث ينتج عن القبول غير الصحيح للبيانات المالية من قبل مراقب الحسابات مما يؤثر على فاعلية التدقيق ، وخطر بيتا له تأثير سلبي أكثر من خطر ألفا حيث انه يرتبط بفعالية مراقب الحسابات.(سعيد،احمد،٢٠١٣ :٨٢-٨٣)

وإن مخاطر القبول غير الصحيح ومخاطر قلة الاعتماد عليها يتعلقان بشكل رئيس بكفاءة التدقيق ، لأنهما يؤديان إلى تنفيذ مراقب الحسابات أعمالاً إضافية بدون الحاجة إلى ذلك.

أما مخاطر الرفض غير الصحيح ومخاطر زيادة الاعتماد فإنها ترتبط بفاعلية التدقيق وتعتبر اكثر خطورة ، لأنهما يؤديان إلى رأي خاطئ حول المعلومات المالية .(التميمي،٢٠٠٤: ١١٨)

واستناداً إلى ما سبق يمكن أن نستنتج أن:-

١-مخاطر الاكتشاف ناتجة عن عدم اكتشاف مراقب الحسابات لإخطاء في بيانات مالية محرفة حتى عند استخدام مراقب الحسابات للإجراءات التحليلية أو الاختبارات التفصيلية للأرصدة.

٢-مخاطر الاكتشاف تتوقف على مراقب الحسابات في مدى استخدامه لإجراءات تدقيقية فعالة لتخفيضها الى الحد المسموح به ،أي أن مراقب الحسابات يؤثر ويتأثر بمخاطر الاكتشاف.

2-1-3-العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق

تعد الأهمية النسبية من جانب محاسبي على أنها مدى دقة الإدارة في التسجيل والعرض لنشاطات الوحدات الاقتصادية لقوائمها المالية ، وعلى الرغم من أن المحاسبة تعتمد على الحقائق الثابتة فروضاً ومبادئ فهذه الحقائق لا تعني بأن الجهاز المحاسبي عرض قوائم مالية دقيقة متفقاً عليها من قبل كافة المحاسبين فيما لو خضعوا إلى الظروف نفسها وذلك لأن الاجتهادات الشخصية لها تأثير كبير على عناصر القوائم المالية لذلك ظهر مبدأ الأهمية النسبية من المبادئ المحاسبية . (عبد الله ،٢٠٠٠ :٥٣)

وعرفت الأهمية النسبية من جانب تدقيقي بأنها لا تهتم فقط بالأخطاء الناتجة عن سوء التقديرات المحاسبية للإدارة أو الأخطاء التي من المحتمل وقوعها وإنما هي تهتم أيضاً بالإخطاء المحتملة والتي ليس من السهل اكتشافها ، وتعد المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرارات الاقتصادية لمتخذ تلك المعلومات .(أرينز ، جيمس ، ٢٠٠٥ : ٣٢٢)

وعرف Frishkff الأهمية النسبية على أنها "الأهمية النسبية لمعلومات مالية من وجهة نظر المستخدم لتلك المعلومة ضمن سياق القرار الذي يريد صنعة" .(بلقاوي ، ٢٠٠٩ :٣٤٧)

وعرف "AICPA" الأهمية النسبية بأنها مقدار ما يشير إلى حجم عدم الإفصاح في ضوء الظروف المحيطة . (AICPA , 1989, 231)

وأشار معيار التدقيق الدولي رقم (٣٢٠) إلى أن "المعلومات المالية تكون ذات اهمية نسبية أذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي تلك المعلومات "، وبين معيار التدقيق أن هناك علاقة عكسية بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق ، لذلك ينبغي على مراقب الحسابات أخذ العلاقة بين مستوى الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق بنظر الاعتبار لتحديد طبيعة اجراءات التدقيق . (الاتحاد الدولي للمحاسبين،٢٠٠٨: ٣٩٣)

وتشير الأهمية النسبية إلى حجم الخطأ في البند أو العنصر محل التدقيق الذي يكون مراقب الحسابات مستعداً لقبوله ويبقى هذا العنصر أو البند يعبر عن عدالة واقع الحال .

لذلك فأن الأهمية النسبية والخطر مفهومان بينهما صله وثيقة وإن الأهمية النسبية تعد مقياساً للمقدار بينما الخطر مقياس لعدم التأكد ، لذلك يجب أن تأخذ هذه الصله بنظر الاعتبار ، ويتم قياس عدم التأكد للقيم وفقاً لمقدار معين. (Arens,Loebbeck,2005:349). وهنالك مجموعة من الأسباب التي دعت إلى الاهتمام بالأهمية النسبية ومن هذه العوامل ما يأتي :-

(١) أن عدداً كبيراً من مستخدمي القوائم المالية يواجهون صعوبات في إدراكهم للمعلومات المحاسبية وعند تقديم مزيد من المعلومات المحاسبية من شأنها زيادة صعوبة استيعابها وتحليلها ،بالإضافة إلى أن عرض المعلومات المهمة وأخرى غير مهمة سوف يترتب على ذلك تظليل

مستخدمي تلك المعلومات ، ونتيجة لذلك لابد من بيان دور مفهوم الأهمية النسبية في مجال تأكيد مراقب الحسابات من كفاءة وملاءمة الإفصاح في القوائم المالية .

(٢) أن مراقب الحسابات يسعى إلى الوصول إلى رأي مناسب وليس كاملاً لأبداء رأيه وهذا يستلزم منه أن يقوم بتطبيق مفهوم الأهمية النسبية عند التخطيط لعملية التدقيق.

(٣) تنطوي عملية التدقيق على مخاطر فشل مراقب الحسابات بأبداء رأي ملائم ، مما يعرض مراقب الحسابات وفق هذا الرأي إلى المساءلة القانونية لأن معيار بذل العناية المهنية المطلوب يرتبط بمفهوم الأهمية النسبية عند التحديد لمسؤولية مراقب الحسابات .

(٤) يعتمد قرار مراقب الحسابات بنوع الرأي الذي يصدره في التقرير على مستوى الأهمية النسبية للظروف التي تواجه مراقب الحسابات في عملية التدقيق.

(٥) لا يمكن تحقيق المستوى العالي من عملية التدقيق سواء من الناحية الاقتصادية أو من ناحية الوقت اللازم لعملية التدقيق ، لأن محاولات مراقب الحسابات لتحقيق المستوى المعقول من صدق وعدالة القوائم المالية لا يمكن أن يكون كاملاً بسبب عدم الفصل بين البيانات المهمة والأقل أهمية . (الجمّال ،٢٠١٤: ٢٣١)

ويستعمل مراقب الحسابات الأهمية النسبية أساساً :- (Louwers , 2005:74)

(١) لتخطيط عملية التدقيق .

(٢) لتقييم أدلة الإثبات .

(٣) لاتخاذ القرارات عند أعداد التقرير.

وتوجد خمس خطوات ينبغي على مراقب الحسابات أتباعها عند تطبيق الأهمية النسبية وكما في الشكل الآتي:-

لشكل (٢) خطوات تطبيق الأهمية النسبية

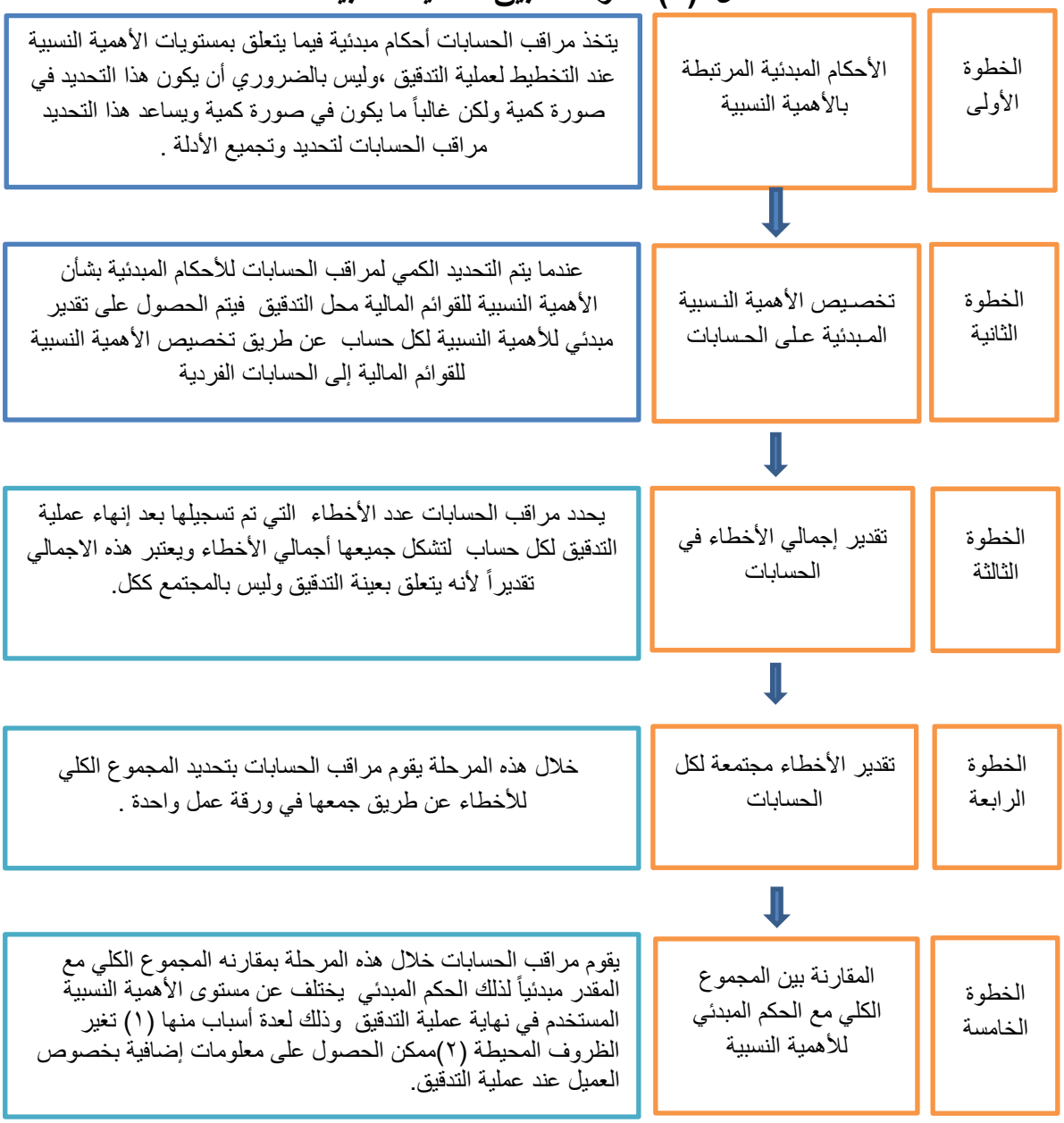

المصدر بتصرف الباحث بالاعتماد على (محمد ، ٢٠٠٨: ٢٥٨)

لذلك فأن مراقب الحسابات يواجه صعوبة في تطبيق هذا المفهوم من الناحية العملية ولاسيما عند تحديد مقدار التحريف في البيانات المالية التي تؤثر على قرار مستخدمي المعلومات المحاسبية، وكذلك اختلاف حجم الخطأ من وحدة اقتصادية إلى اخرى فعلى سبيل المثال ، قد يكون الخطأ مادياً وذا اهمية نسبية في وحدة رأسمالها (١٠٠٠٠٠ دينار) وحجم الخطأ(١٠٠٠٠دينار) لأن

قيمة الخطأ تعادل ١٠%من رأس المال ، بينما وحدة اخرى رأسمالها (١٠٠٠٠٠٠٠دينار) وحجم الخطأ فيها (١٠٠٠٠دينار) فهذا الخطأ لا يعتبر جوهرياً لأن نسبته تمثل واحداً في الألف بالنسبة إلى رأس المال (الشحنة،٢٠١٥: ١٤٢) ، لذلك فأنه كلما كان الخطأ له تأثير جوهري على قرارات المستفيدين من المعلومات الواردة في القوائم المالية فإنه يكون هذا العنصر هاماً من وجهة نظر المحاسب كما يمكن أن يحكم مراقب الحسابات أحياناً على أهمية العنصر من خلال حساب نسبة رصيد العنصر الى اجمالي الأصول أو صافي الدخل ، فمن الضروري تقييم هذه العلاقة النسبية في ضوء تأثير العنصر على العناصر الأخرى فعلى سبيل المثال أن الخطأ في عنصر من عناصر المخزون يعد غير هام في علاقته بأجمالي المخزون ولكن يكون هاماً لو أن صافي الدخل تم تحديده بشكل خاطئ بسبب هذه الخطأ في المخزون، ويمكن توضيح العلاقة بين مخاطر التدقيق والأهمية النسبية وفق الشكل الآتي . (توماس،هنكي،١٩٨٩: ٤٢)

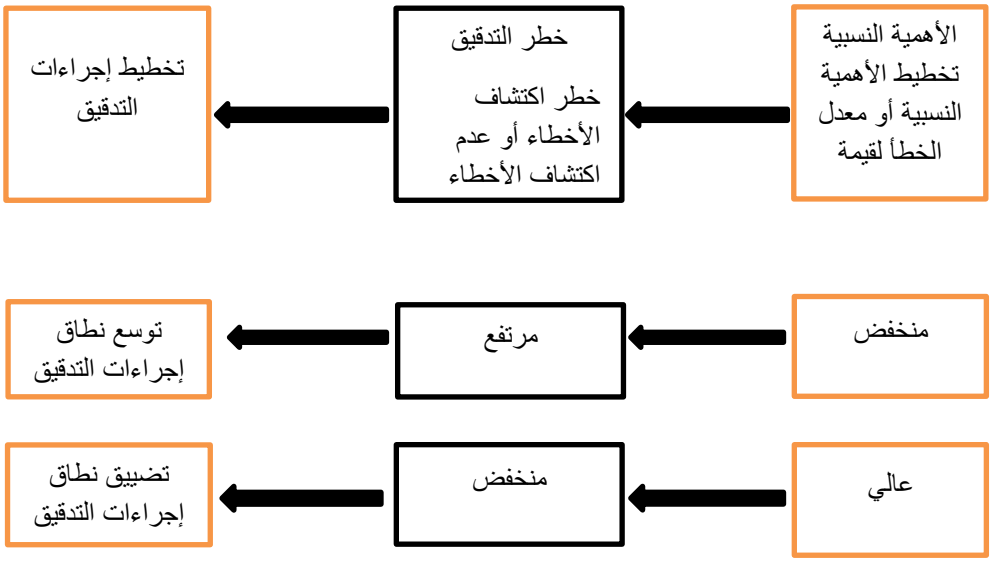

شكل (٣) العلاقة بين مخاطر التدقيق والأهمية النسبية

الشكل بتصرف الباحث بالاعتماد على (محمد ،٢٠١٥: ٢٦٩)

2-1-4-العلاقة بين مخاطر التدقيق وأدلة الأثبات في التدقيق

إن الأثبات في التدقيق يعني كل ما يتم الحصول عليه من أدلة اثبات وقرائن محاسبية من قبل مراقب الحسابات لكي يدعم رأيه الفني المهني المحايد حول صدق و عدالة القوائم المالية. (نور الدين ، ٢٠١٥، ٦٩).

أما القرينة فتستعمل للاستعاضة عن الدليل حيث يلجأ اليها مراقب الحسابات لجمع عدد ممكن من القرائن في الحالات المستعصية ليستعين بها عن دليل الإثبات القاطع ، لذلك فأن عمل مراقب الحسابات يبني على جمع أدلة اثبات كافية لأبداء رأيه ، وهذا ما نص علية المعيار الثالث من معايير العمل الميداني المتعارف عليها على ما يأتي "يجب أن يحصل مراقب الحسابات على قدر كافٍ من أدلة الأثبات أو قرائن التدقيق عن طريق القيام بالفحص المستندي والاستفسارات والملاحظات والمصادقات وغيرها كأساس سليم لإبداء الرأي في القوائم المالية الخاضعة لعملية التدقيق" .(عبد الله،٢٠١٠: ١٢٧)

العوامل المؤثرة في كمية الأدلة والقرائن

على مراقب الحسابات أن يقوم بجمع عدد من أدلة الإثبات والقرائن لتدعيم رأيه الفني المحايد ،وقد يضطر إلى الإقلال أو الإكثار من كمية الأدلة أو القرائن، وهنالك عوامل عدة تؤثر على كمية أدلة الأثبات والقرائن ويجب أخذها بنظر الاعتبار منها :-

١-مدى شمولية القرينة أو كفايتها لتحقيق الأهداف التي يسعى اليها مراقب الحسابات من عملية الفحص التي يقوم بها

في بعض الأحيان يكون دليل واحد كافياً لتحقيق هدف عملية الفحص وهنا يكتفي مراقب الحسابات، أما إذ لم يكن كافياَ فعليه أن يسعى لتجميع قرائن أخرى من نواحي فحصة ، فأن الوجود الفعلي غير كافٍ في حد ذاته إلا لتدعيم التحقق من الوجود الفعلي فقط ، للتأكد من الملكية ونوعها والتقويم وصحته.

٢-مدى ملاءمة القرينة أو الدليل لطبيعة العنصر محل التدقيق

أن الأدلة والقرائن تختلف باختلاف العناصر التي يقوم مراقب الحسابات بفحصها فالوجود الفعلي يصلح للتحقق من الأصول الملموسة أما الإقرارات الخارجية فتستعمل للتأكيد من بعض الأرصدة الأخرى، لذلك على مراقب الحسابات أن يقوم بجمع الأدلة التي تناسب طبيعة العنصر موضوع التدقيق .

٣-الأهمية النسبية للعنصر الذي يقوم مراقب الحسابات بفحصه

أن العلاقة بين الأهمية النسبية للعنصر موضوع التدقيق تتناسب طردياً مع الأدلة والقرائن فكلما زادت أهمية البند أو العنصر يقوم مراقب الحسابات بجمع أدلة أثبات أكبر لتدعيم رأيه حول ذلك العنصر.

٤-درجة الفحص التي يتعرض لها العنصر محل التدقيق

كلما زاد احتمال تعرض البند أو العنصر محل التدقيق إلى اختلاس أو تلاعب فإنه يفترض بمراقب الحسابات أن يجمع عدداً كبيراً من الأدلة والقرائن ، لذلك نجد التدقيق يكون كاملاً إلى النقدية وأن عينات الذمم المدينة اكبر لأنها اكثر عرضة للتلاعب.

٥-كلفة الحصول على الدليل أو القرينة

إن العلاقة عكسية بين المنفعة والكلفة وعلى مراقب الحسابات أن يوازي بينهما فإذا كانت الكلفة اكبر من المنفعة أو الفائدة التي يرجى الحصول عليها من خلال الدليل أو القرينة ،فعليه أن يحصل على بدائل أقل تكلفة . (عبد الله ،٢٠١٢: ١٢٩ ، ١٣٠)

٦-درجة كفاية أنظمة الرقابة الداخلية

أن وجود نظام رقابة داخلي سليم يعتبر دليلاً على انتظام الدفاتر والسجلات ومن هنا جاء تحديد عملية الاختبارات اعتماداً على درجة متانة الرقابة الداخلية المستعملة فكلما كان نظام الرقابة

المطـبق سـليماً كـلما انعكـس علـى كميـة ومقـدار أدلـة الأثبـات ومقـدار الاختبـارات وحـجم العينات.(عبد الله ،٢٠٠٦: ١٣١)

لذلك عند استخدام نموذج مخاطر التدقيق توجد هناك علاقة بين خطر الاكتشاف المخطط وخطر التدقيق المقبول وتوجد علاقة عكسية بين خطر التدقيق ومدى أدلة الإثبات المخطط لتدعيم رأي مراقب الحسابات عن القوائم المالية ، أي كلما زادت أدلة الإثبات المخططة كلما انخفض مستوى خطر التدقيق المقبول الذي يتم تخصيصه لتأكيد معين هذا ما يتعلق بخطر التدقيق النهائي ، وتكون العلاقة عكسية على مستوى مكونات خطر التدقيق ،أما بالنسبة لخطر الاكتشاف حيث كلما زاد مقدار أدلة الإثبات المطلوبة كلما أنخفض خطر الاكتشاف المحدد بواسطة مراقب الحسابات والعكس صحيح، وعلى عكس ذلك توجد هناك علاقة طردية بين مقدار أدلـة الإثبـات وبـين خطـر الرقابـة والخطـر المـلازم ، ويمكـن بيانهـا فـي المعادلـة الأتيـة . (راضى،٢٠١١ : ٤٠٤,٤٠٥)

$$AR = IR \times CR \times DR$$

حيث أن: -

AR : خطر التدقيق Audit risk

IR : خطر الملازم Inherent risk

CR : خطر الرقابة Control risk

DR : خطر الاكتشاف Detection risk

ولتوضيح العلاقة السابقة نفترض أن المخاطر الموروثة 100 %والمخاطر الرقابة 30 % ومخاطر التدقيق = 10%

فأن :-

$$AR = IR \times CR \times DR$$

$$10 = 100 \times 30 \times DR$$

$$DR = 33\%$$

وعند دراسة نظام الرقابة الداخلية و وجد مراقب الحسابات أن النسبة اصبحت 60% بدلً من 30 %. ستنخفض مخاطر الاكتشاف إلى 16.7 % .

وهذا الانخفاض الذي نلاحظه في مخاطر الاكتشاف من 33% إلى 16.7% يتطلب زيادة في حجم أدلة الأثبات والقرائن التي يسعى مراقب الحسابات إلى الحصول عليها مثل التأييدات ومقارنتها مع السجلات ، ويمكن توضيح العلاقة في الشكل الآتي. (التميمي ،٢٠٠٦: ٥٦ ، ٧٥)

الشكل (٤) يوضح العلاقة بين مخاطر التدقيق وادلة الإثبات المخطط لها

أدلة التدقيق المخطط لها التحريف المقبول والأخطار

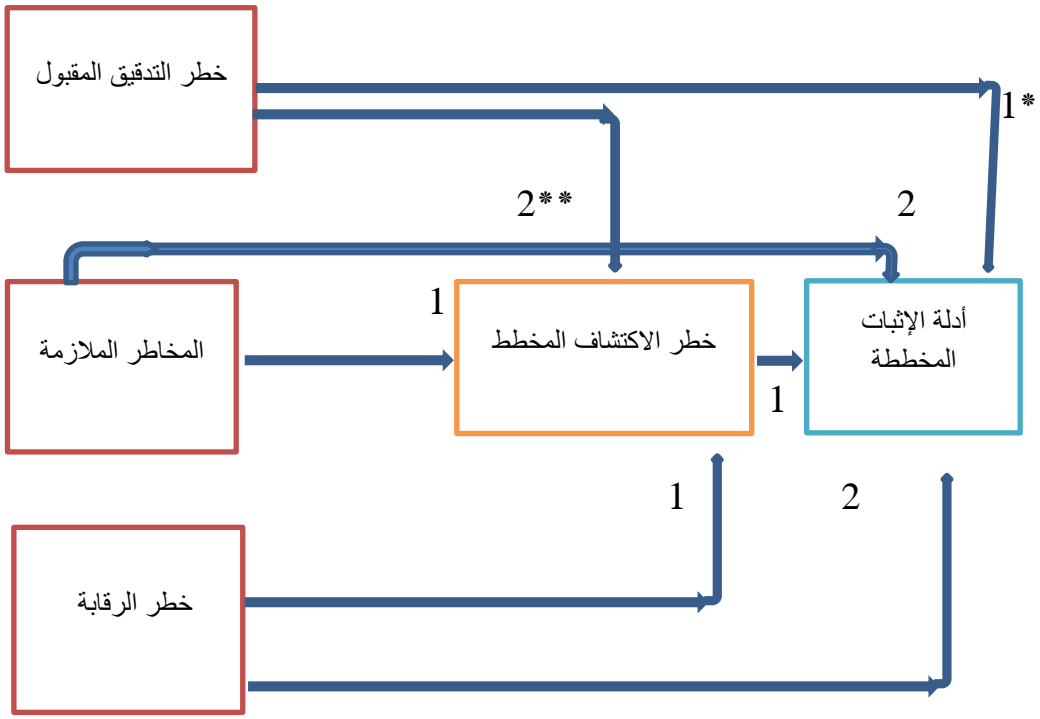

١- يمثل 1* علاقة عكسية

٢-يبين الرقم 2** علاقة طردية

الشكل بتصرف الباحث بالاعتماد على(الطرايرة ،٢٠١٣: ٢١١)

2-1-5-علاقة خطر التدقيق بجودة عملية التدقيق

عند قيام مراقب الحسابات بتخطيط عملية التدقيق يجب أن يقوم بتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تناسب طبيعة العنصر أو نوع معين من المعاملات ومستوى الخطر المعرض له ، حيث أن ذلك يقدم ضماناً معقولاً عن اكتشاف الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية نتيجة اكتشاف

وتدني خطر التدقيق النهائي إلى أقل مستوى يمكن القبول به ، وهو الأمر الذي يترتب علية تحقيق كفاءة وفاعلية عملية التدقيق وزيادة جودة عملية التدقيق من خلال دعم رأي مراقب الحسابات في القوائم المالية محل التدقيق وهذا ما ينتج عنة وفاء باحتياجات مستخدمي تلك القوائم من حيث توقعهم بخلو القوائم المالية التي تم تدقيقها من الأخطاء والتحريفات التي تتسم بالأهمية النسبية ،وأن أغلب إجراءات التدقيق تهدف إلى مساعدة مراقب الحسابات على تجميع أدلة أثبات وقرائن تدقيقية لكي تساعده في تحديد خطر التدقيق النهائي والارتقاء بجودة التدقيق (راضى ، ٢٠١١ :٤٠٩).

وبناءً على ما ورد في هذا المبحث يتبين للباحث

(١) أن مخاطر التدقيق من العوامل المؤثرة على رأي مراقب الحسابات التي تتضمنها عملية التدقيق ، لذلك تم التطرق إلى مفهوم مخاطر التدقيق وهو قيام مراقب الحسابات بأبداء رأي في القوائم المالية وهذا الرأي غير مناسب عندما تكون هذه القوائم محرفة تحريفاً جوهرياً ، وتم التعرف على الأنواع المختلفة من مخاطر التدقيق ومن أبرز هذه الأنواع هي:-

- المخاطر الضمنية : وعرفت هذه المخاطر بأنها احتمال وقوع خطأ جوهري في رصيد حساب أو مجموعة عمليات دون الأخذ بنظر الاعتبار كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية .
- خطر الرقابة : احتمال وجود أخطاء جوهرية لم تكشف بواسطة إجراءات نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب .
- خطر الاكتشاف: تعرف بأنها المخاطر التي يتحملها مراقب الحسابات من احتمال أن إجراءات التدقيق التي قام بها مراقب الحسابات لم تكشف الأخطاء الجوهرية .

(٢) أن الخطر والأهمية النسبية لا يمكن الفصل بينهما فالخطر يعتبر مقياساً لعدم التأكد والأهمية النسبية تعتبر مقياساً للمقدار أو الحجم ، لذلك ناقشنا الأهمية النسبية في التدقيق ومدى تأثير الخطر على القوائم المالية وكان الهدف من استخدام الأهمية النسبية والأخطار هو مساعدة

مراقب الحسابات في جمع الأدلة المناسبة والكافية من أجل أن يتم تخفيض المخاطر ويتطلب تخفيض المخاطر التعرف على أدلة الأثبات ، وعرفت هذه الأدلة بأنها كل ما يعتمد عليه للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع علية ، وتم دراسة تأثير هذه الادلة على مخاطر التدقيق فتم استخلاص علاقة عكسية بين أدلة الإثبات المخططة وبين مخاطر الاكتشاف وجود علاقة طردية بين مقدار أدلة الإثبات وبين كل من الخطر الملازم وخطر الرقابة .

(٣) إن التطورات الحديثة في بيئة العمليات التدقيقية أدت إلى ضرورة الارتقاء بجودة خدمات المهنة ، فأصبح من الضروري التعرف على العلاقة بين مخاطر التدقيق وجودة عملية التدقيق فتم التطرق لها وأتضح من تلك العلاقة أن جودة عملية التدقيق تقاس بقدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية والإفصاح عن تلك الأخطاء في الرأي الذي يبديه مراقب الحسابات في القوائم المالية .

المبحث الثاني

قياس مخاطر التدقيق

تمهيد

أن معايير التدقيق المتعارف عليها تتطلب من مراقب الحسابات أن يقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للوصول الى تأكيد معقول من أن القوائم المالية خالية من التحريفات ذات الاهمية النسبية، وإن عبارة تأكيد معقول تعني "أن المراقب لا يقدم تأكيداً مطلقاً بعدالة القوائم المالية ومن ثم توجد تحريفات في هذه القوائم حتى إذا أبدى مراقب الحسابات رأياً نظيفاً بشإنها لأن مراقب الحسابات يعتمد على عينات من الإعمال وبالتالي درجة الدقة غير عاليه، وأما عبارة خالية من التحريفات الجوهرية فإنها تعني إبلاغ مستخدمي القوائم المالية بأن مسؤولية مراقب الحسابات تقتصر على المعلومات الهامة فقط ، ولكي يضمن مراقب الحسابات سلامة رأيه في القوائم المالية وضمان عدم تعرضه إلى المساءلة المهنية فإن عليه مواجهة مخاطر التدقيق التي يتعرض اليها أثناء ادائه لمهام عملية التدقيق والعمل على تخفيض هذه المخاطر إلى الحد المسموح به .

وبناءً على ذلك سنبين في هذا المبحث المفاهيم الأساسية الهامة في مجال تخطيط عملية التدقيق وتصميم إجراءات التدقيق اللازمة لتجميع أدلة الإثبات ومنها:-

2-2-1- أهمية تقدير مخاطر التدقيق .

2-2-2- تقدير مخاطر التدقيق .

2-2-3- تقدير وقياس الأهمية النسبية .

2-2-4- كيفية السيطرة على مخاطر التدقيق.

3-2-1-أهمية تقدير مخاطر التدقيق

أن أهمية تقدير مخاطر التدقيق من الجوانب المهمة في عملية التدقيق يمكن إيجازها بالاتي :-

(١) أن عدم تقدير مخاطر التدقيق يكمن تأثيرها على الرأي الذي يصدره مراقب الحسابات لذلك يتسم رأي المراقب بالأهمية النسبية لدى الاطراف المستفيدة منه لذلك عليه أخذ مخاطر التدقيق بنظر الاعتبار .

(٢) أن عدم تقدير مخاطر التدقيق منذ البداية من قبل مراقب الحسابات سيؤدي إلى زيادة احتمال أن يتعرض المراقب إلى الخطأ في قبول البيانات المالية رغم احتواء هذه البيانات على تحريفات تتسم بالأهمية النسبية ، أو رفض البيانات المالية التي لا تحتوي على تحريفات جوهرية وفي كلا الحالتين سيعرض المراقب الى المساءلة المهنية .

(٣) أن عملية تقدير مخاطر التدقيق تساعد مراقب الحسابات في أتخاذ قرارات رشيد مرتبطة بعملية التدقيق ومن هذه القرارات ما يأتي.

- تصنيف الحسابات حسب القابلية لنوع معين من المخاطر .
- إعادة نظرة المراقب في حكمه على مدى سلامة الرقابة الداخلية .
- التحديد لحجم الاختبارات الأساسية وكذلك طبيعة الإجراءات التدقيقية وتوقيتها وتنفيذها .

(٤) يمكن تعديل خطة التدقيق وذلك وفقاً لمستوى الخطر الكلي للتدقيق المقدر ، وكذلك أعادة النظر في برنامج التدقيق النهائي وإجراءات التدقيق المخططة وقد يعدل في أطار وخطوات تقويمه للإثباتات التي يتم التوصل اليها عن طريق الفحص . (الصحن ، وأخرون ، ٢٠٠٠ :١٠١-١٠٢)

2-2-2- تقدير مخاطر التدقيق

إن تقدير مخاطر التدقيق أمرً لابد منه في عملية التدقيق فعند قيامه بتقدير مخاطر التدقيق لكل حساب ، فتساعد في تحديد حجم العمل الذي يحتاجه مراقب الحسابات بذله باستخدام مستوى

المادية "الأهمية النسبية " وتخمين الأخطار وتصميم الاختبارات التدقيقية التي تركز على المسائل المهمه . (ظاهر، ٢٠١٤ : ٣٢) ، وإن عملية تقدير مخاطر التدقيق من قبل مراقب الحسابات يتطلب أتخاذ مجموعة من الإجراءات والأحكام الشخصية والقرارات المرتبطة بتحديد العوامل التي تنشأ الخطر للوصول إلى تقدير مستوى ملائم من عدم التأكد .(أرينز ، ولوبك ، ٢٠٠٩ : ٣٣٢)

وإن تسلسل خطوات عملية تطبيق مخاطر التدقيق تتكون من الاتي :

١. تحديد المستوى المخطط للخطر الكلي للتدقيق ((مستوى مقبول)).
٢. التحديد لفقرات البيانات المالية المراد إخضاعها إلى التدقيق .
٣. التحديد لمخاطر الاكتشاف لكل فقرة من فقرات البيانات المالية وذلك عن طريق.

اولاً- تقدير خطر التدقيق المقبول (خطر التدقيق الكلي).

ثانياً – تقدير المخاطر الضمنية لكل فقرة .

ثالثاً – تقدير مخاطر الرقابة لكل فقرة .

رابعاً- استخدام نموذج مخاطر التدقيق لتحديد مخاطر الاكتشاف لكل رصيد. (Taylor ,Glezen ,1997:188)

ونتيجة لصعوبة تقدير المخاطر من قبل مراقبي الحسابات وتحديد المستوى المقبول لتلك المخاطر لذلك سوف نتطرق لها وفق النقاط الآتية .

اولاً- تقدير خطر التدقيق المقبول (خطر التدقيق الكلي)

يعرف خطر التدقيق المقبول بأنه قياس لمدى قبول مراقب الحسابات لفكرة أن القوائم المالية تحتوي على اخطاء وتحريفات بعد إتمام عملية التدقيق وإصدار رأيه بدون تحفظات .(القباني ،٢٠٠٧: ٢٠٧) وعرف Robertson & timothy خطر التدقيق المقبول بأنها نسبة استعداد مراقب الحسابات للقبول بأن تكون القوائم المالية محرفة بنسبة معينة (Robertson & timothy,2002:378).

استناداً إلى معايير التدقيق المتعارف عليها[وطبقاً للمعيار الأمريكي رقم"٤٧" فإنه يمكن التعبير عن المخاطر في صورة كمية (نسبة مئوية5% أو10%) أو يمكن التعبير عن المخاطر في صورة نوعية أي يقع بين حد أقصى وحد أدنى مستوى (منخفض ، متوسط ، مرتفع)].

واستناداً لهذا المعيار يجب تحديد المخاطر بمستوى منخفض مقبول لأغراض تخطيط عملية التدقيق لكي يتمكن مراقب الحسابات من القيام بإجراءات تدقيقيه كافية لتجميع أكبر عدد من إدله الإثبات للوصول الى تأكيد معقول من عدالة القوائم المالية ، ويرجع السبب في ذلك الى العلاقة العكسية بين مستوى مخاطر التدقيق المقبول ومجهودات التدقيق المطلوبة، وإن مستويات المخاطر المنخفضة تدل على أن مراقب الحسابات بذل عناية جيدة والعكس صحيح ،وإنَ مخاطر التدقيق هي المتمم لمستوى الثقة ، فإذا كانت مخاطر التدقيق المقبولة هي 5% من قبل مراقب الحسابات فهذا يعني أن درجة الثقة تكون 95% وهذه يؤشر على أن القوائم المالية تكون عادلة ،وبالمثل إذا كانت مخاطر التدقيق المقبولة 2% فإن مستوى الثقة بها هو 98%. (فتح الله الدين ،شحاتة ،٢٠١٣: ١٥٠-١٥١)

ولكي يمكن تقدير مخاطر خطر التدقيق الممكن قبوله من قبل مراقب الحسابات فلابد من تحديد العوامل المؤثرة في تقدير خطر التدقيق المقبول ومنها :-

(١)إن مستخدمي القوائم المالية هم الاطراف المستفيدون من تقرير مراقب الحسابات وكلما زاد اعتماد تلك الاطراف على تقرير المراقب وجب عليه تخفيض مستوى خطر التدقيق المقبول.

(٢) مستوى خطر الأعمال في الوحدة الاقتصادية محل التدقيق الذي يواجه مراقب الحسابات .

(٣) سمعة الوحدة الاقتصادية وهذه السمعة لها تأثير على تقديرات (منخفض، عالي) لخطر التدقيق المقبول ، وبعد الاطلاع على هذه العوامل المؤثرة في تقدير خطر التدقيق المسوح به يستخدم مراقب الحسابات بعض الوسائل لتقدير خطر التدقيق الممكن قبوله ،والشكل الاتي يوضح تلك الوسائل .

الشكل (٥) الوسائل التي يستخدمها مراقبو الحسابات لتقدير خطر التدقيق الممكن قبوله

العوامل	الوسائل المستخدمة لتقدير خطر التدقيق الممكن قبوله
اعتماد المستخدمين الخارجين على القوائم المالية.	❖ الفحص للقوائم المالية بما في ذلك الملاحظات . ❖ قراءة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة لتحديد الخطط المستقبلية. ❖ مناقشة خطة التمويل مع الإدارة.
احتمالية وجود صعوبات مالية.	❖ الاستخدام للنسب المالية والإجراءات التحليلية لتحليل القوائم المالية والتعرف على مدى وجود صعوبات مالية . ❖ تحديد طبيعة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية من خلال الفحص لقوائم التدفقات النقدية الداخلية والخارجية.
أمانة الإدارة	❖ إتباع الإجراءات الخاصة بقبول العملاء الجدد والاستمرار في التعامل مع العملاء الحاليين .

(أرينز ، لوبك ،٢٠٠٥: ٣٣٨ ،٣٣٩)

ويعتمد تحديد مراقب الحسابات للمستوى الذي يقبله للخطأ على تقديره الشخصي وأن يأخذ بنظر الاعتبار ما يأتي :-

(١) تقييمه الأولي لفاعليه نظام الرقابة الداخلية المطبق من قبل العميل بصفة عامة وفاعليه الإجراءات الرقابية المطبقة على الوحدة الاقتصادية محل التدقيق بصفة خاصة .

(٢) خبرة المراقب في تدقيق حسابات العميل لفترة تدقيقية سابقة وخاصة بمدى معرفته لطبيعة نشاط العميل وفهمه للنظام المحاسبي المطبق.

(٣) تقييم المراقب لجوهرية الخطأ في البنود المكونة من قبل الوحدة الاقتصادية محل التدقيق من حيث مدى تأثير الخطأ على القوائم المالية. (العنقري ، ٢٠٠٤ :٢١٦- ٢١٧)

ثانياً- تقدير المخاطر الضمنية (الملازمة)

إن المخاطر الملازمة تعد من أهم أنواع مخاطر التدقيق ويجب أن تقدر بشكل دقيق من قبل مراقب الحسابات لأنها تؤثر على كفاءة وفاعليه عملية التدقيق، وقد أشار (AICPA) إلى أن هنالك بعض الأسباب التي تؤدي إلى المخاطر الموروثة منها نتيجة ظروف الوحدات الاقتصادية وينبغي على مراقب الحسابات أن يكون حذراً منها فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية والنمو البطيء للوحدات الاقتصادية .

ومن العوامل التي يجب على مراقب الحسابات الوقوف عليها قبل عملية تقييم المخاطر الضمنية وتحديد حجم الأدلة المناسبة بما يكفي أخذها في الحسبان ومن ثم تقديرها، ومن هذه العوامل ما يأتي :-

أولاً- عند مستوى القوائم المالية

- ❖ نزاهة وأمانة الإدارة .
- ❖ الخبرة والمعرفة للإدارة والتغيرات التي تحدث أثناء المدة فعدم الخبرة يؤثر في أعداد القوائم المالية .
- ❖ طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية .
- ❖ الضغوطات التي تواجهها الإدارة من اجل عمل التحريات في القوائم المالية ، مثل نقص رأس المال العامل .

ثانياً- عند مستوى رصيد الحساب ومجموع العمليات المالية .

- ❖ حسابات القوائم المالية التي من المحتمل أن تحتاج إلى تسوية.
- ❖ تعقد بعض المعاملات المالية التي تحتاج إلى خبير .
- ❖ التحريف في المعاملات المالية في نهاية العام أو قرب نهاية العام .

وتعتبر عملية تحليل وتقييم المخاطر المحتملة أمراً مهماً عند قيام مراقب الحسابات بتحديد نطاق عملية التدقيق ، ولإجراء عملية التحليل هنالك مظهران هما. (الجمّال ،٢٠١٤: ٢٦٧-٢٦٨)

١- استخدام إجراءات غير كمية توصف بأنها تحليل للمخاطر (Risk Analysis) وتتضمن عملية تحليل المخاطر تقييم سلامة وكفاية إدارة الوحدة الاقتصادية وتقييم مدى استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط .

٢- استخدام إجراءات عملية الفحص التحليلي (Analytical Review) مثل تحليل النسب المالية والمؤشرات وتحليل الأتجاهات .

ونتيجة لذلك يتم تقدير المخاطر الضمنية بشكل وصفي ومن ثم يتم تحويل هذا التقدير الوصفي إلى تقدير كمي بصورة نسبة مئوية وكما يأتي .

١- التقدير الوصفي للمخاطر الضمنية

أن المخاطر الضمنية تختلف في كل فقرة من فقرات البيانات المالية باختلاف العوامل المؤثرة فيها وبدرجة تأثير العوامل في تلك الفقرات، ونتيجة لذلك يتم تقدير المخاطر لكل فقرة من فقرات البيانات المالية بشكل منفرد أو بشكل مجموعات للفقرات المتشابه في طبيعتها .

ويتطلب التقدير الوصفي القيام بالاتي :-

- التحديد لفقرات البيانات المالية المراد تقدير المخاطر الضمنية لها.
- التحديد للعوامل التي تؤثر في تلك المخاطر ولكل فقرة من فقرات البيانات المالية ، وتتم صياغتها في جدول العوامل المؤثرة ويبين مدى الالتزام في كل منها .
- التحديد الوصفي للمخاطر وهذا التحديد يتدرج من حد أقصى إلى حد أدنى لمقابلة درجة التزام كل عامل في إحداث المخاطر . (التميمي،٢٠١٤: ٣٤٨)

ويمكن أن يأخذ هذا التدرج في مستوى المخاطر بشكل نسبة مئوية من خلال تصميم جدول يبين مستوى الالتزام المحددة لكل حساب وإعطاء نسب تتراوح بين (٢٥%- ١٠٠%) حسب مدى الالتزام بهذه الضوابط ، ومن هذه النسب ما يأتي :-

- ٢٥% درجة منخفضة من الالتزام .
- ٥٠% درجة متوسط من الالتزام .
- ٧٥% درجة عالية من الالتزام .
- ١٠٠% درجة عالية جداً من الالتزام .(ظاهر ، وآخرون،٢٠١٤ : ٤٥)

٢- التقدير الكمي للمخاطر الضمنية

يمكن لمراقب الحسابات ترجمة التقدير الوصفي الذي تم الحصول عليه في الخطوة السابقة الى تقدير كمي لدرجة تلك المخاطر وذلك من خلال احتساب المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان لنسب المخاطر الضمنية والتي تأخذ تصورات مراقب الحسابات لتأثير العوامل وذلك عن طريق المعادلة الاتية .

$$\text{و} = \frac{\text{مجـ ((م ×ع))}}{\text{((مجـ ع))}} \times 100\%$$

حيث أن :-

و- هي الوسط الحسابي المعبر عن درجة الالتزام .

م- مستويات الالتزام الأربعة وهي (٢٥% ، ٥٠% ، ٧٥% ، ١٠٠%)

ع- عدد مرات الالتزام . (المشهداني ، هرمز ،١٩٨٩ : ١٦٨)

ثالثاً- تقدير مخاطر الرقابة

يؤكد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي(IAASB) في معيار التدقيق الدولي (315) على تقسيم الرقابة الداخلية على خمسة عناصر وتوفر تلك العناصر إطاراً مفيداً لمراقب الحسابات لمعرفة

التأثيرات المختلة لنواحي الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية على التدقيق.(جمعة ،٢٠١٥ :٢٠٧) ويتطلب هذا المعيار من مراقب الحسابات قبل الانتهاء من عملية تدقيق الحسابات وبناءً على نتائج إجراءات عملية التحقق والأدلة التدقيقية الأخرى أن يأخذ بنظر الاعتبار فيما إذا كان تقييم مخاطر الرقابة قد تم تأكيده .(جمعة ، ٢٠٠٩: ١٢٩)

لذلك على مراقب الحسابات أن يتبع الخطوات الآتية لتقييم نظام الرقابة الداخلية وتقدير مخاطر الرقابة وهي :-

(١)- الدراسة والفهم لنظام الرقابة الداخلية .

(٢)- وضع التقدير المبدئي لمخاطر الرقابة .

(٣)- إعادة النظر في التقدير المبدئي لمخاطر الرقابة .

(٤)- تقدير مخاطر الكشف .

(٥)- إعداد تقرير عن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية .

ويمكن تلخيص تلك الخطوات بالشكل الآتي **:-**

الشكل (٦) يوضح خطوات تقدير مخاطر الرقابة

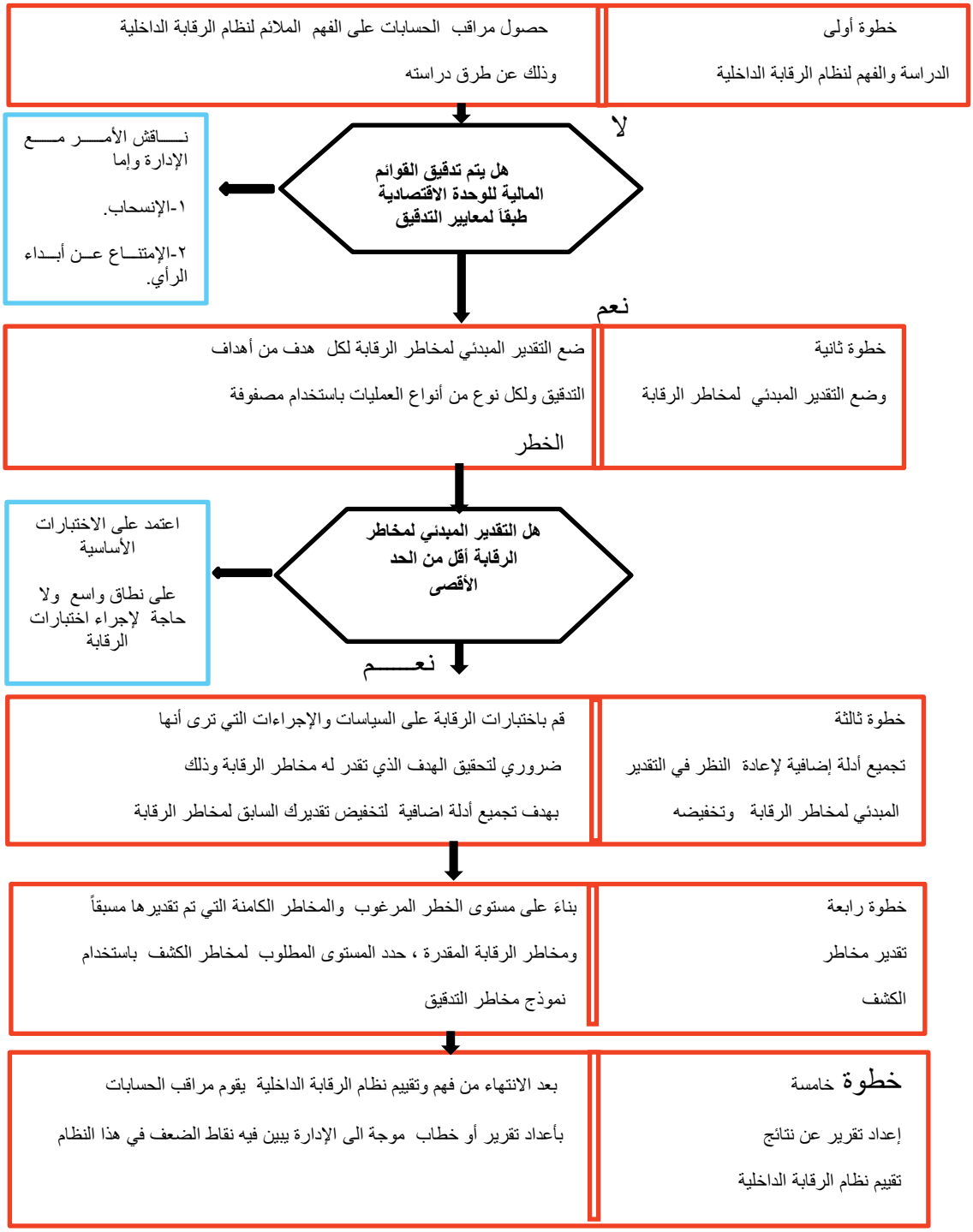

المصدر بتصرف من قبل الباحث وبالاعتماد على (محمد ، وأخرون ، ٢٠٠٨ :٣٣٨)

(١)- حصول مراقب الحسابات على الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية

يتطلب معيار العمل الميداني من مراقب الحسابات الدراسة والفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية المتبع من قبل الوحدات الاقتصادية محل التدقيق ليتمكن المراقب من تخطيط مهام عمله وتحدد درجة الاختبارات التي يجريها لتقدير مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية فمراقب الحسابات بعد ذلك يتمكن من تحديد مستوى اكتشاف المخاطر. (حماد ، ٢٠٠٤ : ٩٢)

ويستطيع مراقب الحسابات الحصول على الفهم الكافي لهذه النظام من خلال :-

- عمل استفسارات موسعة مع موظفي الوحدة الاقتصادية شاملاً موظفي الحسابات والمشرفين .
- الفحص الموسع للمستندات والسجلات .
- الاطلاع على وصف نظام الرقابة الداخلية وهذا يتم أعداده عن طريق الزبون وشموله على خرائط الحسابات ودليل السياسات والإجراءات.

وفي هذه الحالة يقوم مراقب الحسابات بفهم نظام الرقابة الداخلية ومعرفة إداء عناصر رقابية معينة للتأكد من وجودها واستخدامها بالفعل من قبل الوحدة الاقتصادية ،وابلاغ المكلفين بالرقابة عن العناصر الرقابية المصممة بشكل غير مناسب وهذا يمثل ضعفاً في نظام الرقابة الداخلية .(لطفي،٢٠٠٢ : ٤١٨)

ولفهم النظام المطبق في الوحدات الاقتصادية من قبل مراقب الحسابات هناك مجموعة من الوسائل التي يمكن استخدامها ومنها:-

١. الاستبيان .
٢. الملخص التذكيري .
٣. التقرير الوصفي .
٤. دراسة الخرائط التنظيمية .
٥. فحص النظام المحاسبي .

وأدناه شرح موجز لكل من هذه الوسائل.

١- الاستبيان

يعرف بأنه استفسارات كتابية تحتوي على أسس سليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية.(عبد الله ،٢٠٠٤: ٢٣٨-٢٣٩)

وتتم عملية الاستبيان بطريقتين هما

أ- الاستبيان الشفوي

عند استخدام مراقب الحسابات هذا الاسلوب فإنه يحصل على إجابات غير مكتوبة من الموظفين وتتم تلك العملية عن طريق القاء بعض الأسئلة على المسؤول ويحصل مراقب الحسابات على الإجابة مباشرةً أو بطريقة غير مباشرة ومنها يستنتج مراقب الحسابات بعض الملاحظات المعينة.(الشحنة ،٢٠١٥ :٢١٤)

ب- الاستبيان التحريري

يتم هذا الاستبيان عن طريق وضع قائمة من الاسئلة يختارها مراقب الحسابات بعناية ويقدمها إلى الموظفين المسؤولين وتصاغ هذه الاسئلة بطريقة فنية بحيث تدل الإجابة بـ"نعم" على الأنظمة الفعالة للرقابة والإجابة بـ"لا" على الأنظمة الضعيفة أو عدم وجود رقابة فعلاً .(عبد الله ،٢٠٠٤: ١٧٥)

ومن مميزات هذا الاستبيان ما يأتي:-

- سرعة تغطية كل جانب من جوانب العملية التدقيقية.
- يمكن البدء باستخدامها قبل عملية التدقيق .
- تستخدم كمقياس لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية الموضوعة في بعض الأحيان.

أما عيوبه فهي كالأتي :-

- فحص الجوانب الفردية في نظام الرقابة الداخلية ، وهذا لا يوفر رؤية شاملة لهذه العمل .
- احتمال عدم القابلية للتطبيق في الوحدات الاقتصادية الصغيرة. (الصبان، فتح الله ، ١٩٩٥ :٢٣٥)

٢- الملخص التذكيري

يقوم مراقب الحسابات بوضع القواعد السليمة لنظام الرقابة الداخلية اعتماداً على خبرته العلمية والعملية وتطبق تلك الحالة من دون تحديد أسئلة أو استفسارات ومن المميزات التي يمتاز بها اختصار للوقت وعدم إغفال المواضيع المهمة ، ويعاب عليه ما يأتي :-

- عدم إمكانية تطبيقه في الوحدات الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة .
- لا تدون كتابياً لما هو عليه في نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية المعينة وتستعمل في الوحدات الاقتصادية الصغيرة عادة . (جابر ،٢٠٠٤: ١٨٠)

٣- التقدير الوصفي

يحصل مراقب الحسابات في هذا الاسلوب على وصف تفصيلي مكتوب بالإجراءات الرقابية لكل نوع من العمليات وتجري متابعة كل نوع من العمليات . (محّمد، ٢٠١٥: ٦٤)

ويتميز التقدير الوصفي في أنه يحدد نقاط الضعف ومعالجتها في النظام المستعمل ، ويعاب عليه ما يأتي:-

- صعوبة التغطية لجميع نواحي نظام الرقابة الداخلية .
- صعوبة التتبع نتيجة الشرح المطول لنظام الرقابة الداخلية .

٤-الخرائط التنظيمية

يقوم مراقب الحسابات بدراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه عن طريق دراسة الخرائط التنظيمية العامة المستعمله في الوحدات الاقتصادية وخرائط الدورات المستندية لمختلف عمليات الوحدات الاقتصادية . (متولى ،٢٠٠٦: ١٢٢)

ومن المميزات التي تتميز بها الخرائط التنظيمية ما يأتي :-

- إعطاء صورة واضحة عن نواحي القصور في نظام الرقابة الداخلية .

- اعتبارها من الأدوات الهامة لإجراء التحليل الفعلي .
- إعطاء صورة واضحة لتتبع نظام الرقابة الداخلية لما تحتويه من بيانات يسهل قراءتها .
- سهولة تعديل الخرائط من فترة إلى فترة أخرى للملاءمة مع دراسة النظام الرقابي . (الصبان، فتح الله ،١٩٩٥ :٢٢٩)

٥- النظام المحاسبي

يستطيع مراقب الحسابات أن يحكم على درجة فعالية الرقابة الداخلية من خلال فحص النظام المحاسبي وما يحصل عليه من قوائم وسجلات محاسبية وأسماء كافة المسؤولين عن أنشاء وتدقيق تلك السجلات وقائمة عن طبيعة المستندات والدورة المستندية ، وما يميز هذه الطريقة ارتكازها على الظروف الخاصة بكل وحدة اقتصادية ، أما عيوبها فهي عند قيام مراقب الحسابات بالتحري عن الموظفين والسجلات تصبح مطولة ومعقدة في الوحدات الاقتصادية الكبيرة. (حسون ،٢٠٠٩: ٦٤)

واستنادً لما سبق من الوسائل المستخدمة من قبل مراقب الحسابات لأجل تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية فإننا نلاحظ خضوع الوسائل السابقة إلى الحكم الشخصي لمراقب الحسابات وهذا الحكم يختلف من مراقب الى أخر ويؤدي ذلك إلى اختلاف تقييم نظام الرقابة الداخلة .

(٢)- وضع تقدير مبدئي لمخاطر نظام الرقابة

على مراقب الحسابات أن يضع تقديراً مبدئياً لمخاطر نظام الرقابة بحيث يؤيد ما حصل عليه من فهم وعلى افتراض حدوثة بسبب ضعف الإجراءات الرقابية المختلفة في الأنواع المختلفة من العمليات أو دورات العمليات الرئيسة في الوحدات الاقتصادية ، وعند وضع هذا التقدير يتعين على مراقب الحسابات أن يقوم بالاتي.(الشحنة ،٢٠١٥ :٢١٩)

أ- تحديد نقاط الضعف وتقدير مخاطر نظام الرقابة

ولتقدير نقاط الضعف ومخاطر نظام الرقابة الداخلية نتبع الخطوات الأتية :-

- تحديد الإجراءات الرقابية الاساسية الموجودة وهذه الإجراءات ضرورية لتحقيق كل هدف من أهداف التدقيق .
- تحديد جميع الإجراءات الرقابية الغائبة وتتم معرفتها باستخدام أدوات ووسائل فهم الرقابة.
- تحديد جميع الإخطاء المادية وفق الأهمية النسبية .
- تحديد الأخطاء المحتملة الحدوث وتقرير هل هناك نقص كبير بسبب قلة الإجراءات الرقابية الملاءمة .(Arens,Elder,2012:310)

ب- استخدام مصفوفة الخطر في تقدير مخاطر الرقابة

خلال عملية تقدير خطر الرقابة يستخدم مراقب الحسابات مصفوفة خطر الرقابة وذلك لتحديد نواحي الضعف، والسبب في ذلك هو تأثير العلاقة بين إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية وأهداف التدقيق وهذا الإجراء يمكن أن يكون لها تأثير على هدف أو أهداف التدقيق وتعمل المصفوفة على مقابلة العلاقة وتحديد الأثر ، وتساعد مصفوفة خطر الرقابة مراقب الحسابات في المساعدة في التعرف على أوجه القوة والضعف .

ولإعداد هذه المصفوفة يتم تحديد أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية وتحديد أساليب الرقابة ذات الصلة بالصفوف وعندما تحدد نقاط الضعف الجوهرية (المادية) توضع كعنوان للصف تحت عمود الهدف وتبين المصفوفة مدى تحقيق إجراءات الرقابة جزئياً أو كلياً لكل هدف من أهداف التدقيق وكيف أن القصور والضعف يؤثر على هدف التدقيق .(أرينز، لوبك ،٢٠٠٥ :٤٠٣)

(٣)- تصميم وتنفيذ اختبارات نظام الرقابة الداخلية

على مراقب الحسابات أن يقوم بأجراء بعض الاختبارات على أنظمة الرقابة الداخلية للحصول على أدلة فيما أذا كان التقييم المبدئي لمخاطر الرقابة مدعوماً ام لا ، لذلك على مراقب الحسابات القيام ببعض الإجراءات وهي.(جمعة ،٢٠٠٩: ١٣٠)

- **عمل استفسارات** من الإدارة وأخرين داخل الوحدات الاقتصادية وهذه الاستفسارات قد تكون نافعة في تزويد مراقب الحسابات بمنظور مختلف لتحديد مخاطر الرقابة الداخلية مثل الاستفسارات الموجهة الى الاشخاص المسؤولين عن الرقابة التي قد تساعد مراقب الحسابات في فهم البيئة التي يتم فيها إعداد البيانات المالية .(جمعة ، ٢٠١١ :٢١١)
- **الإجراءات التحليلية** أشار معيار التدقيق الأمريكي "56 " الصادر عام 1988 من قبل (AICPA) إلى أن أنه الدليل الذي يمكن أن نحصل عليه يتم عن طريق نوعين من الإجراءات هما :-
  - التدقيق التفصيلي ويشمل هذه التدقيق العمليات والأرصدة .
  - الإجراءات التحليلية للمعلومات المالية ويتطلب هذه الإجراء قيام مراقب الحسابات باستخدام بعض الأساليب العلمية والمهنية في تحليل الاتجاهات والتغيرات من خلال ١- النسب المالية ٢-نماذج التنبؤ للمركز المالي ٣-الاساليب الرياضية والإحصائية .(جمعة ،٢٠١٢ :٤٦٨)
- **الملاحظة والفحص** في بعض الاحيان تدعم الملاحظة والفحص والاستفسارات والأخرين مراقب الحسابات وتوفر له معلومات حول الوحدة الاقتصادية وبيئتها وتشمل إجراءات التدقيق هذه ما يأتي :-
  - ملاحظة عمليات الوحدات الاقتصادية وأنشطتها.
  - فحص المستندات مثل ((خطة واستراتيجية العمل وسجلات وأدلة الرقابة الداخلية)) . (جمعة ،٢٠١١ :٢١٢)

ويتعين على مراقب الحسابات إعادة النظر في التقدير المبدئي لمخاطر الرقابة عندما يعتقد مراقب الحسابات أن مخاطر الرقابة الفعلية أقل من تقديره المبدئي لها ، لذلك فإنه يقوم ببعض الإجراءات الرقابية الإضافية واختبار مدى الالتزام بها للحصول على الأدلة المناسبة لتدعيم ملاءمة إجراءات الرقابة وهذا يعد ضرورياً لضمان أداء عملية التدقيق بطريقة اقتصادية مما يبرر فكرة تخفيض مستوى مخاطر الرقابة ، وهذه يتطلب الأخذ في الحسبان عملية الموازنة بين تكاليف إجراءات اختبارات الرقابة والوفر الناتج من تخفيض الاختبارات الاساسية. (التميمي ، ٢٠١٤: ٣٥٦)

ولتوضيح ذلك نفترض أن لمعرفه صحة وسلامة تقييم رصيد المبيعات ورصيد الذمم المدينة فإن ذلك يكلف إرسال مصادقات إلى الذمم المدينة تصل تكلفتها إلى (١٥٠٠٠دينار) بينما لو تم إجراء اختبارات رقابية إضافية مناسبة لتوفير الأدلة اللازمة من خلال التحقق من دورة المبيعات وحساب الذمم فإن ذلك يكلف (٩٠٠٠ دينار) وفي مثل هذه الحالة سيكون هناك وفر مقداره (٦٠٠٠ دينار) وهذا يدعم تخفيض التقدير المبدئي لمخاطر الرقابة الداخلية ووضعة عند مستوى اقل وخاصة بعد التأكد من التزام العاملين بإجراءات الرقابة .

أما إذا قدر مراقب الحسابات أن مخاطر الرقابة مرتفعة وتصل إلى الحد الأقصى ، فإن مراقب الحسابات لا يحتاج إلى إجراء اختبارات الالتزام وإنما يقوم بأجراء الاختبارات الاساسية على نطاق واسع وذلك لتخفيض مخاطر التدقيق إلى المستوى المسموح به. (محمد ، واخرون ،٢٠٠٨: ٣٥١)

(٤)- تقدير مخاطر الاكتشاف وتصحيح الاختبارات الاساسية

تعتمد عملية تقدير مخاطر الاكتشاف على مراقب الحسابات لأن تقديرها يتم بعد أن يقدر المراقب كلاً من المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة وأن تقدير مخاطر الاكتشاف تأتي من تقدير مخاطر إدله الإثبات بالنسبة للمعاملات الخاصة بالوحدات محل التدقيق وهنا تظهر احتمالية عدم قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الخطأ أو التحريف الجوهري عن طريق الأدلة التي حصل عليها

حيث أن أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها تنعكس على مقدار مخاطر الاكتشاف. (غني ،٢٠٠٧ : ٦٥)

ولتحديد مخاطر الاكتشاف في التدقيق بشكل سليم لابدَّ من التعرف على العوامل المؤثرة في نموذج مخاطر التدقيق أي "المخاطر الطبيعية ومخاطر الرقابة ومخاطر التدقيق المقبولة" ويمكن تغيير قيمة مخاطر الاكتشاف المخططة في حالة قيام مراقب الحسابات بتغيير قيمة أحد العوامل الثلاثة السابقة فلابد من دراستها والاعتماد عليها بشكل اساس في تقويم هذه المخاطر والتي ستسهم في تحديد مستوياتها ، وبالتالي تحديد حجم الأدلة لتوفر التأكيد المعقول لمستوى المخاطر المحددة ، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الاتي .

الشكل (٧) العلاقة بين مخاطر التدقيق فيما بينها والعوامل المؤثرة في كل منها

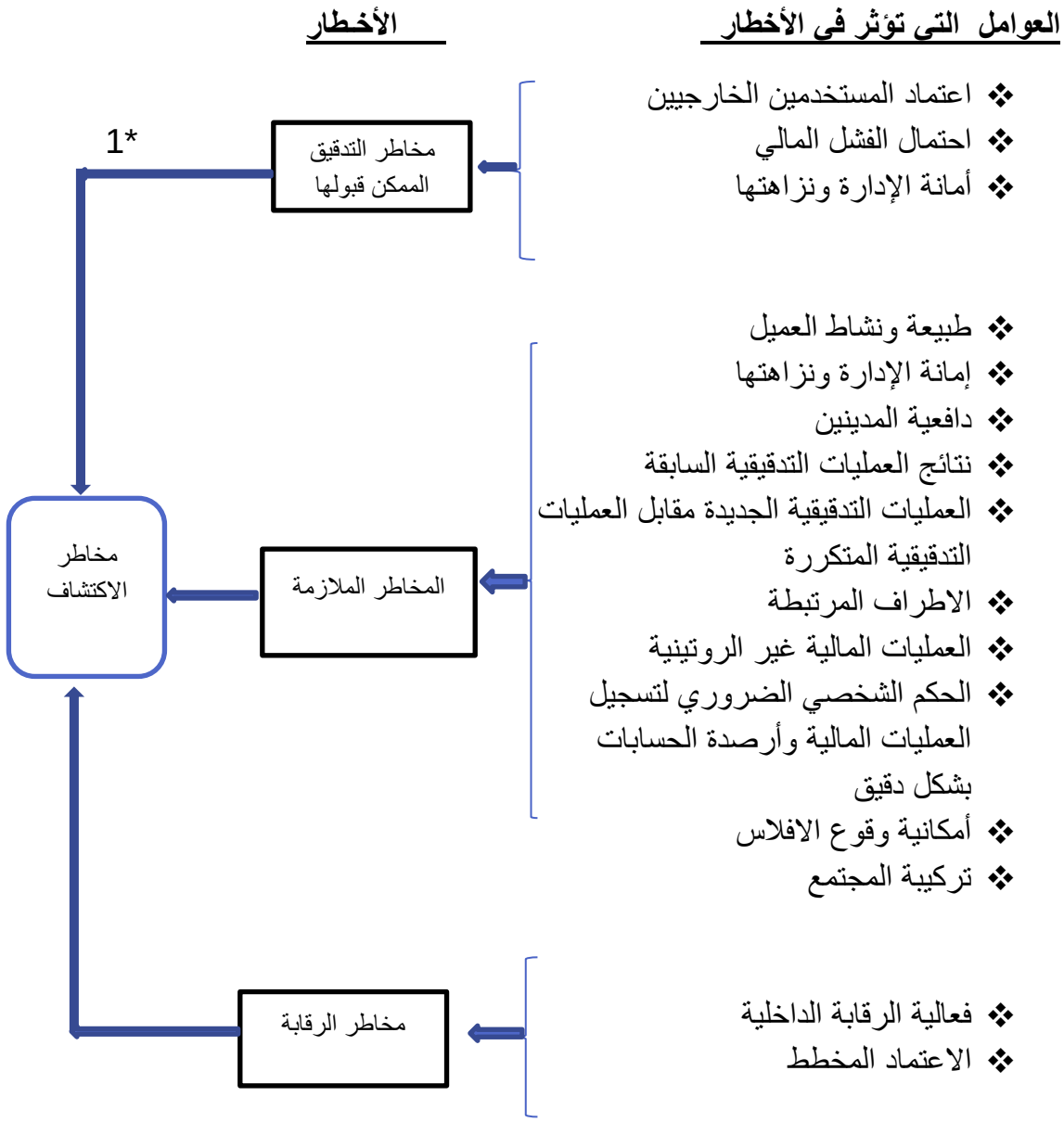

الشكل أعلاه بتصرف من قبل الباحث بالاعتماد على . (أرينز ،لوبك٢٠٠٥ : ٣٤٤)

يشير الرمز*1 إلى العلاقة الطردية

والرمز2 إلى العلاقة العكسية**

ومن الشكل أعلاه وبالاعتماد على(القريشي ، ٢٠١١: ١٠٤) و نموذج المخاطر يستنتج الباحث ما يأتي .

- وجود علاقة طردية بين الخطر الملازم وخطر الرقابة حيث أن ارتفاع خطر الرقابة ينعكس على المخاطر الملازمة بصورة أو بأخرى لأن قلة الإجراءات الرقابية الفعالة للرقابة الداخلية يؤدي الى زيادة احتمال حدوث المخالفات .
- نلاحظ أن خطر الاكتشاف له علاقة عكسية بين كل من الخطر الملازم وخطر الرقابة فعند انخفاض هذه المخاطر يزداد خطر الاكتشاف الذي يمكن قبوله من قبل مراقب الحسابات والعكس صحيح .
- نلاحظ أن خطر التدقيق النهائي (الاجمالي) له علاقة طردية مع الخطر الملازم وخطر الرقابة ،أي أن زيادة الخطر الملازم وخطر الرقابة يزداد خطر التدقيق الاجمالي والعكس صحيح ،ونلاحظ أيضاً أن خطر التدقيق النهائي له علاقة عكسية مع خطر الاكتشاف .

(٥)- إعداد تقرير عن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية

بعد الانتهاء من فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية يقدم مراقب الحسابات تقريراً أو خطاباً مكتوباً موجهاً إلى الإدارة يبين فيه نقاط الضعف في هذا النظام ولا يكون مراقب الحسابات مطالباً بتبليغ الإدارة باقتراحاته بخصوص تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية .(توماس ، هنكلي، ١٩٨٦: ٣٩٨)

رابعاً- استخدام نموذج مخاطر التدقيق في تحديد مخاطر الاكتشاف لكل رصيد

يمكن صياغة نموذج رياضي لمخاطر التدقيق يعكس العلاقة بين مخاطر التدقيق الممكن قبولها من قبل مراقب الحسابات والمخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف. (Arens, Lobbek,2000:233) ويعتبر المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين من

المنظمات المهتمة بموضوع تقدير مخاطر التدقيق وقد أولت ذلك في إصدار المجمع إيضاحين هما.

أولاً- إيضاح بشأن معيار التدقيق رقم"٣٩" لسنة ١٩٨١

ووفقاً لهذه النموذج يتم تقدير المخاطر النهائية للتدقيق وفقاً للصيغة الأتية:-

$$AR = CR \times AR^* \times SR$$

حيث تضمنت المعادلة تقسيم خطر الاكتشاف على قسمين هما خطر الفحص التحليلي وخطر الاختبارات التفصيلية .

حيث أن:

AR : المخاطر النهائية للتدقيق Audit risk

CR : مخاطر الرقابة control risk

*AR : خطر الفحص التحليلية Analytical risk

SR : خطر الاختبارات التفصيلية Substantive risk

وهذه يعني أن المخاطر النهائية للتدقيق هي المشترك الناتج عن حاصل ضرب مخاطر الرقابة ومخاطر التدقيق التحليلية ومخاطر التدقيق التفصيلية .

ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات وهي كالأتي :-

(١) الخطر الحتمي = واحد صحيح وذلك لصعوبة وتكلفة تقديره .

(٢) المخاطر غير المرتبطة بالمعاينة الإحصائية تكون ضئيلة جداً و بالإمكان تجاهلها .

(٣) ان مكونات المخاطر النهائية ((CR,AR*,SR)) تكون مستقلة عن بعضها لبعض .

(٤) لم يفرق هذا النموذج بين الأخطار وأوجه عدم الانتظام في تقدير مخاطر التدقيق .

ثانياً – ايضاح معايير التدقيق رقم"٤٧" لسنة ١٩٨٣

صدر هذه النموذج من قبل (AICPA)وذلك لأوجه القصور الذي تضمنه معيار التدقيق رقم "٣٩" لسنة ١٩٨١ ، وإن المعيار الجديد أهتم بمخاطر عمليه التدقيق والأهمية النسبية حيث تم تضمين المخاطر الحتمية في نموذج تقدير المخاطر النهائية ويأخذ هذا النموذج الصورة الأتية .

$$AR = IR \times CR \times AR^* \times SR$$

حيث أن:-

IR : الخطر الملازم Inherent risk

ما يلاحظ من النموذج المعدل أن المجمع أخذ بنظر الاعتبار المخاطر الملازمة، وذلك تلافياً للانتقادات الموجهه اليه بخصوص الخطر الملازم مساوي للواحد الصحيح ،وقد قام هذا المجمع بتصحيح المخاطر النهائية لعملية التدقيق وهي الاحتمال المشترك الناتج من حاصل ضرب ((IR,CR,AR*,SR)) وهذا يعني أنه تلافي احد الافتراضات التي قام عليها النموذج مع بقاء الافتراضات الاخرى كماهي .(الصبان ، إبراهيم ،٢٠١٢ :١٤٠ ،١٤١)

هذا وقد أشار المعيار رقم"٤٧" في الفقرة(٩) إلى أنه يجب على مراقب الحسابات أن يخطط لعمليه التدقيق بحيث تكون هذه المخاطر التي تضمنتها تلك العملية محدودة بمستوى منخفض ، وقد تتم عملية تقدير المخاطر بصوره كمية أو غير كمية حيث يتم التعبير عملياً عن المخاطر بصورة كمية في صوره نسبة مؤية أو بشكل وصفي كيفي يقع بين حدين أقصى أو ادنى (محمد ،٢٠٠٨ : ٢٦٢) ومن الناحية العملية يفضل استعمال التقدير الوصفي من قبل ممارسي المهنة وذلك لتجنب مصاعب التقدير الكمي على وجه الدقة (Whittington, pany,2004:130) ويمكن توضيح مصفوفة الخطر باستخدام التقدير الوصفي في الشكل الاتي.

الشكل (٨) يبين مصفوفه مخاطر التدقيق وتتم باستخدام التقدير الوصفي في تقدير مخاطر التدقيق

تقييم مستوى الخطر الموروث	تقييم مستوى خطر الرقابة	خطر عدم تمكن إجراءات الفحص التحليأتي من اكتشاف الأخطاء الجوهرية		
		خطر الاكتشاف المقبول للاختبارات التفصيلية		
		مرتفع	متوسط	منخفض
مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض
	متوسط	منخفض	منخفض	متوسط
	منخفض	منخفض	متوسط	مرتفع
	مرتفع	منخفض	متوسط	مرتفع
	متوسط	متوسط	مرتفع	*
	منخفض	مرتفع	*	*
	مرتفع	متوسط	*	*
	متوسط	مرتفع	*	*
	منخفض	*	*	*

يشير الرمز * إلى أن الاختبارات التفصيلية ربما تكون غير ضرورية

ولفهم هذه المصفوفة نفترض بأن ١- تقييم الخطر الطبيعي متوسط ٢- تقييم خطر الرقابة منخفض ٣- وأن خطر عدم تمكن إجراءات الفحص التحليلي من اكتشاف الأخطاء الجوهرية مرتفع ، وهذا يعني أن المصفوفة تشير إلى أن خطر الاكتشاف المقبول للاختبارات التفصيلية

سيكون مرتفعاً ، وعلى ضوء ذلك يتعين على مراقب الحسابات تحديد وقت ومدى الاختبارات التفصيلية وكما تشير المصفوفة إلى أنه إذا كان خطر عدم تمكن إجراءات الفحص التحليلي من اكتشاف الأخطاء الجوهرية متوسطاً فإنه ربما تكون الاختبارات غير ضرورية ، وذلك سيتم تحقيق خطر الاكتشاف المقبول عن طريق الإجراءات التحليلية . (محمد ، ٢٠١٥ :٢٦٦)

ويمكن أن نستخدم نموذج مخاطر التدقيق في الحكم على كفاية التدقيق وكفاية الأدلة التدقيقية التي تطلبها العملية التدقيقية وهي كالأتي:-

(١) – استخدام نموذج مخاطر التدقيق على معقولية خطة التدقيق.

وتتم من خلال حساب مخاطر التدقيق المقبولة لكل خطر بصورة مستقلة ، وتتم مقارنتها مع مستوى مخاطر التدقيق المخططة للمهمة على مستوى القوائم المالية والتي تم استخدامها في مرحلة التخطيط.

ولتوضيح العملية السابقة نفترض أن عند تقييم نظام الرقابة الداخلية بحساب المدينين أتضح لمراقب الحسابات أن النظام والعاملين فيه ملتزمون بإجراءاته ويعتبر ملائماً ، واستناداً لذلك قدرت مخاطر الرقابة لهذا النظام عند المستوى ٤٠%، وأن المخاطر الملازمة قدرت بمستوى ٩٠% وذلك بسبب أن رصيد المدينين يتضمن عدداً كبيراً من العمليات والحسابات التي تحدث في الفترة الاخيرة من السنة والمصادقات التي ارسلت إلى المدينين لبيان الرصيد الموجود لديهم تضمنت فروقات كبيرة عند المطابقة مع الأرصدة الدفترية لذلك قدرت المخاطر الملازمة بهذه المستوى ، وبناءً على خبرة مراقب الحسابات قدر مخاطر الاكتشاف بمستوى ١٠% ،وفي تلك الحالة فإن مخاطر التدقيق المقبولة يتم تقديرها كما يأتي .

مخاطر التدقيق = مخاطر ملازمة × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف

=٩٠% × ٤٠% ×١٠% =٣.٦% اي اقل من ٤%

أما إذا رأى مراقب الحسابات أن مخاطر التدقيق المقبولة على مستوى القوائم المالية هي عند المستوى ٥%،فعند المقارنة مع مخاطر التدقيق المقبولة المحسوبة ٣.٦% ومخاطر التدقيق المقبولة عند المستوى المخطط أي ٥% يتضح أن الخطة التي قام بوضعها مراقب الحسابات والتي في ضوئها قام المراقب بتصميم الاختبارات وتجميع الادلة تعتبر مقبولة وذلك لتحقيقها مستوى المخاطر التي يرغب بها مراقب الحسابات ،وبناءً على ذلك يصدر رأيا نظيفاً في تلك القوائم التي قام مراقب الحسابات بتدقيقها.(أبوزيد ، واخرون ، ٢٠٠٦ :٩٠-٩١)

(٢)- استخدام نموذج مخاطر التدقيق للتأكد من خطة التدقيق.

للتحقق من كفاية خطة التدقيق يقوم مراقب الحسابات بترتيب نموذج المخاطر مرة أخرى لكي يساعده في تحديد مخاطر الاكتشاف التي تمكنه من القيام بتجميع الادلة اللازمة للتحقق من مخاطر التدقيق بكفاءة عالية وفي مثل هذه الحالة تتم عملية تقدير مخاطر الاكتشاف كما يأتي .

$$\text{مخاطر الاكتشاف المخطط} = \frac{\text{مخاطر التدقيق المقبولة}}{\text{المخاطر الملازمة} \times \text{مخاطر الرقابة}}$$

ولتوضيح هذه الحالة نفترض أن مخاطر التدقيق المقبول 5% وأن مخاطر الرقابة 40% والمخاطر الملازمة 90% وعند تطبيق القانون السابق سنلاحظ أن.

$$\text{مخاطر الاكتشاف المخطط} = \frac{\%5}{\%90 \times \%40} = \%13.88$$

وبذلك نلاحظ أن مخاطر الاكتشاف المخططة 13.88% وهي أعلى من النسبة السابقة الموجودة وهي 10% مما يعني زيادة كمية إدلة الإثبات والجهد المبذول من قبل مراقب الحسابات . (الشحنة، ٢٠١٥: ١٥٠ – ١٥١)

،وعندما يقوم مراقب الحسابات بالتخطيط لمستوى منخفض من مخاطر الاكتشاف المسموح بها ،فعليه أن يقوم بجمع الادلة المناسبة والملاءمة وبعد الجمع لهذه الادلة بخصوص تأكيد معين من تأكيدات القوائم المالية فإنه يمكن أن يستخدم نماذج مخاطر التدقيق لتقييم ما أذا كانت هذه الأدلة التي تم جمعها كافية أو لا، ويمكن لمراقب الحسابات أن يقوم بتقييم المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف تأسيسا على إجراءات التدقيق التي قام بأدائها وبعد ذلك يمكن مراقب الحسابات من استخدام نموذج مخاطر التدقيق لتحديد مخاطر التدقيق المحققة ، وبعد ذلك يقوم مراقب الحسابات بمقارنة مخاطر التدقيق المحققة مع مخاطر التدقيق المخططة وعندما تكون مخاطر التدقيق المحققة أكبر أو مساوية لمخاطر التدقيق المخططة ، عندئذ يجب أن يقوم مراقب الحسابات بتجميع أدلة اثبات كافية للتأكيد ، والشكل الآتي يوضح الخطوات المتبعة من قبل مراقب الحسابات.

الشكل (٩) خطوات تقييم ما إذا كانت أدله الإثبات كافية أم لا

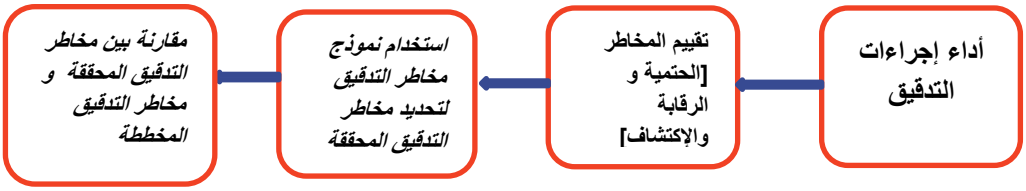

(لطفي، ٢٠٠٦: ٢٨٩,٢٩٠)

2-2-3- تقدير وقياس الأهمية النسبية

على مراقب الحسابات أن يقوم بتقدير مبدئي لمستويات الأهمية النسبية لأغراض التدقيق وهذا ما أشار اليه معيار التدقيق الدولي رقم (47) ويمثل التقدير المبدئي تقديرات لما هو جوهري بالنسبة

لكل مجموعة من المجموعات المهمة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل كلاً على حدة والقوائم المالية في مجموعها وهذا التحديد ضروري لعدة أسباب ومنها .

(1) إذا تم تحديد الأهمية النسبية في وقت مبكر فإنه يوفر ما يعرف بحدود الأهمية النسبية للأخطاء والمخالفات وخارجها لا يستطيع مراقب الحسابات قبول التحريف في القوائم المالية وتغييرها ، وهذا يعتبر دليلاً على أن مراقب الحسابات مهتم منذ البداية بالأخطاء الجوهرية.

(2) عند تحديد الأهمية النسبية فإن العناصر والقيم غير المهمة ستحدد أيضاً ومن ثم فإن مراقب الحسابات سيركز على الجوانب المهمة وهذا ما يحسن نوعية عملية التدقيق ورفع كفاءتها .

(3) مساعدة مراقب الحسابات في التخطيط لعملية جمع الأدلة الملاءمة ، فعندما يقرر مراقب الحسابات استخدام قيمة نقدية منخفضه يجب عليه أن يجمع عدداً كبيراً من أدلة الأثبات بالمقارنة مع تحديد قيمة نقدية كبيرة ،أي يجب على المراقب أن يحدد حداً أقصى لقيمة التحريف الموجود في القوائم المالية بحيث لا يؤثر على قرار مستخدمي القوائم المالية . (دحدوح ، القاضي ، ٢٠٠٩ : ٢٥٠)

ومن الأسس الواجب أتباعها من قبل مراقبي الحسابات لتحديد متى يعتبر الخطأ جوهرياً وذا أهمية نسبية أو لا وهي .

أولاً- الاعتبارات الكمية : وتعبر عن علاقة الخطأ بقيمة في القوائم المالية ويمكن التحديد لهذا الخطأ كنسبة

- 5% إلى 10% من صافي المبيعات أو صافي الربح قبل الضريبة .
- 0.5% إلى 1% من أجمالي الأصول .
- 1% إلى 2% من إجمالي الإيرادات .
- 1% من حقوق الملكية .
- نسبة مئوية تعتمد على إجمالي الأصول أو الإيرادات أيهما أكبر .(راضي ،٢٠١١: ٣٨٩)

ثانياً- الاعتبارات النوعية : قد تكون بعض الأخطاء غير هامة من الناحية الكمية ولكن قد تكون هامة من حيث النوع وهذا ما يؤثر على تقدير الأهمية النسبية لأن هذا الخطأ يشير إلى.

- احتمال حدوث تصرفات غير قانونية .
- احتمال وجود بعض المدفوعات غير القانونية .
- وجود شروط معينة في عقد قرض حصل عليه العميل مما يتطلب بقاء نسبة مالية معينة عند حد معين .
- عدم الانتظام في أتجاه الأرباح من سنة إلى أخرى .
- موقف الإدارة تجاه سلامة القوائم المالية ومدى عدالتها .

(فتح الله الدين ،شحاتة ،٢٠١٣ : ١٤١)

ولم تقدم معايير المحاسبة والتدقيق إي إرشادات رسمية مهنية بشأن القياس الكمي للأهمية النسبية وذلك لعده أسباب من أهمها هو أن المنظمات لا ترغب لذلك خوفاً من تطبيقها حرفياً من قبل مراقب الحسابات دون النظر إلى الاعتبارات التي تؤثر في قراراتهم النهائية بشأن الأهمية النسبية ، لذلك على مراقب الحسابات استخدام حكمه الشخصي أو خبرته المهنية في اصدار حكمة الكمي المبدئي على الأهمية النسبية ، إلا أنه توجد بعض الإرشادات تستخدمها بعض شركات التدقيق الكبرى في الممارسة العملية يمكن الاعتماد عليها بهدف توجيه دقة عملية التدقيق على المدى العملي ومنها .(دحدوح ، القاضي ،٢٠٠٩: ٢٥١)

١. مؤشر الأهمية النسبية

هذا المؤشر يعتبر دليلاً لمساعدة المراقب ويستخدمه في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق لتحديد طبيعة وإجراءات التدقيق وتوقيتها ومداها ، ويستخدم مصطلح الأهمية النسبية بهذا الخصوص للإشارة إلى الأهمية النسبية المخططة .

وهذا المؤشر يعتبر دالة القياس المتحرك لحجم الوحدات الاقتصادية ((يقاس بإجمالي الايرادات أو إجمالي الأصول أيهما أكبر)) وللتغلب على هذه الصعوبات نستخدم هذا المؤشر عند استخدام الأهمية النسبية في حدود (٥% إلى ١٠%) مثلاً من صافي الربح قبل الضريبة ، وقد لا ينطبق هذا الإرشاد في الوحدات الاقتصادية القريبة من نقطة التعادل أو الوحدات الاقتصادية التي لا تحتوي قوائها المالية على صافي دخل.

٢.الخطأ المقبول

يعرف هذا الإرشاد بأنه الحد الأقصى للخطأ في التأكيد الذي يمكن لمراقب الحسابات قبوله مع استخلاص أن نتيجة هذا الاختبار قد حقق هدف التدقيق ويعتبر مقياساً للدقة المستخدمة لتقييم مخاطر التدقيق، ويمكن حساب الخطأ المقبول باستخدام المعادلة الآتية .

الخطأ المقبول = مؤشر الأهمية النسبية × $\frac{\text{القيمة الدفترية محل الاختبار}}{\text{رقم الأصول أو الإيرادات أيهما أكبر}}$

١- الأهمية النسبية

يتم الاعتماد فعلياً على الأهمية النسبية في نهاية عملية التدقيق عند تقييمه لأدلة التدقيق بهدف الحصول على رأي مناسب بخصوص القوائم المالية ، فبعد القيام باختبارات التحقق يتم مقارنة كل من الخطأ المحتمل في القوائم المالية مع مقياس مناسب للأهمية النسبية فاذا كان الخطأ غير مؤثر على القوائم المالية يتم إصدار رأي بدون تحفظات وأما إذا كانت القوائم المالية عكس ذلك فيتم التوسع في عملية التدقيق وينبغي التحفظ في الرأي . (الجمّال ،٢٠١٤: ٢٣٤ -٢٣٥)

2-2-4- كيفية السيطرة على مخاطر التدقيق

في حال قبول مراقب الحسابات لمستوى منخفض من مخاطر التدقيق فهذا يدل على أن مراقب الحسابات يسعى للحصول على درجة عالية من التأكد على عدالة القوائم المالية أو اصدار الحسابات والمعاملات على عدم شمولها على تحريفات مادية والاطمئنان على صحة ما يصدره مراقب الحسابات من آراء بخصوص القوائم المالية. (الفين ، لوبك ،٢٠٠٩: ٢٨٧)

وتأكيداً على مسؤولية مراقب الحسابات في الابلاغ عن مواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية أوصى دليل التدقيق العراقي رقم (٤) في الفقرة"٢٦" منه على مراقب الحسابات إخبار الادارة عن مواطن الضعف التي تم اكتشافها من قبله اثناء دراسته وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تقرير أو خطاب مكتوب موجة إلى الإدارة . (مجلس المعايير المحاسبة والرقابة دليل التدقيق،٢٠٠٠: ١٠)

ومن الوسائل التي يتبعها مراقبو الحسابات من أجل مساندته في التحكم بمخاطر الاكتشاف وتخفيضها إلى المستوى المسموح به ما يأتي :-

أولاً – الاستعانة بالأدلة الكفؤة والكافية في الأثبات.

ثانياً – الاستعانة بكادر تدقيقي كفوء ومؤهل علمياً وعملياً.

ثالثاً – استخدام أساليب المعاينة الإحصائية .

رابعاً– استخدام الإجراءات التحليلية بوصفها أداة لضبط المخاطر.

ونستعرض هذه الوسائل بشكل مختصر

أولاً–الاستعانة بالأدلة الكفؤة والكافية في الإثبات

أن أدلة الإثبات هي كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير مراقب الحسابات فيما يتعلق بمطابقة ما تم عرضه من بيانات ومعلومات للحقيقة الاقتصادية وهذا يعتبر جهداً لمراقب الحسابات ،لذلك فإن معايير العمل الميداني تنص على مراقب الحسابات أن يقوم بجمع أدلة أثبات كافية وهذه الأدلة الكافية تمكن مراقب الحسابات من تكوين الرأي المناسب في خصوص القوائم المالية موضع الفحص ، ويجب أن تتصف تلك الأدلة بالخصائص الأتية:-

(١) الكفاية في الأدلة

إن الكفاية تعني حصول مراقب الحسابات على الحجم المناسب من أدلة الأثبات لتدعيم الرأي الذي يصدره عند الانتهاء من عملية التدقيق دون الاسراف في التكاليف أو التعرض إلى المشاكل القانونية .

(٢) صلاحية الأدلة

ضرورة أن تكون الأدلة ذات نوعية جيدة لكي يتم الاعتماد عليها في استنتاج الرأي المنطقي ،ويجب أن تكون الأدلة لها ارتباط بأهداف التدقيق ،فعند تدقيق إي عملية يجب أن نقوم بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها ومن ثم القيام بجمع أدلة الأثبات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف ويجب أن تقيم هذه الأدلة قبل الاعتماد عليها في إبداء الرأي.(توماس ، هنكي ،١٩٨٦ :٣١٢)

ونستنتج مما سبق أن أدلة الأثبات لها علاقة عكسية مع مخاطر التدقيق حيث كلما كانت أدلة الأثبات كافية ومناسبة لحجم الأخطاء والتحريفات التي تحدث في بنود القوائم المالية كلما أدى ذلك إلى تخفيض المخاطر في هذه القوائم إلى الحد المسموح به مما يدعم رأي مراقب الحسابات بخصوص القوائم المالية .

ثانياً- الاستعانة بكادر تدقيقي كفوء ومؤهل علمياً وعملياً

إن تمتع مراقب الحسابات بالمؤهل العلمي والعملي يعد من الأمور المهمة في عملية التدقيق ويستطيع المراقب من خلال خبرته أن يسهم في عملية تخفيض المخاطر ،لذلك فإن تصميم وتنفيذ عملية التدقيق تتطلب خبرة مراقب الحسابات في تقدير مخاطر التدقيق وكيفية التعامل معها من أجل تقديرها بصورة صحيحة وأخذ التأثير المحتمل لهذه المخاطر بنظر الاعتبار أو في فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية لتحديد الإجراءات التي يمكن أن تتبع من قبل مراقب الحسابات من اجل تخفيضها إلى المستوى المسموح به .

لذلك فإن مراقب الحسابات يسعى إلى الاستعانة بمساعدين أو مندوبين ذوي خبرة ومؤهل علمي وعملي وتوزيع المهام عليهم وينبغي أن تتناسب خبرة المساعد المعهود عليهم خبرة مسؤولية مهمة عملية التدقيق مع تقدير مراقب الحسابات لمستوى المخاطر في تلك العملية التدقيقية ،ولتخفيض المخاطر الى المستوى المسموح بها يطلب مساعدين أكثر خبرة حيث يقوم هذا المساعد في الأعمال التفصيلية لعملية التدقيق مما يتطلب امتلاك المساعدين إلى المعرفة المحاسبية والتدقيقية ،ومثال على ما ينفذه المساعد يمكن ذكر (الجمع ، الترحيل ،وتحضير الكشوفات والتحليلات ،ورفع التقارير، واعلام المراقب المسؤول عن التحريف إن وجد).(التميمي،١٩٩٨ :٣٣)

ثالثاً- استخدام أساليب المعاينة الإحصائية

تعرف مخاطر العينات بصفة عامة بأنها الاختلاف في نتائج العملية التدقيقية التي يصل إليها مراقب الحسابات باستخدام العينة عن تلك النتائج التي لو قام بفحصها ١٠٠% لكل المفردات أو البنود أو الأرصدة محل التدقيق ،وتعتبر مخاطر العينات أحدى عناصر الاكتشاف وتزداد هذه المخاطر أذا أتبع مراقب الحسابات العينة الحكمية ينتج مخاطر كبيرة بسبب الاعتماد على الحكم الشخصي لمراقب الحسابات. (عبد الكريم ،٢٠١٤ :٢٢)

لذلك فإن اعتماد مراقب الحسابات على العينات الاحصائية سيسهم في تخفيض حدة المخاطر وتحقق بعض المزايا عند استخدام العينات الإحصائية منها.

(١) الناتج الذي يتم الحصول عليه عن طريق العينات الإحصائية موضوعية وحقيقية ويمكن الاعتماد على نتائجها لأنها اعتمدت على مجموعة من القوانين والطرق الإحصائية التي بالإمكان برهنتها .

(٢) يمكن إجراء التقدير المسبق لحجم العينة على أسس موضوعية طالما أن المدخل الإحصائي يمدنا بالجداول لتحديد حجم العينة .

(٣) إذا طبق هذه الاسلوب فإنه' بإمكان مراقب الحسابات تقدير خطأ المعاينة إذ أنه' ممكن وعند القيام بتحليل النتائج بالعمل على تحديد وبيان مقدار المخاطر أي بيان المدى الذي تختلف فيه نتائج العينة عن النتائج التي يمكن أن نحصل عليها إذ تم فحص المجتمع بأكمله وبمستوى فئة معينة .

(٤) تمدنا هذه الطريقة بأدق الوسائل لاستخلاص النتائج عند مجموعة كبيرة من البيانات دون فحص شامل لها .

(٥) توفر لمراقب الحسابات الوقت والجهد والكلفة .

(٦) أذا كان مراقبو الحسابات مختلفين بخصوص العينات بالإمكان مزجها وتقويمها.

(٧) بالإمكان إجراء تقييم موضوعي لنتائج عملية الاختبار. (عثمان ، ١٩٩٩ :١٦٦)

رابعاً- استخدام الاجراءات التحليلية بوصفها أداة لضبط المخاطر

يتطلب المعيار الدولي للتدقيق رقم "٥٢٠ " الإجراءات التحليلية من مراقب الحسابات أن يطبق الاجراءات التحليلية لمرحلة التخطيط والرقابة الكلية لعملية التدقيق ، وبالإمكان تطبيق الإجراءات التحليلية في مراحل متعددة من التدقيق (جمعة ،٢٠١٢ :١٣٨) وتعرف الإجراءات التحليلية في بيان معايير التدقيق الصادرة عن (AICPA)عام ١٩٧٩ والتي اطلق عليها "إجراءات الفحص التحليلي" بأنها الاختبارات الاساسية المنصبة على البيانات المالية عن طريق دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات المالية (AICPA,1987:59)

وقد عرفت من قبل قواعد الرقابة المالية التي تصدر من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية " أنتوساي " (INTOSAI)بأنها تحليل النسب والإتجاهات الهامة وكذلك الفحص الجاري على التقلبات والعلاقات التي لا تترابط مع المعلومات الاخرى المتصلة بها أو المنحرفة عن المبالغ المتوقعة .

وحددت القاعدة رقم "٤" من نفس المنظمة على أهمية الاجراءات التحليلية لتضمينها على مجموعة من التقنيات لتمكن مراقب الحسابات من توفير معلومات عن الاتي.

١- فهم أنشطة الوحدات الاقتصادية الخاضعة لعملية التدقيق للقيام بتخطيط عملية التدقيق .

٢- القيام بتنفيذ الاجراءات الجوهرية للعمليات التدقيقية .

٣- فحص النتائج في نهاية العملية التدقيقية .

لذلك فإن الإجراءات التحليلية لها أهمية كبيرة في تخفيض مخاطر التدقيق وأن تطبيق الإجراءات التحليلية بفاعليه يحقق العديد من الايجابيات ومن هذه الايجابيات ما يأتي :- (أنتوساي ، ١٩٩٢ :١٢٥-١٢٦)

(١) الفهم لطبيعة أعمال العميل وتقييم المخاطر الجوهرية في البيانات المالية عن طريق تكوين فكرة عن نشاط العميل واستخدام نسب مالية في المقارنة مع الوحدات الاقتصادية الاخرى المماثلة لها.

(٢) تقدير مدى قدرة الشركة على الاستمرار حيث يستطيع مراقب الحسابات التحقق من ذلك باستخدام نسب مالية ،واذا حدد مراقب الحسابات أن نسبة الديون طويلة الأجل إلى نسبة حقوق الملكية مرتفعة مع الانخفاض في نسبة السيولة فهذا يبين لمراقب الحسابات وجود شك كبير بشأن قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في مزاولة النشاط .

(٣) التعرف على الأخطاء والتحريفات التي من المحتمل حدوثها في القوائم المالية وهذه قد تظهر نتيجة الاختلافات غير المتوقعة بين البيانات المالية للسنة الحالية والبيانات التي يتم استخدامها في المقارنة .

(٤) تقليل الاختبارات التفصيلية ،فإذا لم يجد مراقب الحسابات أياً من التقلبات غير العادية فهذا يعني أن احتمال وجود الأخطاء أو المخالفات المادية ستكون منخفضة وهذا الانخفاض يؤدي إلى قيام مراقب الحسابات بتخفيض الاختبارات التفصيلية التي يتخذها على أرصدة الحسابات .

(٥) من ايجابيات الاجراءات التحليلية تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق حيث تكون الإجراءات التحليلية ذات كلفة أقل عند المقارنة مع الاختبارات التفصيلية ، مثال على ذلك هو تدقيق النسب الخاصة بالمبيعات والمدينين تكون ذات تكلفة أقل عند أرسال المصادقات اليهم . (الصحن، واخرون،٢٠٠٠: ٨٥)

وبناءً على ما سبق نستنتج بأن الهدف الرئيس لاستخدام مراقب الحسابات للإجراءات التحليلية هو لتخفيض مخاطر التدقيق إلى الحد المسموح به لاستخدامه الاساليب العلمية والمهنية في تحليل القوائم المالية وتحديد المخاطر.

وبناءً على ما ورد في هذ المبحث يتبين للباحث

أن التطورات الحديثة في مجال مهنة التدقيق تقتضي بضرورة تقييم مخاطر التدقيق من قبل مراقب الحسابات لما لها من أهمية في رفع كفاءة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق وهذا يؤدي إلى زيادة الكفاءة المهنية لمراقب الحسابات وزيادة جودة خدمة عملية التدقيق بصفة عامة وتعد عملية تقدير مخاطر التدقيق من الإجراءات والإحكام التي يقوم بها مراقبو الحسابات لتحديد الحالات المسببة إلى الخطر لغرض تحديد مستوى تقديري لهذه المخاطر والتعبير عنها بصورة وصفية ومن ثم توظيف التقدير الوصفي لتقديرات كمية ، ومن اجل تقديرها تم استخدام نموذج المعهد الامريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) ويعتبر هذا النموذج من اكثر النماذج شيوعاً واستخداماً في تقدير مخاطر التدقيق وذلك لأهميته في تحديد كمية الأدلة التي ينبغي على مراقب الحسابات جمعها لإبداء رأيه في القوائم المالية ، ونظراً لارتباط المخاطر بالأهمية النسبية فقد تم التطرق إلى الاهمية النسبية التي تعد أساساً مهماً في عملية التدقيق فهي تؤثر في كل عملية تدقيقية بدءاً بالتخطيط وانتهاءً بتقرير المراقب ، فتم تحديد وقياس الأهمية النسبية في عملية التدقيق وتم التوصل إلى مجموعة من العوامل التي يجب على مراقب الحسابات أن يؤخذها في الحسبان عند تقدير مستويات الأهمية النسبية بهدف توجيه دقة عملية التدقيق إلى المدى العملي فتم التوصل إلى بعض الإرشادات المستخدمة من قبل شركات التدقيق الكبيرة ومنها مؤشر الأهمية النسبية و الخطأ المقبول والأهمية النسبية ، ومن اجل السيطرة على مخاطر التدقيق وتخفيضها إلى الحد المسموح به فتم استخدام بعض الوسائل التي يمكن من خلالها السيطرة على هذه المخاطر بهدف ابداء مراقب الحسابات رأياً فنياً مهنياً محايداً حول صدق وعدالة القوائم المالية .

المبحث الثالث

مسؤوليات مراقب الحسابات تجاه مخاطر التدقيق

2-3-1مسؤولية مراقب الحسابات

هناك دور لمراقب الحسابات في عملية التدقيق التي يجب أن تغطي كافة جوانب العمل التدقيقي في الوقت المناسب ، وفحصه للمعاملات المالية بطريقة موضوعية ومستقلة ومهنية ومراقبة الجودة لضمان أن العملية التدقيقية كاملة ودقيقة ، وفي خلاصة هذا العمل التدقيقي يتم إعداد تقرير عن تلك العملية ، (Pickett ,2005 : 10) ويجب أن يعبر هذا التقرير عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية ، لذلك إذا أهمل أو قصر المراقب وظلل المستخدمين في تلك التقارير فأنه يتعرض إلى المساءلة ومنها .

أولاً – المسؤولية المدنية

تقوم هذه المسؤولية على أساس الضرر الذي يصيب المدعي نتيجة الخطأ والإهمال الذي يصدر من المراقب وجزاء هذا الضرر تعويض المتضرر عما أصابه من خسارة مالية ، لذلك يتم تقسيم المسؤولية المدنية على .(متولي ، ٢٠١٣ : ١٨)

١. المسؤولية التعاقدية " تجاه الزبون"

إن اساس نشوء المسؤولية التعاقدية هو الاتفاق المبرم بين المراقب وبين الوحدات الاقتصادية ، وعلى ضوء ذلك تحدد واجبات وحقوق المراقب ، فعندما يكلف المراقب بتدقيق حسابات الوحدات الاقتصادية يحرر كتاب اتفاق بينهم وحسب الأسس القانونية ومطلوب التوقيع عليه من قبل الطرفين ، أما ما يخص الرقباء المالين المعنيين من قبل ديوان الرقابة المالية فيصدر لهم أمر بمراقبة وتدقيق حسابات الوحدات الخاضعة للتدقيق بموجب قانون الرقابة المالية رقم "٦" لسنة ١٩٩٠ المادة الرابعة ويحاسب مراقب الحسابات

إذا خـــل بالتزامـــه فـــي العقـــد المبـــرم بيـــنهم بخصـــوص تـــدقيق الحســـابات . (عثمان ،١٩٩٩: ٤٦)

٢. **المسؤولية التقصيرية "المسؤولية تجاه الطرف الثالث "**

يمكن بيانها بانها مسؤولية تقع على عاتق مراقب الحسابات نتيجة الأضرار التي لحقت بالطرف الثالث نتيجة الرأي الخاطئ الذي أبداه المراقب ، (محمود ، واخرون،٢٠١١ ،١٢٢) لذلك إن المسؤولية التي تقع على عاتق مراقب الحسابات هي نتيجة اعتماد الطرف الثالث وهم مستخدمو القوائم المالية على تقرير المراقب الذي يحدد فيه المراقب مدى صدق وعدالة نتيجة الأعمال وقائمه المركز المالي ، فإذا تبين أن المراقب اهمل أو قصر في أداء مهمته وألحق الضرر بالطرف الثالث ونتيجة لذلك سوف يكون المراقب متهماً وسيحاسب على تقصيره . (مسعد ،الخطيب ،٢٠٠٩: ١٧٧)

وفي ضوء ذلك نستنتج بأن المراقب لا يحاسب عن كل خطأ في القوائم المالية أو سوء تقدير ، ولا يمكن أن يكون الضامن المطلق بأن القوائم المالية خالية من الغش والتلاعب ١٠٠% ، لأنه يعتمد على التدقيق الاختياري لعينة من المجتمع .

٣. **المسؤولية عن أفعال مساعديه**

يمكن مساءلة المراقب عن أعمال مساعديه أو مرؤوسيه الذين يشتركون معه في أداء عملية التدقيق ، ولكي يتم محاسبة مراقب الحسابات عن أعمال مساعديه يجب توفر الشروط الأتية .

١. يكون المراقب مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه مساعديه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأديته وظيفته أو بسببها .
٢. ارتكاب المساعد للخطىء أثناء تأديته لعملية التدقيق المكلف بها من قبل مراقب الحسابات .

- **اركان المسؤولية المدنية**

هناك ثلاثة أركان ينبغي أن يتم توفرها لكي يتم مساءلة مراقب الحسابات سواء كانت المسؤولية (عقدية أم تقصيرية) وهي كالآتي .

١. **صدور خطأ من قبل المراقب** : لا يتم مساءلة المراقب مدنياً إلا إذا أثبت المدعي صدور خطأ من قبل المراقب ، أو إذا اهمل المراقب في الرقابة على حسابات الوحدة الاقتصادية ، لذلك أن خطأ المراقب سواء كان في المسؤولية (العقدية أو التقصيرية) ليس مفترضاً بل يجب أثباته من قبل الدائن والمدعي .(الرمحي ،٢٠٠٩: ٨٦ ، ٨٨)

٢. **الضرر الذي يصيب المدعي** : يعتبر الضرر الركن الثاني من اركان المسؤولية المدنية ، وهذا الركن ليس كافياً بأن يصدر من المراقب خطأ أو إهمال لكي يتم محاسبته ، بل لابد من أن يصيب هذا الضرر المدعي ، فإذا انتفى المراقب من هذا الركن فلا مسؤولية عليه، لذلك فإن المراقب لا يتم مساءلته إلا عن تعويض الضرر الذي انتجة خطئة الشخصي ، ولا يحاسب عن اخطاء زميلة إذا أمكن تحديد خطأ كل منهم وفي حالة عدم تحديد الخطأ فلا مناصه من الأخذ بمبدأ المسؤولية التضامنية بينهم .(متولي ،٢٠١٣: ٢٢)

٣. **العلاقة السببية ين الخطأ والضرر**

لا يكفي أن يتم مساءلة المراقب مدنياً ومطالبته بالتعويض لمجرد وقوع الخطأ أو إهمال احدث ضرراً بالمدعي ، بل على من لحق به الضرر أن يثبت أنه اعتمد على القوائم المالية في اتخاذه قراراته ، أضافة لذلك عليه أن يثبت ما يأتي .

١) أن اعتماده على هذه البيانات هو الذي سبب له الخسارة .

٢) أن المراقب اهمل اهمالاً جسيماً ، أو انه انحرف عن الأسس القانونية في قواعد السلوك المهني .

٣) أن المراقب قد علم بوجود ضرر اثناء اعداده التقرير . (دحدوح ، القاضي ،٢٠٠٩: ١٩٢)

لذلك يجب أن تكون الجهة الخاضعة لعملية التدقيق على ثقة بأن مراقب الحسابات والإجراءات التي قام بها هي إجراءات مهنية وأن المراقب يمتلك النزاهة والخبرة لإكمال عملية التدقيق بنجاح

، وان يتوقعوا بأن المراقب بذل العناية المهنية اللازمة أثناء أداء مهام عملية التدقيق ، وهذا يعني أن مراقب الحسابات يكون مختصاً بما فيه الكفاية للوصول إلى استنتاج بخصوص عملية التدقيق وأن المراقب غير مسؤول عن فشل عملية التدقيق في الاعتراف بجميع أوجه القصور أو المخالفات في النظام ، وذلك لأن مراقب الحسابات يستخدم عينات من الأعمال وبالتالي درجة الدقة ليست دقيقة . (Russell, 2000: 15-16) وهنالك إجراءات يمكن لمراقب الحسابات استخدامها لتخفيض تعرضه إلى المساءلة القانونية في المستقبل ومنها .

١. على مراقب الحسابات أن يبذل العناية المهنية اللازمة عند الاختيار للزبائن الجدد، وكذلك الأستمرار مع السابقين منهم ، لأن الاشخاص الذين لديهم مشاكل مالية هم أكثر من غيرهم من يقومون بعملية التلاعب والتأثير على القوائم المالية .
٢. على مراقب الحسابات أن يتأكد من سلامة التطبيق للمستويات المقبولة قبولاً عاماً في التدقيق ، وذلك لأن مسؤولية المراقب تكون نتيجة عدم الالتزام بالمستويات المقبولة قبولاً عاماً وعند نشوء خلاف قضائي فأن عمل مراقب الحسابات يخضع للفحص والتحقيق .
٣. على مراقب الحسابات أن يعمل وفق مسؤوليته في العقد المبرم بين الطرفين . (المطارنة ، ٢٠٠٦ : ٩٩- ١٠٠)

ثانياً- المسؤولية الجنائية " الجزائية "

تعد المسؤولية جنائية عندما تكون الأخطاء والمخالفات المرتكبة من قبل المراقب ذات ضرر بالمجتمع . (متولي ،٢٠٠٩ : ٦٠) ،هذا وقد نصت المادة " ٢١٨ " من قانون الشركات العراقي رقم"٢١" لسنة ١٩٩٧ "المعدل" على "خضوع إي مسؤول في الوحدات الاقتصادية تعمد اعطاء بيانات أو معلومات غير صحيحة إلى أي جهة رسمية حول نشاط الوحدات الاقتصادية أو نتائج اعمالها أو وضعها المالي أو اسم أو حصص اعضائها أو كيفية عملية توزيع الأرباح للعقوبة " ، وقد بين المشرع حكم هذه العقوبة اما الحبس لمده لا تزيد عن السنة أو تكون العقوبة غرامة مالية تصل إلى (١٢) مليون دينار ، ويجوز تنفيذ كلاهما بناءً على فداحة المخالفة .(قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل)

ويتعرض مراقب الحسابات كما حددت المادة (١٣)من نظام ممارسة مهنة تدقيق الحسابات في العراق رقم "٣" إلى ما يأتي.

١) المخالفة لأحكام هذا النظام .
٢) المخالفة لقواعد السلوك المهني.
٣) رفض الجهات المستفيدة وذات العلاقة لعدد من الحسابات التي تم تدقيقها من قبله خلال السنة الواحدة ووفقاً لضوابط محدده من قبل المجلس.(التميمي،٢٠١٤: ٦٠ ، ٦١)

ومن هذه الجرائم ما يأتي .

١. جريمة التعمد بإثبات بيانات كاذبة في نشرات الاكتتاب .
٢. جريمة المصادقة على توزيع أرباح صورية .
٣. جريمة وضع التقرير الكاذب .
٤. جريمة التهرب من الضريبة .(متولي ،٢٠١٣ :٢٦)

ثالثاً- المسؤولية التأديبية

هي المسؤولية التي تحدث عندما يخل مراقب الحسابات بقواعد السلوك المهني ، وهذه المسؤولية لا تقع على مراقب الحسابات إلا إذا وجدت الجريمة ، وهذه الجريمة لاوجود لها إلا إذا توفر ركنان اساسيان هما .

الركن الأول : الركن المادي

هذا الركن يتمثل بالفعل الإيجابي أو السلبي الذي يتم إصداره من قبل المراقب ،أما إذا لم يصدر من المراقب أي خطأ أو أخلال بالواجب الوظيفي فلا توجد جريمة تأديبية ولا يمكن مساءلة المراقب تأديبياً .

الركن الثاني : الركن المعنوي

لا يكفي صدور الخطأ من قبل المراقب حتى يتم محاكمته تأديبياً ، بل لابد من أن يصدر الفعل الخاطئ عن إرادة آثمة ، وهذا لا يعني أن الخطأ التأديبي يكون غالباً متعمدا فهو قد يكون بشكل متعمد أو غير متعمد.(الرمحي ،٢٠٠٩: ٩٥) لذلك يعد المراقب مخلاً بالآداب والأمانة المهنية إذا .

١. إذا أخفى مراقب الحسابات حقيقة مادية علم بها أثناء ادائه لمهام عمله ولم يفصح عنها في تقريره إذا كانت هذه الحقيقة تتسم بالأهمية .
٢. إذا أخفق في تطبيق خطوات فحصة ، أو التقرير عن عملية الفحص .
٣. إذا أبدى مراقب الحسابات رأياً بعدم حصوله على البيانات اللازمة لتأييد أمر معين ولم يشر إلى ذلك في تقريره .
٤. إذا قام مراقب الحسابات بتوقيع تقريرٍ عن حسابات لم تفحص بمعرفته أو مساعديه أو بمعرفة زميلة أو المندوبين المشتركين معه في عملية التدقيق . (متولي ، ٢٠١٣ : ٢٩) ، هذا وقد نص نظام ممارسة مهنة التدقيق ومراقبة الحسابات رقم "٣"لسنة ١٩٩٩ المعدل على مجموعة من العقوبات وهي الإنذار والحرمان من ممارسة المهنة لمدة لا تقل عن ١٨٠ يوم وإلغاء الإجازة بممارسة المهنة وترقين اسم المخالف ، إضافة لذلك توجد في نقابة المحاسبين والمدققين لجنة منبثقة من مجلس النقابة مهمتها محاسبة مراقبي الحسابات الذين أخلوا بنظام ممارسة مهنة مراقبة الحسابات وهي تتراوح بين " التنبيه ، والانذار ، والتوبيخ ، إلى عقوبة شطب الاسم من سجل المحاسبين والمدققين . (عثمان ،١٩٩٩: ٥٠)

2-3-2- مسؤولية مراقب الحسابات تجاه مخاطر الأخطاء الجوهرية

أشار المعيار المحاسبي الدولي الثامن في الفقرة "٣١-٣٣" منه في ما يخص مفهوم الأخطاء الجوهرية " بأنها أخطاء لها تأثير مهم في البيانات المالية لفترة مالية واحدة أو أكثر من الفترات

السابقة والتي تجعل تلك البيانات غير موثوق بها في تاريخ إصدارها .(جربوع ، حلس ،٢٠٠١ : ٢١٢)

لذلك يمكن تقسيم المخاطر الجوهرية على قسمين رئيسين هما .

أولاً– المخاطر الجوهرية على مستوى البيانات ككل

تشير المخاطر الجوهريه إلى المخاطر المتعلقة بالبيانات المالية ككل والتي من المحتمل أن تؤثر هذه المخاطر على عده إثباتات منها خبرة ومعرفة الإدارة والتغيرات الحاصلة خلال الفترة ، وكذلك الضغوطات غير الاعتيادية التي تفرض عليها والتي تجعل الإدارة ميالة إلى تقديم البيانات المالية بصورة خاطئة ، لذلك على المراقب أن يجمع المعلومات الكافية والمناسبة بتقييم مدى وجود الأثر لهذه العوامل .

ثانياً – المخاطر الجوهرية على مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات .

وتتألف مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى الأثبات من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة وتمثل المخاطر الجوهرية على مستوى الأثبات على ما يأتي :-

١. حسابات البيانات المالية التي من المحتمل أن تكون قابلة للتحريف ، مثل الحسابات التي تتطلب إجراء عمل التسوية في الفترة السابقة ، أو التي تحتوي على درجة عالية من التقدير.
٢. التعقد في تسجيل العمليات التي تتطلب عمل خبير .
٣. الأجتهاد في عملية تحديد درجة المخاطر التي يتضمنها تحديد أرصدة الحسابات .
٤. اتمام عمليات غير اعتيادية معقدة ،قرب نهاية الفترة المالية.

إن مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الأثبات يتم تقييمها من قبل مراقب الحسابات من أجل تحديد إجراءات التدقيق الإضافية اللازمة ، وذلك للحصول على دليل التدقيق الكافي والمناسب لكي يمكنه من التعبير عن رأيه في خصوص القوائم المالية عند مستوى منخفض ومقبول من

مخـاطر التـدقيق .(الطرايـرة ،٢٠١٣، ٤٥ ،٤٦) ، ومـن خـلال تقييـم المراقـب لنظـام الرقابـة الداخلية واعداد الخطط اللازمة الخاصة بعملية جمع الأدلة التدقيقية ، فعليه أن يحقق نوعين من الاطمئنان بخصوص مخاطر إبداء الرأي وهما .

١- مخاطر الأخطاء الجوهرية الموجودة في السجلات المحاسبية .

٢- مخاطر الاحتمال بعدم كفاية الاختبارات التدقيقية لاكتشاف الاخطاء .

لذلك يعتمد المراقب بدرجة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية للاطمئنان بعدم وجود أخطاء أو مخالفات جوهرية في السجلات المحاسبية ، حيث تقل احتمالية وجود أخطاء أو مخالفات ذات اهمية إلى حدها الأدنى إذا ما كانت إجراءات نظام الرقابة الداخلية سليمة وقادرة على توفير البيانات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها ، إما بخصوص النوع الثاني فأنه يرتبط بالعناية المهنية اللازمة التي يبذلها المراقب في إجرائه للفحص ، ولمواجهة هذا النوع يجب على المراقب أن يعدل من طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات العمليات المحاسبية وأرصدة القوائم المالية ،لكي يتم تعويض مواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية التي تم اكتشافها عند عملية الفحص للنظام .(توماس ،هنكي ، ١٩٨٩، ٣٦٩- ٣٧٠) ، وكما اشار المعيار الدولي للتدقيق "٣١٥" إلى فهم الوحدة الاقتصادية وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بأنه" يجب على مراقب الحسابات الذي قام بتدقيق البيانات المالية لفترة سنوية واحدة أو اكثر من ذلك أن يكون قد حصل على فهم كافٍ للوحدة الاقتصادية وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية .(جمعة ، ٢٠١١ : ٢١٥) ، وهناك أساليب متعددة يمكن لمراقب الحسابات استخدامها من أجل تحديد مادية أوعدم مادية الأخطاء والتي يتم من خلالها إصدار التقرير ومن هذه الأساليب ما يأتي .

(١) القيم التي لا تتسم بالأهمية النسبية

في حالة ملاحظة أن القوائم المالية تحتوي على تحريفات ولكن لا تعتبر ذات أهمية نسبية ، إي لا تؤثر على قرار المستخدم لهذه القوائم ، وفي مثل هذه الحالة يصدر المراقب تقريراً نظيفاً ويعدُّ أمراً ملائم لهذه الحالة .

(٢) القيم ذات الأهمية النسبية ولكن لا تؤثر في القوائم المالية كوحدة واحدة

في حالة ملاحظة أن التحريف ذو أهمية نسبية ولهُ تأثير على قرار المستخدم ، ولكن مع استمرار القوائم المالية كوحدة تتسم بالعدالة وبالتالي تعد نافعة ، على سبيل المثال قد يؤثر التحريف الكبير في الأصول الثابتة على قرارات المستخدم عند منح الشركة قرضاً عندما تكون الضمانات الأصول الثابتة ، ولكن عند ملاحظة تحريف في المخزون فلا يعني أن النقدية أو المدينين أو إن قائمة المركز المالي سيتم اعتبارها غير صحيحة وذات أهمية نسبية .

(٣) القيم ذات أهمية نسبية عالية وتنتشر على نحو يجعل مدى عدالة القوائم المالية بوصفها وحدة واحدة محل شك .

إن المستوى الأعلى للأهمية النسبية يتحقق عندما يتخذ المستخدم لهذه القوائم قراراً غير صحيح إذا ما اعتمد على القوائم المالية بوصفها وحدة واحدة ، على سبيل المثال أذا كانت قيمة المخزون كبيره فأن مثل هذا التحريف الكبير من المحتمل أن يتسم بالأهمية النسبية الشديدة وما يتطلب من مراقب الحسابات ذكر أن القوائم المالية لا تتسم بالعدالة . (أرينز ، لوبك ٢٠٠٥: ٧٥-٧٦) ، لذلك فأن معيار التدقيق الدولي الخاص بالأهمية النسبية رقم "٣٢٠" في فقراته " ٥ ، ٦ ، ٨ ، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، " بخصوص الاخطاء الجوهرية على مراقب الحسابات اتباع ما يأتي .

أ- أن يضع مراقب الحسابات عند تصميمه لخطة التدقيق المستوى المقبول للأهمية النسبية ، وذلك بهدف اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي يجب على مراقب الحسابات الأخذ بنظر الاعتبار مبلغ كمية وطبيعة ونوعية الأخطاء الجوهرية ، مثال على نوعية الأخطاء وهو الوصف غير الدقيق للسياسات المحاسبية التي تظلل مستخدمي المعلومات المالية نتيجة هذا الوصف غير الدقيق .

ب- يحتاج المراقب لدراسة إمكانية وجود إخطاء تتعلق بمبلغ صغير نسبياً، إلا إنه عندما يتراكم هذا الخطأ من الممكن أن يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية .

ت- على المراقب إخذ مستوى الأهمية النسبية بنظر الاعتبار عندما .

١. عندما يقرر المراقب طبيعة وتوقيت إجراءات التدقيق .

٢. عندما يقرر تقييم تأثير الأخطاء الجوهرية .

ث- يتطلب من مراقب الحسابات عند قيامه بتقييم مدى عدالة عرض البيانات المالية أن يقرر فيما إذا كانت الأخطاء الجوهرية التي تم اكتشافها خلال العملية التدقيقية التي لم تصحح ذات أهمية نسبية أو لا.

ج- فيما يتعلق بالأخطاء الجوهرية غير المصححة فيتضمن الاتي .

١) الاخطاء الجوهرية المكتشفة من قبل المراقب والتي تمثل جوهر التأثير النهائي للأخطاء الجوهرية التي لم يتم تصحيحها والمشخصة خلال الفترات السابقة .

٢) أن افضل التقدير للأخطاء الجوهرية التي لم يتم اكتشافها من قبل مراقب الحسابات بشكل خاص والتي يقصد بها الأخطاء المنظورة .

ح- على مراقب الحسابات الأخذ بنظر الاعتبار فيما إذا كان مجموع الاخطاء التي لم يتم تصيحها ذات أهمية نسبية ، وإذا أستنتج المراقب أن الأخطاء الجوهرية ذات أهمية نسبية فإن عليه تخفيضها من خلال توسيع الاجراءات التدقيقية ، أو الطلب من الوحدات الاقتصادية تعديل تلك البيانات .

خ- يتطلب من المراقب القيام بتعديل تقريره وحسب ما جاء في المعيار الدولي (٧٠٠) وذلك عند رفض إدارة الوحدات الاقتصادية تعديل البيانات المالية ، وإن نتائج التوسع في الاجراءات التدقيقية لا تمكن مراقب الحسابات في الوصول إلى استنتاجات بأن مجموع الأخطاء الجوهرية غير المصححة ليست ذات اهمية نسبية .

د- عندما يكون إجمالي الأخطاء غير المصححة الجوهرية من قبل المراقب قريباً لمستوى الأهمية النسبية فأنه يتطلب من المراقب القيام بدراسة تخفيض المخاطر من خلال القيام بإجراءات تدقيقية إضافية ، أو الطلب من الوحدات الاقتصادية تعديل البيانات المالية التي تحتوي على إخطاء جوهرية .(الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ٢٠١١ : ٣٣١-٣٣٢)

3-2-3-العلاقة بين المخاطر الكامنة ومخاطر الاكتشاف والجهد المبذول من قبل مراقب الحسابات

أن تقدير المخاطر الكامنة رغم اعتباره عنصراً مهماً في تقدير وفهم مخاطر التدقيق المرغوبة ومخاطر الاكتشاف ، إلا أنه يتطلب عملاً وجهداً مبذولاً من قبل المراقب لفهم مختلف العوامل التي من شأنها أن تؤثر في تقدير هذه المخاطر، لذلك توجد علاقة طردية بين المخاطر الكامنة والجهد المبذول من قبل مراقب الحسابات في تنفيذه لعملية التدقيق والأدلة والتي وجب عليه تجميعها من خلال إجراء الاختبارات ، إما بالنسبة لعلاقة المخاطر الكامنة بمخاطر الاكتشاف ، فعند زيادة المخاطر الكامنة ستؤدي الى تخفيض مخاطر الاكتشاف ، وذلك بفرض عدم تغير المخاطر المرغوبة ، وبالتالي زيادة الاختبارات التي تجري من قبل المراقب لتجميع الأدلة الكافية للوصول الى مستوى مخاطر التدقيق المرغوبة وبالعكس، أي أن العلاقة بين مخاطر الاكتشاف ومخاطر التدقيق الكامنة هي علاقة عكسية ،أي تزداد مخاطر الاكتشاف إذا تم تخفيض المخاطر الكامنة ، وتقل مخاطر الاكتشاف (وبالتالي يزداد الجهد المبذول من قبل مراقب الحسابات في عملية التدقيق) بزيادة مخاطر التدقيق الكامنة . (محمد ، وأخرون، ٢٠٠٨ :٣٣٤- ٣٣٥)

واستناداً لما سبق نستنتج أن مراقب الحسابات له تأثير في مخاطر التدقيق الكامنة فعندما يقوم مراقب الحسابات ببذل جهد في عملية الاختبارات التي يجريها وتجميع الأدلة المناسبة دون زيادة أو نقص في الأدلة سيمكنه من أداء عملية التدقيق وتقديره لهذه المخاطر بصورة ذات كفاءة وفاعلية .

2-3-4- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ومسؤولية مراقب الحسابات عنها

هي الأحداث التي تقع بعد تاريخ إقفال الحسابات الختامية وإعداد القوائم المالية ولكن قبل إصدار القوائم المالية على واقعة تؤثر على القوائم المالية بشكل جوهري ويجب على المراقب دراسة ما إذا كانت القوائم المالية بحاجة إلى تعديل أو لا ، وعليه أن يقوم بمناقشة هذا الأمر مع الإدارة

واتخاذ الأجراء المناسب في تلك الظروف ، وقسم المعيار الدولي رقم "٥٦٠ " الخاص في الأحداث اللاحقة على ثلاثة أقسام .

A. **الأحداث الواقعة لغاية تاريخ تقرير المراقب** : يمثل الأحداث التي تقع في تاريخ لاحق للميزانية " نهاية السنة المالية " وكانت محتملة الوقوع في تاريخ الميزانية على سبيل المثال تحصيل مبلغ من المدينين وكان هذا المبلغ مشكوكاً في تحصيله ، وفي هذا الحدث يستوجب من المراقب أجراء بعض التسويات اللازمة في الأرصدة المتأثرة في هذا المبلغ في القوائم المالية . (الالوسي ،٢٠٠٣ : ٣٠٦)

B. **الحدث المكتشف بعد تاريخ اعداد التقرير** : تقع على الإدارة مسؤولية إبلاغ المراقب عن إي أحداث تقع وتؤثر على القوائم المالية خلال الفترة التي تقع بين تاريخ اعداد التقرير وتاريخ اصدار القوائم المالية وعند معرفة المراقب لوقوع حدث بعد تاريخ تقريره ولكن قبل إصدار القوائم فيجب عليه التحقق من أن الحدث يتطلب إجراء تعديل أو لا على القوائم المالية ومناقشته مع الإدارة ، وفي حال عدم تعديله فأن مسؤولية المراقب إبلاغ الجهات الرسمية أو أي جهة مستفيدة من هذا التقرير بأن التقرير السابق لا يتم الاعتماد عليه مع ذكر الاسباب والشكل الآتي يوضح ذلك . (اشتيوى ،١٩٩١: ٢٨)

الشكل(١٠) يوضح الخطوات الواجب أتباعها من قبل مراقب الحسابات في حالة اكتشاف لاحق لحقائق قائمة في تاريخ تقرير المراقب

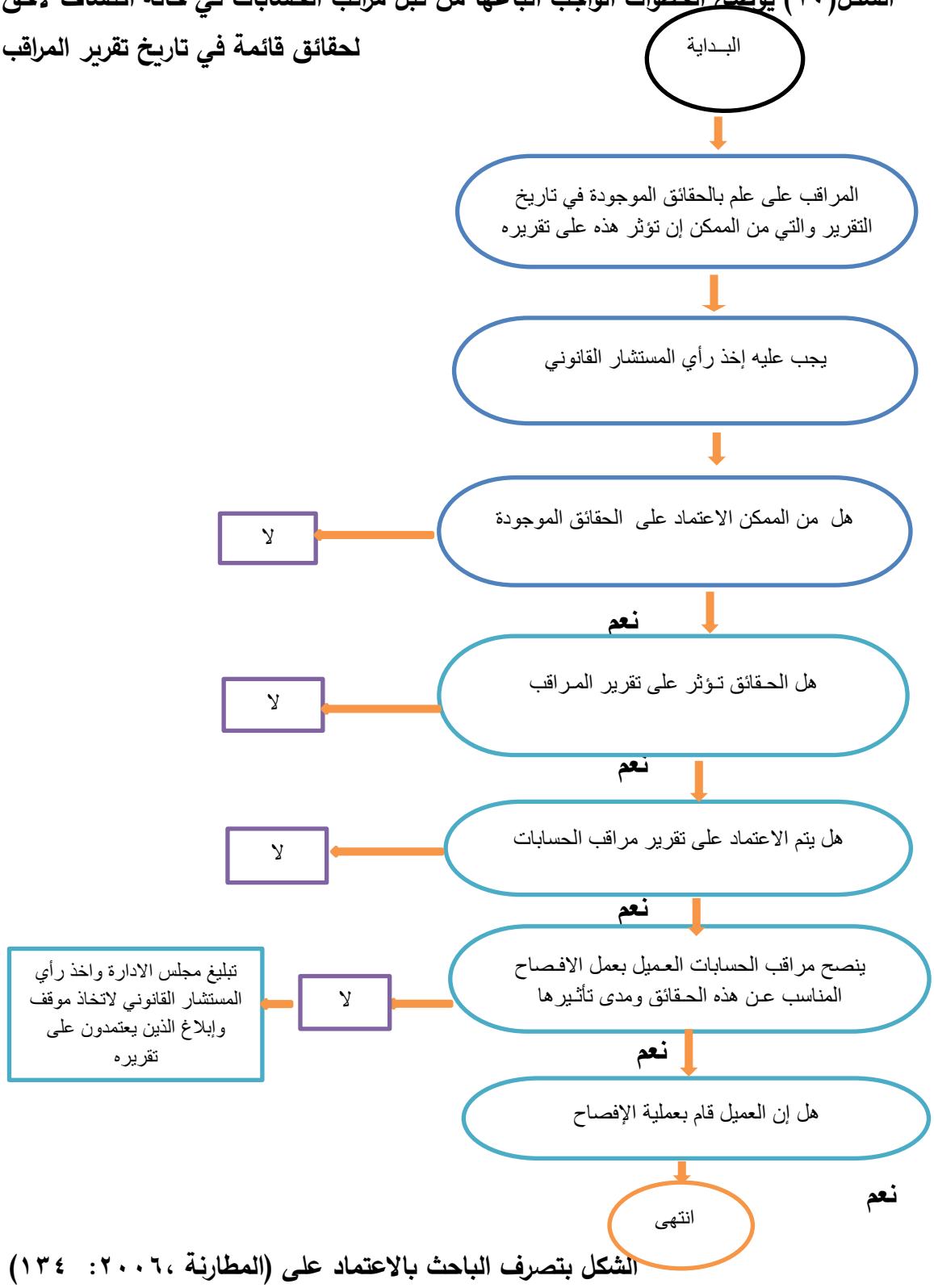

الشكل بتصرف الباحث بالاعتماد على (المطارنة ،٢٠٠٦: ١٣٤)

C.الاحداث المكتشفة بعد إصدار القوائم المالية : بعد أصدر القوائم المالية لا يترتب على المراقب أيه مسؤوليات لعمل أية استفسارات تتعلق بالقوائم المالية ، إما إذا علم المراقب بحدث كان موجوداً بتاريخ تقرير المراقب وهذا الحدث من الممكن أن يقيد تقريره لو كان علم به في ذلك التاريخ ، لذلك على المراقب دراسة ما إذا كانت هناك حاجة لكي يتم تعديل القوائم المالية ومن ثم يتم مناقشة هذا الأمر مع الإدارة واتخاذ اللازم .

فإذا عدلت الإدارة القوائم المالية ، فعلى المراقب القيام بعمل الإجراءات اللازمة في تلك الظروف وفحص خطوات الإدارة للتأكد من مدى إعلام الجهة التي استلمت القوائم المالية التي تم إصدارها سابقاً مع تقرير المراقب المرفق بها بالتعديل الذي تم إجراؤه ومن ثم قيام المراقب بإصدار تقرير جديد بالقوائم المالية المعدلة ، ويجب أن يتضمن التقرير الجديد على ما يأتي .

- سبب تعديل القوائم المالية التي أصدرت سابقاً.
- ينبغي أن يؤرخ التقرير الجديد بتاريخ لا يسبق تاريخ الموافقة على القوائم المالية المعدلة .
- يجب أن يتضمن التقرير الجديد فقرة خاصة بالتعديل .

وفي حال عدم قيام الإدارة بأجراء الاجراءات السابقة الذكر فأن عليه إبلاغ الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية النهائية في الإدارة ، بأنه سيقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلاً . (دحدوح ، القاضي ، ٢٠٠٩: ١٤٦-١٤٧)

2-3-5- أثر مخاطر التدقيق على تقرير مراقب الحسابات

إن مراقب الحسابات يعتمد بصفة أساسية على الفحص الاختباري الذي يجريه مراقب الحسابات على السجلات المحاسبية وكذلك المستندات المؤيدة لحدوث المعاملات المالية ، لذلك فأن مراقب الحسابات يكون لديه النقص الفعلي في المعلومات ، مما ينتج عن هذا النقص الفعلي وصوله إلى حالة عدم التأكد ، مما ينتج عنة قرار خاطئ بخصوص رأيه ، أو استنتاجات مضللة ، وأن هذه الاستنتاجات المضللة تأخذ عدة أمور ومنها ما يأتي .

(١) أن القوائم المالية التي تم عرضها من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية أعدت بصورة عادلة ، وهذه القوائم معبرة عن المركز المالي ونتائج الأعمال ومتفقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، ولذلك رغم عدالتها فأن مراقب الحسابات يتوصل إلى قرار غير سليم بخصوص تلك القوائم وذلك بسبب اعتماده على الفحص الاختباري ، ويتم إصدار تقرير متحفظ بشأن تلك القوائم وهي عكس ذلك .

(٢) أن القوائم المالية التي تم عرضها من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية أعدت بصورة غير عادلة ، وهذه القوائم لا تعبر عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج الأعمال أو غير متسقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، ونتيجة لذلك يقوم مراقب الحسابات بإصدار رأي نظيف في هذه القوائم ، وهي في الحقيقة عكس ذلك . (الشريف ، ٢٠١٣ : ٣٣٠- ٣٣١)، لذلك خطورة إصدار مراقب الحسابات لتقرير غير سليم بخصوص القوائم المالية لما له من أهمية من قبل كافة الأطراف المستفيدة منه ويمكن بيانها بالاتي.

١) قد يؤدي رأي المراقب الخاطئ إلى توجيه الاتهام إلى الموظفين أو المسؤول المختص عنه وإجراء التحقيق معه ولربما عزله من إداء مهنته.
٢) ربما يؤدي الرأي الخاطئ لمراقب الحسابات إلى زيادة الضرائب المستحقة أو لربما يتم تخفيضها من خلال زيادة الأرباح الخاضعة للضريبة أو لربما تخفيضهما .
٣) قد يؤثر رأي مراقب الحسابات غير السليم إلى اهتزاز المركز المالي للوحدة الاقتصادية ، مما يؤدي ذلك إلى عدم ثقة الأطراف المستفيدة منه ، فعلى سبيل المثال أذ كانت الإشاعة المالية يترتب عليها إشهار بعض المصارف إفلاسها فكيف سيؤول بها إذ كان ذلك بمقتضى رأي مراقب الحسابات .
٤) ربما يتسبب الرأي غير السليم على علاقة الوحدات الاقتصادية محل التدقيق بالمقرضين لها والمستثمرين فيها على سبيل المثال سيؤثر على منح القروض فيها أو لربما يتم منحها ولكن بشروط تعجيزية .

٥) قد يعرض الرأي غير السليم للمراقب نفسه إلى عواقب غير مرغوب بها ، ولاسيما إذا تم إثبات عدم سلامة ذلك الرأي الذي أبداه وأن رأيه بني على اسس غير سليمة . (محسن ،٢٠١٦: ٤٦)

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن مخاطر التدقيق لها تأثيران متبادلان في مصداقية نتائج التدقيق وهي :

١) إن التجاهل لتلك المخاطر وعدم تقديرها بشكل جيد وأخذها في عين الاعتبار في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق والعمل على تخفيض حدة تأثيرها سيؤدي ذلك إلى إبداء رأي غير سليم في القوائم المالية ، مما ينتج عن هذا الرأي غير السليم عواقب وخيمة على مراقب الحسابات والاطراف المستفيدة من هذا الرأي مما يعرضه إلى المساءلة المهنية .

٢) أن تقدير وتحليل مخاطر التدقيق وإخذها بعين الاعتبار من قبل مراقب الحسابات عند التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق وعمل كل ما شأنه أن يخفض مخاطر الاكتشاف إلى المستوى المسموح به ومن ثم مخاطر أبداء الرأي غير السليم إلى حدها المسموح به ، سيجعل المراقب مطمئناً إلى الرأي الذي يبديه في خصوص القوائم المالية ، لذلك يمكن القول بأن مراقب الحسابات يستطيع أن يؤثر على مخاطر الاكتشاف والعمل على تخفيضها إلى المستوى المسموح به إذ تم دراسة وفهم طبيعة نشاط الوحدات الاقتصادية وزيادة حجم أدلة الأثبات والاجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية لأرصدة القوائم المالية .

الفصل الثالث

الجانب العملي للبحث

المبحث الأول :نبذه تعريفية مختصرة عن شركة الهلال الصناعية عينة البحث

المبحث الثاني :الدراسة التحليلية للقوائم المالية للشركة عينة البحث وتقارير مراقبي الحسابات

المبحث الثالث :الاليات المتبعه لتقدير مخاطر التدقيق

تمهيد

سيتم في هذا الفصل عرض الجانب العملي للبحث من خلال ثلاث مباحث وهي كما يأتي :-

المبحث الأول : نبذة تعريفية مختصرة عن شركة الهلال الصناعية عينة البحث .

المبحث الثاني : الدراسة التحليلية للقوائم المالية للشركة عينة البحث وتقارير مراقبي الحسابات.

المبحث الثالث : الاليات المتبعه لتقدير مخاطر التدقيق .

المبحث الأول

نبذة تعريفية مختصرة عن شركة الهلال الصناعية عينة البحث

النبذة التعريفية عن شركة الهلال الصناعية (المساهمة المختلطة)

١. تعد شركة الهلال الصناعية احد اعمدة الاقتصاد الوطنية حيث تقوم الشركة بتشغيل اعداد كبيرة من العاملين وتقوم بإنتاج سلع وخدمات مهمة للمجتمع وهي لا زالت تمثل النموذج الاقتصادي للسلع الوطنية وقد تعرضت هذه الشركة إلى تدهور بسبب ضعف الدعم المباشر من الحكومة بالإضافة لذلك اغراق السوق ببضائع متدنية النوعية والسعر كل هذه الاسباب ادت إلى تدني انتاجية الشركة.

٢. تأسست شركة الهلال الصناعية بتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٦٢ وتقع في مدينة بغداد الزعفرانية في شارع الصناعات للقطاع المختلط وبرأس مال قدرة (٨٠٠٠٠ دينار)(ثمانون الف دينار) ، وعملها التجاري هو انتاج مبردات تبخيريه بطاقة ٥٠ مبردة يومياً و٢طن من إسلاك اللحام حيث عملت الشركة في تطوير أنشطتها الإنتاجية لكي تكون الشركة الرائدة في حقل الصناعات وتوفير انتاجها لكي يغطي كافة حاجات المواطنين والدوائر كافة فقد استطاعت الشركة من تنوع انتاجها فقامت بإنتاج المنتجات الأتية (دافعات الهواء ،وابراج التبريد ،غاسلات الهواء، مصدات الرذاذ ، كرافانات) واستطاعت التغير في صناعة المبردات فأنتجت المبردات المروحية ذات الامبيرية الواطئة ، حيث استطاعت الشركة زيادة رأس مالها حيث اصبح (١٢٣٧٥٠٠٠٠٠٠) دينار (اثنا عشر مليار وثلاثمائة وخمسة وسبعون مليون دينار) مدفوعة بالكامل .

٣. تضمنت القطاعات المساهمة في رأس مال شركة الهلال الصناعية ثلاثه قطاعات حيث بلغت مساهمة القطاع العام (٣١٩٣٤٩٢٥٠٠دينار)(ثلاثة مليارات ومائة وثلاثة وتسعون مليون واربعمائة واثنان وتسعون الف وخمسمائة دينار) وبنسبة (٢٥.٨٠٦%) ومساهمة القطاع المختلط بلغت (٦٨٩٢٨٧٥٠ دينار)(ثمانية وستون مليون وتسعمائة وثمانية وعشرون الف وسبعمائة وخمسون دينار) وبنسبة (٠.٥٥٧ %) ومساهمة القطاع الخاص بلغت (٩١١٢٥٧٨٧٥٠) (تسعة مليارات ومائة واثنا عشر مليون وخمسمائة وثمانية وسبعون الف وسبعمائة وخمسون دينار)وبنسبة(٧٣.٦٣٧%).

شكل (١١) الهيكل التنظيمي لشركة الهلال الصناعية (المساهمة المختلطة)

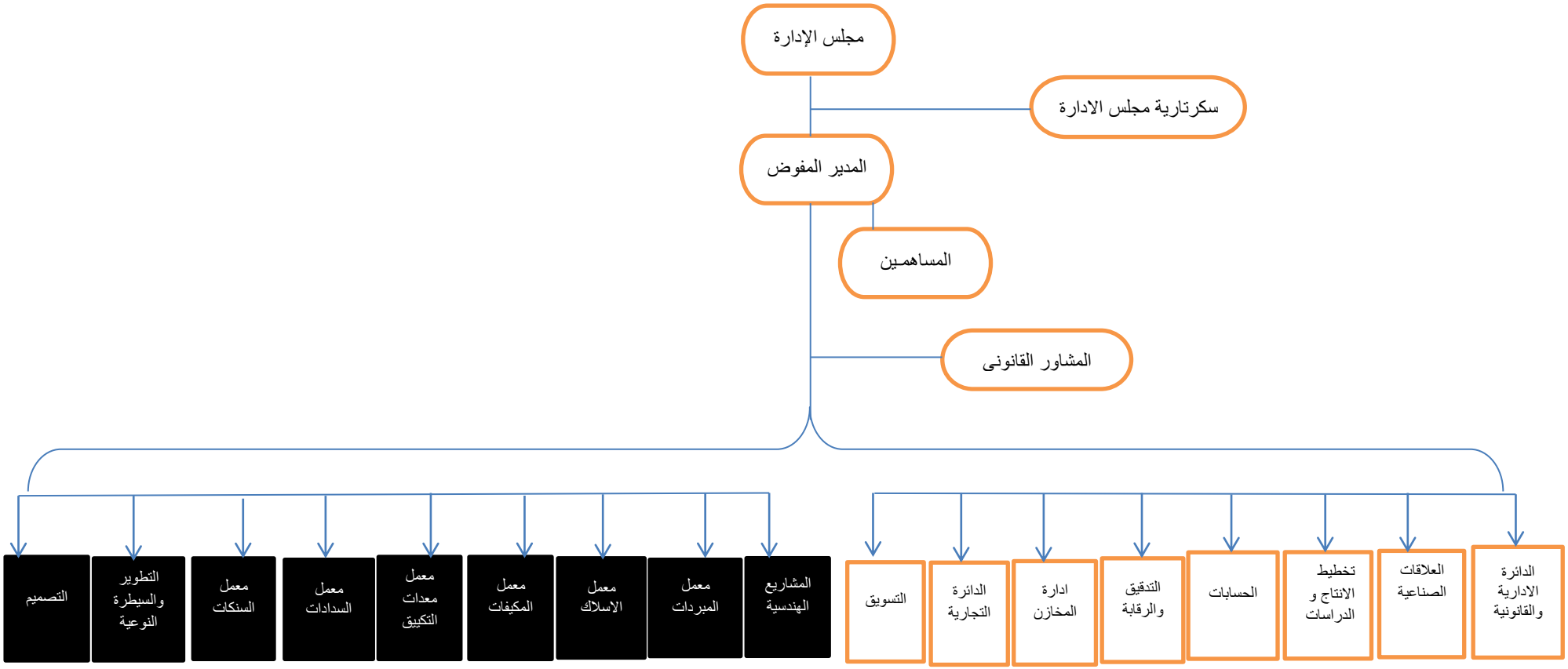

المصدر: شركة الهلال الصناعية (المساهمة المختلطة)

المبحث الثاني

الدراسة التحليلية للقوائم المالية للشركة عينة البحث وتقارير مراقبي الحسابات

4-2-1:مدى التزام الشركة بالمعايير الدولية والقواعد المحاسبية المحلية

تقوم المحاسبة المالية بتقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية وأن تكون المعلومات المقدمة ملائمة لمستخدميها وامكانية الاعتماد عليها من حيث الوثوق بها ، فيجب أن تعد وفق المبادئ المحاسبية الدولية أو المحلية ، لذلك فلنرى مدى التزام الشركة عينة البحث بالمعيار الدولي رقم "١" عرض البيانات المالية والقاعدة المحاسبية المحلية رقم(٦و٧) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق ، لذلك نبين هدف كل منهم بشكل مختصر وهي كالآتي :-

١- يهدف المعيار الدولي رقم "١" إلى عرض البيانات المالية الخاصة بجميع الأغراض العامة المعدة والمعروضة بموجب المعايير المحاسبية الدولية لضمان امكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالشركة للفترة السابقة والبيانات المالية للشركات الاخرى ويحدد هذا المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات والارشادات الخاصة بهيكلها والحد الادنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية .

٢- نصت القاعدة المحاسبية رقم"٦"على ضرورة الوضوح وإزالة جميع الوسائل الغامضة وسوء الفهم في البيانات المالية لدى مستخدمي المعلومات المالية وأن تكون جميع الإيضاحات والمعلومات المعززة كاملة وصحيحة وتتسم بالدقة والأمانة وضرورة أن تكشف البيانات المالية والمعلومات الملحقة بها الأمور المادية التي تؤثر في قناعات وتقييمات وقرارات المستخدمين .

٣- نصت القاعدة المحاسبية رقم "٧" بعرض كشف التدفق النقدي وهي كالآتي " يتم عرض التدفقات النقدية خلال الفترة المالية مبوبة حسب النشاطات الانشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والتمويلية بالشكل الذي يسمح لمستخدمي تلك القائمة بتقويم أثر تلك النشاطات على المركز المالي للشركة ومقدار المبالغ النقدية وتقويم العلاقة بين تلك النشاطات" ، وفيما يأتي عرض القوائم المالية للشركة عينة البحث للسنوات(٢٠١٢-٢٠١٣ -٢٠١٤ -٢٠١٥)

أولاً- قائمة الميزانية العمومية

جدول (٤)

الميزانية العمومية للسنوات المالية المنتهية في 12/31 من 2012 إلى 2015

التفاصيل	2012 (دينار)	2013 (دينار)	2014 (دينار)	2015 (دينار)
الموجودات				
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	١٧٨٠٩٥٩٠١	١٥٨٢٧٦٦٢١	١٥١١٢٥٨٤٠	١٤٧٥٩٨٠٤٤
الاستثمارات المالية طويلة الاجل	١١٠٩٠٧٨٧٠	١١٠٩٠٧٨٧٠	١٠٩٨٣٢٠٢٦	١١٤٤٣٥٥٤٦
مجموع الموجودات الثابتة	٢٨٩٠٠٣٧٧١	٢٦٩١٨٤٤٩١	٢٦٠٩٥٧٨٦٦	٢٦٢٠٣٣٥٩٠
الموجودات المتداولة				
المخزون	٣١٦٠٢٤٤٢٨٨	٢٦٧٨٦٠٣١١٥	٢٣٣٢٨١٥٥٨٣	٢٠٠٠٠٢٨١٠٣
اعتمادات مستنديه لشراء مواد	٩٥١٢٧٢	٩٥١٢٧٢	٩٥١٢٧٢	٩٥١٢٧٢
المدينين	٧٨٦٤١٤١١٩	٦٥١٤٨١١٣٩	٤٧١٠٢٢٠٢١٢	١٠١٥٧٩٤٤٢٦
النقود	١٧٤٦٨٤٨٨٥٢	٥٩٧٨١٦٣٨٢	١١٣٦٢٩١١٧	٤٧٢٨٩٥٠٤
مجموع الموجودات المتداولة	٥٦٩٤٤٥٨٥٣١	٣٩٢٨٨٥١٩٠٨	٧١٥٧٦١٦١٨٤	٣٠٦٤٠٦٣٣٠٥
مجموع الموجودات	٥٩٨٣٤٦٢٣٠٢	٤١٩٨٠٣٦٣٩٩	٧٤١٨٥٧٤٠٥٠	٣٣٢٦٠٩٦٨٩٥
مصادر التمويل				
مصادر لتمويل طويل الاجل				
راس المال	١٢٣٧٥٠٠٠٠٠٠	١٢٣٧٥٠٠٠٠٠٠	١٢٣٧٥٠٠٠٠٠٠	١٢٣٧٥٠٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	٦٥٤٦٨١٥٤٣	٦٥٤٦٨١٥٤٣	٨٦٥٤٦٧٢٨٠١	٨٦٥٤٦٧٢٨٠١
العجز المتراكم	(١٦٢٣٥٤٦٥٠٧٩)	(٢٠٦٢٠٣١٨١٧٠)	(٢٥٤٧٠٩٢٨٥٨١)	(٢٩١١٣١٣٤٠٥٠)
قروض مستلمة طويلة الاجل	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٧٠٠٠٠٠٠٠	٦٧٠٠٠٠٠٠٠	٦٧٠٠٠٠٠٠٠
اجمالي مصادر التمويل طويل الاجل	٢٧٩٤٢١٦٤٦٤	(٨٩٠٦٣٦٦٢٧)	٢٢٥٨٧٤٤٢٢٠	(١٣٨٣٤٦١٢٤٩)
التمويل قصير الاجل				
تخصيصات قصيرة الاجل	٥٣٣٥٣٤٩٧	٥٣٣٢٥٩٠٤	٥٣٣٢٥٩٠٤	٥٣٣٢٥٩٠٤
المصارف الدائنة	----------	----------	----------	١٨٦٧٧٤١٣٠
الدائنين	٣١٣٥٨٩٢٣٤١	٥٠٣٥٣٤٧١٢٢	٥١٠٦٥٠٣٩٢٦	٤٤٦٩٤٥٨١١٠
مجموع مصادر التمويل قصير الاجل	٣١٨٩٢٤٥٨٣٨	٥٠٨٨٦٧٣٠٢٦	٥١٥٩٨٢٩٨٣٠	٤٧٠٩٥٥٨١٤٤
مجموع مصادر التمويل	٥٩٨٣٤٦٢٣٠٢	٤١٩٨٠٣٦٣٩٩	٧٤١٨٥٧٤٠٥٠	٣٣٢٦٠٩٦٨٩٥

١- الموجودات الثابتة

لقد افصحت الشركة عن موجوداتها الثابتة على نحو اجمالي بالقيمة الدفترية في صلب الميزانية العمومية اما التفاصيل فتم عرضها في كشف ملحق بالقوائم المالية يدعى كشف الموجودات الثابتة واندثاراتها ويوضح هذا الكشف الكلفة التاريخية لكل موجود من الموجودات الثابتة في بداية السنة والتسويات خلال السنة والاندثارات خلال السنة وصولاً إلى قيمتها نهاية السنة المالية ، وكان عرض الموجودات الثابتة متفقاً مع الفقرة (٦٦-أ) من المعيار المحاسب الدولي رقم "١" المعدل عرض البيانات المالية والقاعدة المحاسبية المحلية رقم"٦".

٢-النـــقود

لقد افصحت الشركة عن النقود على نحو اجمالي في الميزانية العمومية اما تفاصيل حساب النقود فقد تم الافصاح عنها في كشف ملحق يدعى كشف النقود وهذا يتفق مع المعيار الدولي المعدل رقم "١" ومع متطلبات الفقرة (٦٦- ز) ومتفق مع الملحق رقم (١)للقاعدة المحاسبية رقم "٦" .

٣-المدينين والأرصدة المدينة الاخرى

لقد افصحت الشركة عن الذمم المدينة على نحو اجمالي بالميزانية اما التفاصيل فقد تم الافصاح عنها في كشف ملحق بالقوائم المالية يدعى كشف المدينين وهذا الكشف يتضمن كافة تفاصيل المدينين وهذا يتفق مع المعيار المحاسب الدولي المعدل رقم "١" ومستوفي لمتطلبات الفقرة (٦٦- و) من نفس المعيار ، ومتفق مع الملحق رقم (١) للقاعدة المحاسبية رقم "٦" .

٤-المخزون

لقد افصحت الشركة عن المخزون على نحو اجمالي بالميزانية العمومية اما تفاصيل مبلغ المخزون فقد تم الافصاح عنها في كشف ملحق بالقوائم المالية يدعى كشف المخزون وهذا يتفق مع المعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم "١" في الفقرة رقم (هـ) ، ومتفق مع الملحق رقم (١) للقاعدة المحاسبية رقم "٦".

٥-رأس المال

لقد افصحت الشركة عن راس المال الاسمي المدفوع في صلب الميزانية اما تفاصيله فقد تم الافصاح عنها في كشف ملحق بالميزانية يدعى كشف راس المال وهذا يتفق مع المعيار

الدولي رقم "١" المعدل ويتفق مع الفقرة (٧٤- أ) ، ومتفق مع الملحق رقم (١) للقاعدة المحاسبية رقم "٦".

٦- الاحتياطيات

لقد افصحت الشركة عن الاحتياطيات على نحو اجمالي في صلب الميزانية اما التفاصيل فقد افصحت عنها الشركة في كشف ملحق بالقوائم المالية يدعى كشف الاحتياطيات وهذا يتفق مع المعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم "١" و هو متفق مع متطلبات الفقرة (٧٤- ب)، ومتفق مع الملحق رقم (١) للقاعدة المحاسبية رقم "٦".

٧-الدائنين والأرصدة الدائنة الاخرى

لقد افصحت الشركة عن الذمم والذمم الدائنة الاخرى على نحو اجمالي في الميزانية اما تفاصيلها فقد تم الافصاح عنها في كشف ملحق بالقوائم المالية يدعى كشف الدائنين وكشف الارصدة الدائنة الاخرى وهذا يتفق مع المعيار الدولي رقم "١" ومستوفيا لمتطلبات الفقرة (٦٦- ح) من المعيار ذاته، ومتفق مع الملحق رقم (١) للقاعدة المحاسبية رقم "٦" .

ثانياً - كشف العمليات الجارية

جدول(٥)

كشف العمليات الجارية للسنوات المالية المنتهية في12/31 من 2012 إلى 2015

التفاصيل	2012 (دينار)	2013 (دينار)	2014 (دينار)	2015 (دينار)
الإيرادات الجارية				
ايرادات النشاط الجاري	٢٨٦٩٩٤٩٣٨٢	٩٤٠٩٣٦٠١٣	٦٠٨٦٧٦٠٩٤	٧٢١٠٣٣٤٤٦
فوائد وايجارات اراضي دائنة	٣٢٠٠٠٠٠٠	٥٢٢٥٠٠٠٠	١١٨٠٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠٠
ايرادات استثمارات مالية	----------	---------	----------	٤٦٠٣٥٢٠
تنزل : المصروفات الجارية				
الرواتب والاجور	٤١١٦٥١٠٥١٤	٣٨٣١٧٧٥٢٦٧	٣٨١٥٥٢٦٦٦٥	٣٠٢٧٥٤٠٣٠١
المستلزمات السلعية	١١٢٧٤٩٦٧٥٣	٢٨٠٣١٩٥٩٨	١١٨١٥٧٠٩٣	٢٠٩١٠٢٤٦٠
المستلزمات الخدمية	٥٧٥٨٣٦١٨٨	٦٠١٧٦١٢٧٥	٥٠٣٨١١٣٨١	٥٢٣٨١٥٦٢٤
مشتريات البضاعة بغرض البيع	٩١٥٠٩٩	١٣٤٧٠٥٩٥	١٩٥٨٥٦٧٦	٤٩٣٧٠٣٧
فوائد مدينة	٤١٧٠١٧٧٤٩	٣٨٨٢٧٧٧٧٧	٧٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
الاندثارات	١٢٣٠٦٩٤٦١	٢٤٦٩٧٢٣٠	٢٥٠٩٢٠٣٩	٨٤١١٠٨٩
الضرائب والرسوم	٨١٣٠٦٥٥٠	١١٤٩٧٩٥٠	١٨٣٧٣١٩٣٧	١٠٠١٢١٨٥٢
اجمالي المصاريف الجارية	٦٤٤٢١٥٢٣١٤	٥١٥١٧٩٩٦٩٢	٤٧٤٠٩٠٤٧٩١	٣٨٧٣٩٥٨٣٦٣
عجز العمليات الجارية المرحلة (الأولى)	(٣٥٤٠٢٠٢٩٣٢)	(٤١٥٨٦١٣٦٧٩)	(٤٠١٤٢٢٨٦٩٧)	(٣١١٥٣٢١٣٩٧)
تضاف : الإيرادات التحويلية والاخرى				
الايرادات التحويلية	٣٣٩٦٦٠٠	١٤٠٠٠٠	--------	--------
الايرادات الاخرى	١٢٨١٤٤٦٩٠	٢٥٧٣٢٨٢٩	٢٤٢٠٣٩٣٤	١٧٠٠٠٢٨
اجمالي الايرادات التحويلية والاخرى	١٣١٥٤١٢٩٠	٢٥٨٧٢٨٢٩	٢٤٢٠٣٩٣٤	١٧٠٠٠٢٨
تنزل : المصروفات التحويلية والاخرى				
المصروفات التحويلية عدا حساب (٣٨٤)	٦٧٢٣٧٤٠٦	١٢١٢٥٢٥٨٤	١١١٧٠٨٤٨٠	٢٦١٤٩٥٠٠
المصروفات الاخرى	١٥٨٠٤٧٦٧٠	١٣٠٨٥٩٦٥٧	٧٤٨٨٧٧١٦٨	٥٠٢٤٣٤٦٠٠
اجمالي المصروفات التحويلية والاخرى	٢٢٥٢٨٥٠٧٦	٢٥٢١١٢٢٤١	٨٦٠٥٨٥٦٤٨	٥٢٨٥٨٤١٠٠
(عجز) العمليات الجارية المرحلة (الثانية)	(٣٦٣٣٩٤٦٧١٨)	(٤٣٨٤٨٥٣٠٩١)	(٤٨٥٠٦١٠٤١١)	(٣٦٤٢٢٠٥٤٦٩)

يمثل هذا الحساب الزيادة أو النقص في المنافع الاقتصادية اثناء الفترة المحاسبية ويتضمن هذا الحساب كلاً من (الايرادات ،المصروفات ، وصافي الربح أو الخسارة) ولمعرفه مدى التزام الشركة بالمتطلبات القانونية الخاصة بالعرض والافصاح سنقوم بتحليلها وفق الاتي .

١ – الايـرادات

لقد تم عرض بنود الايرادات في صلب حساب الارباح والخسائر وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم "١" المعدل ووفقا للفقرة (٧٥) من المعيار ذاته ، اما تفاصيلها فقد تم الافصاح عنها بكشف مفصل في كشف ملحق بالقوائم المالية ،ومتفق مع الملحق رقم (١) للقاعدة المحاسبية رقم "٦" .

٢ – المـصروفات

لقد تم عرض المصروفات (حسب طبيعتها) في صلب حساب الارباح والخسائر وهذا يتفق مع متطلبات الفقرة (٧٧) من المعيار الدولي رقم "١" المعدل والفقرة (٨٣) من المعيار ذاته ، ومتفق مع الملحق رقم (١) للقاعدة المحاسبية رقم "٦".

٣– صافي الربح أو الخسارة

لقد تم عرض صافي الربح أو الخسارة في صلب حساب الارباح الخسائر وهذا العرض يتفق مع الفقرة (٧٥) من المعيار الدولي رقم "١" المعدل ومتطلبات الفقرة (٨٦– أ) من المعيار نفسه والفقرة (١٢) من القاعدة المحاسبية المحلية رقم "٦" ، هذا وقد اظهر حساب كشف العمليات الجارية وجود زيادة في العجز للسنوات من (٢٠١٢–٢٠١٣–٢٠١٤–٢٠١٥) وأن الاستمرار في تحقيق العجز في نشاط الشركة في السنوات المذكورة ادى الى زيادة العجز المتراكم حيث بلغت نسبة العجز إلى رأس المال للسنوات على التوالي (١٣١%) ، (١٦٧%)، (٢٠٦%) ، (٢٣٥ %) لذلك يتطلب تطبيق المادة (٨٦/ثانياً) من القانون رقم "٢١" لسنه ١٩٩٧ المعدل وهذا القانون يوجب (القيام بتخفيض أو زيادة رأس المال الشركة أو التوصية بتصفيتها في حال بلوغ خسائر الشركة أو ما يعادل أو ما يتجاوز ٧٥ % من رأس مالها)

ثالثا- قائمة كشف التدفق النقدي

لم تقم شركة الهلال الصناعية بإعداد قائمة كشف التدفق النقدي وتقديمها ضمن البيانات المقدمة في السنوات (٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥) في تقاريرها السنوية وهذا يعد خلافا للقاعدة المحاسبية المحلية رقم "٧" الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية والنظام المحاسبي الموحد في جمهورية العراق ويتطلب من مراقب الحسابات إعداد تقرير متحفظ بشأنها .

4-2-2:الدراسة التحليلية للبيانات المالية

يتم تطبيق الاجراءات التحليلية على شركة الهلال الصناعية لمعرفة التحريفات ذات الأثر الجوهري على القوائم المالية التي يستند إليها مراقب الحسابات والخاضعة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للشركة عينة البحث لكي يتم الحصول على الأدلة والقرائن التي تعزز رأي مراقب الحسابات في التقرير الذي يبديه وكما تساعد المراقب في تحديد الحالات غير الاعتيادية في البيانات المالية ، وقد أعتمد الباحث سنة (٢٠١٢) سنة اساس عند المقارنة مع السنوات (٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) عند تحديد الحالات الاعتيادية وغير الاعتيادية في بنود القوائم المالية .

أولاً - الموجودات الثابتة

قام الباحث بالمقارنات المالية للمعلومات فيما يخص الموجودات الثابتة وفق الاتي :-

١-مقارنة معدل دوران الموجودات الثابتة مع السنوات السابقة.

عند مقارنة معدل دوران الموجودات الثابتة للسنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) مع سنة الأساس(٢٠١٢) قد تكشف لنا مدى إدراك الادارة في استغلال موجوداتها وما نتائج هذا الاستغلال على صافي المبيعات والارباح ، ويتم حساب مقدار التغير وفق المعادلة الاتية.

القيمة في سنة المقارنة – القيمة في سنة الاساس

نسبة التغير = ——————————————— ×١٠٠%

القيمة في سنة الاساس

ويمكن بيان نتائج هذا التحليل وفق الجدول الآتي.

جدول (٦)

مقارنة معدل دوران الموجودات الثابتة للسنوات من 2012إلى 2015

السنوات / التفاصيل	2012(دينار)	2013 (دينار)	2014 (دينار)	2015 (دينار)
صافي المبيعات	٢٠١٦٢٠٧٩٠١	٧٦٣٣٥١٩٠٠	٣٨٧٦٢٢٤٠٠	١٨٧٨١٤٠٣٠
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	١٧٨٠٩٥٩٠١	١٥٨٢٧٦٦٢١	١٥١١٢٥٨٤٠	١٤٧٥٩٨٠٤٤
مقدار التغير في المبيعات	٠	(١٢٥٢٨٥٦٠٠١)	(١٦٢٨٥٨٥٥٠١)	(١٨٢٨٣٩٣٨٧١)
نسب التغير في المبيعات	٠	(%٦٢)	(%٨١)	(%٩١)
معدل دوران الموجودات الثابتة	١١.٣٢	٤.٨٢٢٩	٢.٥٦٥	١.٢٧٢٥

من خلال الجدول أعلاه يتبين وجود تقلبات غير اعتيادية ومستمرة في معدل دوران الموجودات الثابتة حيث بلغت على التوالي (١١.٣٢، ٤.٨٢٢٩ ، ٢.٥٦٥ ، ١.٢٧٢٥) للسنوات (٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) مع ملاحظة انخفاض في صافي المبيعات بشكل كبير حيث بلغ بنسبة (٦٢% ، ٨١% ، ٩١%) على التوالي بالمقارنة مع سنة الاساس (٢٠١٢)، ونظراً لاستمرار معدل الدوران في الانخفاض فهو غير ملائم وسبب ذلك هو التغيرات التي طرأت على صافي المبيعات والموجودات الثابتة بسب العلاقة العكسية بينهم، وعند الرجوع إلى القوائم المالية للشركة يتبين لنا بأنه لا يوجد تناسب في الموجودات الثابتة مع المبيعات إذ كان الانخفاض في الموجودات الثابتة بشكل قليل أما صافي المبيعات فقد انخفض بشكل كبير جداً وهذا الانخفاض يعطي مؤشراً لمراقب الحسابات عن وجود حالات غير اعتيادية على سبيل المثال تحريفات في الموجودات الثابتة ، تحريفات أو اخطاء في كلف الاضافات أو

الاستبعادات في الموجودات ، التحقق من السياسات المحاسبية المتبعة ، لذلك يتطلب من مراقب الحسابات متابعتها والوقوف على اسباب ذلك .

٢- مقارنة الكلفة التاريخية للموجودات الثابتة مع السنوات السابقة.

عند مقارنة كلف الموجودات الثابتة مع ما يقابلها في السنوات السابقة وعند الرجوع إلى القوائم للشركة عينة البحث تبين الاتي .

جدول (٧)

تحليل أرصدة الموجودات الثابتة من 2012 إلى 2015

السنوات	*الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية) (دينار)*	*مبلغ التغير في الموجودات الثابتة(دينار)*	*نسب التغير في الموجودات (%)*
2012	١٧٨٠٩٥٩٠١	٠	٠
2013	١٥٨٢٧٦٦٢١	(١٩٨١٩٢٨٠)	(%١١)
2014	١٥١١٢٥٨٤٠	(٢٦٩٧٠٠٦١)	(%١٥)
2015	١٤٧٥٩٨٠٤٤	(٣٠٤٩٧٨٥٧)	(% ١٧)

من خلال الجدول أعلاه يتبين وجود تذبذب في رصيد الموجودات الثابتة بالمقارنة مع سنة الاساس حيث بلغت نسبة الانخفاض في الموجودات الثابتة للسنوات (٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) على التوالي (١١% ، ١٥% ، ١٧%)، وهذا التذبذب يقود مراقب الحسابات إلى وجود تغيرات حاصلة في قيمة الموجودات على سبيل المثال الموجودات المحولة والمضافة مطروحاً منها الموجودات المباعة والمشطوبة لذلك يتطلب منه متابعة ذلك بشكل دقيق.

٣- مقارنة أرصدة اندثار الموجودات الثابتة ونسب الاندثار مع السنوات السابقة.

نستخدم هذا التحليل لغرض معرفة مدى ثبات الادارة في تطبيق السياسات المحاسبية في الشركة في كل عام وكما مبين في الجدول الاتي.

جدول (٨)

تحليل ارصدة الاندثار للسنوات من 2012إلى 2015

السنوات	رصيد الاندثار (دينار)	*مبلغ التغير في الاندثار (دينار)*	نسبة التغير(%)
2012	١٢٣٠٦٩٤٦١	٠	٠
2013	٢٤٦٩٧٢٣٠	(٩٨٣٧٢٢٣١)	(%٨٠)
2014	٢٥٠٩٢٠٣٩	(٩٧٩٧٧٤٢٢)	(%٨٠.٣)
2015	٨٤١١٠٨٩	(١١٤٦٥٨٣٧٢)	(%٩٣.٢)

من خلال الجدول أعلاه يتبين وجود انخفاض مستمر بشكل كبير خلال السنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) حيث بلغ بنسبة (٨٠% ،٨٠.٣ % ، ٩٣.٢ %) على التوالي ، وهذا يدل على أن الانخفاض في الموجودات الثابتة في ظل عدم ثبات نسب الاندثار يدل على عدم ثبات السياسة المحاسبية في الشركة في التعامل مع الموجودات الثابتة وكما مبين في الجدول الآتي.

جدول (٩)

قــيم ونســب الاندثار المتراكم للسنوات من 2012إلى 2015

التفاصيل	*مباني وانشاءات (دينار)*	*الآلات والمعدات (دينار)*	*وسائل نقل وانتقال (دينار)*	*عدد وقوالب (دينار)*	*أثاث واجهزة ومكاتب (دينار)*	*مجموع الاندثار المتراكم (دينار)*
2012	٦٤٨٩٨٢٧٦	٧٠٢٢٥٤٠٦٩	١٢٥١٢٤٨٨٢	٢٧٠٢٧٤٨٧	١٦١٧٣٦٧٦٧	١٠٨١٠٤١٤٨١
نسبة الاندثار	%٥	%١٠	%١٠	%١٥	%١٥	---------
2013	٧٣٠٦٢٣٨٨	٧٠٢٣٧٩٩١٩	١٤٠٩٨٩٠٥٩	٢٧٠٢٧٤٨٧	١٦٢٠١٨٥١٥	١١٠٥٤٧٧٣٦٨
نسبة الاندثار	%٥	%١٠	%١٠	%١٥	%١٥	----------
2014	٨١٢٢٦٥٠٠	٧٠٣٤٢٩٩١٩	١٥٦٨٥٣٢٣٦	٢٧٠٢٧٤٨٧	١٦١٦٥٧٢٦٥	١١٣٠١٩٤٤٠٧
نسبة الاندثار	%٥	%١٠	%١٠	%١٠	%١٥	---------
2015	٨٩٣٩٠٦١٢	٧٠٣٤٢٩٩١٩	١٥٦٨٥٣٢٣٦	٢٧٠٢٧٤٨٧	١٦١٩٠٣٩٤٣	١١٣٨٦٠٥١٩٧
نسبة الاندثار	%٥	%١٠	%١٠	%١٥	%١٥	---------

نلاحظ من الجدول اعلاه وجود ارتفاع في كلف الموجودات الثابتة للسنة (٢٠١٣) والبالغة (١٢٦٣٧٥٣٩٨٩دينار)(مليار ومائتان وثلاثة وستون مليون وسبعمائة وثلاثة وخمسون الف وتسعمائة وتسعة وثمانون دينار)عن سنة الاساس البالغة (١٢٥٩١٣٧٣٨٢دينار)(مليار ومائتان وتسعة وخمسون مليون ومائة وسبعة وثلاثون الف وثلاثمائة واثنان وثمانون دينار) وارتفاع في سنة ٢٠١٤ حيث بلغت (١٢٨١٣٢٠٢٤٧دينار)(مليار ومائتان و واحد وثمانون مليون وثلاثمائة وعشرين الف ومئتان وسبعة واربعين دينار) وارتفاع في سنة(٢٠١٥) والبالغة (١٢٨٦٢٠٣٢٤١دينار)(مليار ومائتان وستة وثمانون مليون ومائتان وثلاثة الف ومائتان و واحد واربعين دينار) ، وعند الاستفسار عن سبب ذلك تبين بأن الشركة قامت باحتساب قسط اندثار سنوي كامل للموجودات الثابتة المشترات خلال سنة(٢٠١٣) بالرغم من فترة استخدامها اقل من سنة وهذا يعتبر خلافاً للتعليمات المحددة في النظام رقم (٩) لسنة ١٩٩٤ الخاص بالاندثارات والاطفاء للقطاع الخاص والمختلط والتعاوني ، لذلك يتطلب من مراقب الحسابات اصدار تقرير متحفظ بشأنها وذلك بسبب تغير الطرق المحاسبية المستخدمة في حساب الاندثار .

٤- حساب الاستثمارات المالية طويلة الاجل

عند مقارنة الاستثمارات المالية مع ما يماثلها في السنوات السابقة وعند الرجوع إلى القوائم المالية للشركة تم اعداد الجدول الآتي.

جدول(١٠)

تحليل ارصدة الاستثمارات المالية طويلة الاجل للسنوات من 2012 إلى 2015

السنوات	*رصيد الاستثمارات المالية طويلة الاجل(دينار)*	*مقدار التغير(دينار)*	*نسبة التغير(%)*
2012	١١٠٩٠٧٨٧٠	٠	٠
2013	١١٠٩٠٧٨٧٠	٠	٠
2014	١٠٩٨٣٢٠٢٦	(١٠٧٥٨٤٤)	(%١)
2015	١١٤٤٣٥٥٤٦	٣٥٢٧٦٧٦	%٣

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن هناك تذبذباً بسيطاً في الاستثمارات المالية ففي سنة ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ حيث لا يوجد تغير في الاستثمارات وسبب ذلك عدم تحقيق الشركات المستثمرة فيها أي أرباح ، وفي سنة ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ حققت هذه الاستثمارات خسارة وزيادة بسيطة بسبب اعادة النظر في استثماراتها المالية، وحققت أرباحاً نتيجة استثماراتها في الشركة العراقية لنقل المنتوجات النفطية وشركة الخياطة الحديثة ، وبلغت الايرادات عن استثماراتها المالية في سنة ٢٠١٥ (٤٦٠٤٠٠٠ دينار) (اربعة ملايين وستمائة واربعة الاف دينار) وهذا يولد لدى مراقب الحسابات ان الزيادة والانخفاض الذي حدث لا يتسم بالأهمية النسبية لذلك يعتبره ضمن الحالات الاعتيادية .

ثانياً- الموجودات المتداولة

١- حساب المخزون

عند مقارنة أرصدة المخزون مع مثيلاتها في السنوات السابقة وعند الرجوع إلى البيانات المالية للشركة عينة البحث تبين الاتي .

جدول (١١)

تحليل حساب المخزون للسنوات من2012 إلى 2015

السنوات	*رصيد المخزون الاجمالي (دينار)*	*مقدار التغير (دينار)*	*نسب التغير (%)*
2012	٣١٦٠٢٤٤٢٨٨	٠	٠
2013	٢٦٧٨٦٠٣١١٥	(٤٨١٦٤١١٧٣)	(١٥.٣%)
2014	٢٣٣٢٨١٥٥٨٣	(٨٢٧٤٢٨٧٠٥)	(٢٦%)
2015	٢٠٠٠٠٢٨١٠٣	(١١٦٠٢١٦١٨٥)	(٣٦.٧%)

عند مقارنة نسب المخزون مع سنة الأساس في الجدول أعلاه نلاحظ حصول انخفاض في نسب المخزون حيث بلغت نسبة الانخفاض (١٥.٣%،٢٦%، ٣٦.٧%) للسنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) على التوالي ويدل الانخفاض في المخزون على تنامي نشاط الشركة أو

انخفاض المخزون يدل على احتفاظ الشركة بمخزون فائض او متقادم ، ونلاحظ بأنه عند انخفاض المخزون لم نجد زيادة في المبيعات بل انخفضت المبيعات وهذا يعطي مؤشراً لمراقب الحسابات بوجود حالات غير اعتيادية تتطلب منه متابعة حساب المخزون والقيام بإجراءات تدقيقية اضافية ومتابعة القيود في عملية التسجيل المخزني ومطابقة الموجود المخزني الفعلي مع السجلات المخزنة ، وكذلك مطابقة بطاقة المخازن مع قوائم الجرد ومع استاذ المخازن .

٢-اعتمادات مستنديه لشراء مواد

عند مقارنة الاعتمادات المستندية مع مثيلاتها في السنوات السابقة وعند الرجوع إلى القوائم المالية تبين الاتي .

جدول (١٢)

تحليل الاعتمادات المستنديه لشراء المواد للسنوات من 2012 إلى 2015

السنوات	*رصيد الاعتمادات المستنديه (دينار)*	*مقدار التغير(دينار)*	*نسبة التغير(%)*
2012	٩٥١٢٧٢	٠	٠
2013	٩٥١٢٧٢	٠	٠
2014	٩٥١٢٧٢	٠	٠
2015	٩٥١٢٧٢	٠	٠

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن رصيد الاعتمادات المستندية بقى ثابتاً ولم يتغير للسنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) وعند الرجوع إلى القوائم المالية للشركة نلاحظ بأن هذا الرصيد يمثل مبالغ مدفوعة عن اعتمادات موقوفة ومدورة تعود إلى ما قبل سنة ١٩٩٠ ، لذلك يستنتج مراقب الحسابات بأن هذه الحالة اعتيادية لأنه يمثل من رصيد الموجودات المتداولة ما نسبته٠.٠٣% وهو يمثل نسبه شبه المعدومة من رصيد الموجودات المتداولة ولا تتسم بالأهمية النسبية .

٣- حساب النقود

عند مقارنة ارصدة النقود مع مثيلاتها في السنوات السابقة وبالرجوع إلى القوائم المالية للشركة عينة البحث تبين الاتي .

جدول (١٣)

تحليل حساب النقود للسنوات من 2012 إلى 2015

السنوات	رصيد النقود الإجمالي (دينار)	مقدار التغير (دينار)	نسبة التغير (%)
2012	١٧٤٦٨٤٨٨٥٢	٠	٠
2013	٥٩٧٨١٦٣٨٢	(١١٤٩٠٣٢٤٧٠)	(%٦٦)
2014	١١٣٦٢٩١١٧	(١٦٣٣٢١٩٧٣٥)	(%٩٣)
2015	٤٧٢٨٩٥٠٤	(١٦٩٩٥٥٩٣٤٨)	(%٩٧)

عند مقارنة نسب التغير في النقدية من خلال الجدول اعلاه نلاحظ حصول انخفاض كبير جداً في رصيد النقدية حيث بلغ بنسبة (٦٦% ، ٩٣% ، ٩٧%)عند المقارنة مع سنة الاساس ٢٠١٢ للسنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) على التولي وإن سبب هذه التقلبات هو حدوث تغير في كمية وإسعار المنتجات خلال تلك السنوات ، بالإضافة لذلك انخفاض الانتاج الفعلي للشركة وارتفاع الرواتب والاجور والمخصصات حيث بلغت على التوالي للسنوات المذكورة (٣٨٣١٧٧٥٢٦٦ دينار)(ثلاثة مليارات وثمانمائة وواحد وثلاثون مليون وسبعمائة وخمسة وسبعون الف ومائتان وستة وستون دينار) ، (٣١٩٥٤١٠١١١ دينار) (ثلاثة مليارات و مائة وخمسة وتسعون مليون واربعمائة وعشرة الف ومائة واحدى عشر دينار) ، (٣٠٢١٧٨٠٣٠١)(ثلاثة مليارات و واحد وعشرون مليون وسبعمائة وثمانون الف وثلاثمائة و واحد دينار) ، *وهذا يولد لدى مراقب الحسابات وجود تقلبات غير اعتيادية في رصيد النقدية ، لذلك يتطلب منه متابعة رصيد النقدية والوقوف على حالات الانخفاض الكبير في رصيد النقدية .*

٤- حساب المدينين

عند مقارنة رصيد المدينين مع ما يقابلها من السنوات السابقة وعند الرجوع إلى القوائم المالية للشركة تم أعداد الجدول الآتي:-

جدول (١٤)

تحليل حساب المدينين للسنوات من 2012إلى 2015

السنوات	رصيد المدينين الاجمالي (دينار)	مقدار التغير(دينار)	نسب التغير (%)
2012	٧٨٦٤١٤١١٩	٠	٠
2013	٦٥١٤٨١١٣٩	(١٣٤٩٣٢٩٨٠)	(% ١٧)
2014	٤٧١٠٢٢٠٢١٢	٤٠٥٨٧٣٩٠٧٣	%٦٢٣
2015	١٠١٥٧٩٤٤٢٦	(٣٦٩٤٤٢٥٧٨٦)	(%٧٨)

نلاحظ من الجدول اعلاه إن رصيد المدينين قد انخفض في سنة (٢٠١٣) بنسبة (١٧%) عن سنة (٢٠١٢) وفي سنة (٢٠١٤) حصل ارتفاع كبير في حساب المدينين بلغ بنسبة (٦٢٣%) ثم انخفضت هذه الزيادة إلى نسبة (٧٨ %) في سنة (٢٠١٥) وهذا التذبذب في نسب الزيادة والانخفاض في المدينين تثير الشكوك لدى مراقب الحسابات وخاصه في سنة (٢٠١٥) عندما انخفض رصيد المدينين من (٤٧١٠٢٢٠٢١٢ دينار) (اربعة مليارات وسبعمائة وعشره مليون ومائتان وعشرون الف ومائتان واثنا عشر دينار) إلى (١٠١٥٧٩٤٤٢٦دينار) (مليار وخمسة عشر مليون وسبعمائة واربعة وتسعون الف واربعمائة وستة وعشرون دينار) وهذا الانخفاض يدل على تسديد المدينين للمبالغ التي بذمتهم إلى الشركة فهذا المبلغ المستلم لم يزيد من رصيد النقدية وهو مبلغ (٣٦٩٤٤٢٥٧٨٦ دينار) (ثلاثة مليارات وستمائة واربعة وتسعون مليون واربعمائة وخمسة وعشرون الف وسبعمائة وستة وثمانون دينار) ، ومن خلال التحليلات اتضح للباحث عدم قيام الوحدة موضوع الدراسة بالفصل بين المبيعات النقدية والآجلة في سجلاتها ، بالإضافة لذلك عدم استخدام الوحدة عينة البحث مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بسبب أن حساب العملاء يتضمن عدة أمور مثل اختلاف الأسعار بين المخطط والفعلي واختلاف قراءات

العـدادات بيـن الوحـدة الاقتصـادية والعمـلاء والمبيعـات الآجلـة ، وهذا مـا يثيـر شكوك مراقب الحسابات حول وجود حالات غير اعتيادية تتطلب منة بذل جهود اضافية للوقوف على اسباب ذلك .

٥- مقارنة نسبة رصيد المدينين إلى المبيعات

عند مقارنة نسبة رصيد المدينين إلى المبيعات وعند الرجوع إلى القوائم المالية للشركة تم اعداد الجدول التالي :-

جدول (١٥)

تحليل رصيد المدينين إلى المبيعات للسنوات من 2012 إلى 2015

السنوات	*رصيد المدينين الاجمالي (دينار)*	*رصيد المبيعات (دينار)*	*نسبة التغير(%)*
2012	٧٨٦٤١٤١١٩	٢٠١٦٢٠٧٩٠١	%٣٩
2013	٦٥١٤٨١١٣٩	٧٦٣٣٥١٩٠٠	%٨٥
2014	٤٧١٠٢٢٠٢١٢	٣٨٧٦٢٢٤٠٠	%١٢١٥
2015	١٠١٥٧٩٤٤٢٦	١٨٧٨١٤٠٣٠	%٥٤١

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ حصول زيادة في رصيد المدينين مع انخفاض في صافي المبيعات، عند المقارنة فقد ارتفعت نسبة المدينين إلى المبيعات للسنوات حيث بلغ بنسبة (٣٩%،٨٥% ، ١٢١٥% ، ٥٤١%) للسنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٣ -٢٠١٤- ٢٠١٥) على التوالي مما يولد لمراقب الحسابات وجود تقلبات غير اعتيادية في تلك الزيادة وعند الرجوع الى القوائم المالية والتقارير الاخرى تبين وجود أرصدة مدينة ومخالفه لطبيعتها المحاسبية ، بالإضافة لذلك وجود ارصدة موقوفة ومدورة تعود إلى فترات سابقة ولم تتخذ الشركة الاجراء المناسب بحقها.

ثالثاً - تحليل مصادر التمويل طويل الاجل

١- حساب رأس المال

خلال مقارنة حساب رأس المال مع ما يماثله في السنوات السابقة وعند الرجوع إلى القوائم المالية للشركة تم إعداد الجدول الآتي .

جدول (١٦)

تحليل حساب رأس المال للسنوات من 2012 إلى 2015

السنوات	*رصيد رأس المال (دينار)*	*مقدار التغير (دينار)*	*النسبة التغير(%)*
2012	١٢٣٧٥٠٠٠٠٠٠	٠	٠
2013	١٢٣٧٥٠٠٠٠٠٠	٠	٠
2014	١٢٣٧٥٠٠٠٠٠٠	٠	٠
2015	١٢٣٧٥٠٠٠٠٠٠	٠	٠

من خلال التحليل نلاحظ بأن رصيد رأس المال لم يتغير خلال السنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) عند المقارنة مع سنة الاساس ، مما يستنتج مراقب الحسابات بأن هذا الرصيد لا توجد فيه حالات غير اعتيادية .

٢- حساب الاحتياطيات

عند مقارنة حساب الاحتياطيات مع ما يماثله في السنوات السابقة وعند الرجوع إلى القوائم المالية للشركة تم اعداد الجدول الآتي.

جدول (١٧)

تحليل حساب الاحتياطيات للسنوات من 2012إلى 2015

السنوات	رصيد الاحتياطيات الاجمالي (دينار)	مقدار التغير (دينار)	نسبة التغير(%)
2012	٦٥٤٦٨١٥٤٣	٠	٠
2013	٦٥٤٦٨١٥٤٣	٠	٠
2014	٨٦٥٤٦٧٢٨٠١	٧٩٩٩٩٩١٢٥٨	%١٢٢٢
2015	٨٦٥٤٦٧٢٨٠١	٧٩٩٩٩٩١٢٥٨	%١٢٢٢

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ حصول زيادة كبير في رصيد الاحتياطيات في سنة ٢٠١٤ و٢٠١٥ حيث بلغت (٧٩٩٩٩٩١٢٥٨ دينار)(سبعة مليارات وتسعمائة وتسعه وتسعون مليون وتسعمائة و واحد وتسعون الف ومائتان وثمانية وخمسون دينار) وبنسبة زيادة بالمقارنة مع سنة الاساس بلغت (١٢٢٢ %) ومن خلال الاستفسار عن هذه الزيادة تبين بانها أرباح بيع العقار المرقم (١٦١ /١٦٥) في منطقة البتاوين وتم أضافته بأكمله إلى الاحتياطيات لغرض استخدامه في التوسعات واطفاء العجز المتراكم بموجب النسب المحددة بموجب قانون الشركات العراقي رقم "٢١" لسنة ١٩٩٧ المعدل في المادتين رقم (٧٣ و٧٤) منه حيث نصت المادة "٧٣" (يستخدم الاحتياطي لأغراض التوسعات وتطوير اعمال الشركة وتحسين اوضاع العاملين فيها ،ويستخدم الاحتياطي في الوفاء بديون الشركة ولكن بشرط أن لا يتجاوز المبلغ المدفوع للتسديد (٥٠%) من الاحتياطي ويخضع أي مبلغ يتجاوز تلك النسبة إلى موافقة المسجل) .

ونصت المادة "٧٤" (يتم استقطاع ٥% كاحتياطي إلزامي على أن يبلغ ٥٠% من رأس المال المدفوع ويجوز الاستمرار في الاستقطاع ولكن بقرار من الهيئة العامة بما لا يتجاوز (١٠٠%) من حساب رأس المال ، اما المتبقي فيوزع على الاعضاء حسب النسب المتفق عليها في عقد الشركة) ، لذلك يستنتج مراقب الحسابات بأن هذه الحالة اعتيادية وقانونية ولا تعتبر في حدود الاهمية النسبية وذلك لأنها مسترشدة بتعليمات

قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم "٢١" لسنة ٢٠١٣، ويمكن بيان مكونات الاحتياطيات وكما في الجدول الآتي .

جدول (١٨)

مكونات الاحتياطيات للسنوات من 2012إلى 2015

السنوات / التفاصيل	2012 (دينار)	2013 (دينار)	2014 (دينار)	2015 (دينار)
احتياطي استبدال الموجودات الثابتة	٦٥١٤١٩٦٠١	٦٥١٤١٩٦٠١	٦٥١٤١٩٦٠١	٦٥١٤١٩٦٠١
احتياطيات متنوعة	٣٢٦١٩٤٢	٣٢٦١٩٤٢	٣٢٦١٩٤٢	٣٢٦١٩٤٢
احتياطي المكاسب الرأسمالية	------	------	٧٩٩٩٩٩١٢٥٨	٧٩٩٩٩٩١٢٥٨
اجمالي الاحتياطي	٦٥٤٦٨١٥٤٣	٦٥٤٦٨١٥٤٣	٨٦٥٤٦٧٢٨٠١	٨٦٥٤٦٧٢٨٠١
نسبة التغير	٠	٠	%١٢٢٢	%١٢٢٢

٣-حساب القروض طويلة الاجل

عند مقارنة حساب القروض طويلة الاجل مع ما يماثله من السنوات السابقة وعند الرجوع إلى القوائم المالية للشركة تم اعداد الجدول الآتي.

جدول (١٩)

تحليل حساب القروض طويلة الأجل للسنوات من 2012إلى 2015

السنوات	رصيد القروض طويلة الاجل (دينار)	مقدار التغير (دينار)	نسب التغير(%)
2012	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٠	٠
2013	٦٧٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	%١١
2014	٦٧٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	%١١
2015	٦٧٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	%١١

نلاحظ من الجدول أعلاه وعند المقارنة مع رصيد القروض طويلة الاجل مع السنوات السابقة وجود ارتفاع بنسبة ١١% على مدار السنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) وعند رجوعنا إلى التقارير المالية للشركة تبين بأن الشركة قامت باقتراض مبلغ قدرة (٦ مليار دينار) من المصرف الصناعي فرع الزعفرانية وبفائدة تقدر (٨%) سنوياً يسدد هذا المبلغ بأقساط سنوية ، وكان الهدف من هذا القرض هو لغرض توفير مستلزمات الانتاج وتشغيل الخطوط الانتاجية ولم تقم الشركة في تسديد مبلغ القرض في الموعد المحدد وقامت الشركة بعد ذلك بزيادة مبلغ القرض بـ(١مليار دينار) وبنسبة فائدة قدرها (٧%) وكان الهدف منه تشغيل الخطوط الانتاجية المتوقفة ، ولم تقم الشركة بتسديد القروض علماً أن المصرف الصناعي/ فرع الزعفرانية قد اكد في كتابه المرقم(١٥٤) بضرورة تأدية الشركة ما بذمتها من التزامات تجاه المصرف حيث إن عدم التسديد يحمل الشركة الغرامات التأخيرية إضافة إلى ذلك قيام المصرف باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الشركة لاسترداد مبلغ القرض ، بالإضافة لذلك فأن الشركة لم تقم باستغلال القرض للأغراض المخصصة المحددة له وإنما تم استخدامه في تسديد الرواتب وأجور النقل وتسديد مستحقات بعض المجهزين ، لذلك يستنتج مراقب الحسابات بأن هذه الحالات غير اعتيادية يتطلب منه المزيد من الإجراءات.

رابعاً- تحليل مصادر التمويل قصير الاجل

١- حساب الدائنين

يمكن بيان اثر التغيرات التي طرأت على رصيد الدائنين عند المقارنة مع سنة الاساس وعند الرجوع إلى القوائم المالية للشركة تم إعداد الجدول الاتي .

جدول (٢٠)

تحليل حساب الدائنين للسنوات من 2012 إلى 2015

السنوات	رصيد الدائنين الاجمالي (دينار)	مقدار التغير عند المقارنة (دينار)	نسبة التغير (%)
2012	٣١٣٥٨٩٢٣٤١	٠	٠
2013	٥٠٣٥٣٤٧١٢٢	١٨٩٩٤٥٤٧٨١	%٦٠
2014	٥١٠٦٥٠٣٩٢٦	٧١١٥٦٨٠٤	% ١,٤
2015	٤٤٦٩٤٥٨١١٠	(٦٣٧٠٤٥٨١٦)	(%١٢)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن رصيد الدائنين في سنة (٢٠١٣) قد أرتفع بنسبه(٦٠%) بالمقارنة مع سنة (٢٠١٢) وفي سنة(٢٠١٤) ارتفع رصيد الدائنين بسنبة (١,٤%)عن سنة (٢٠١٣) وانخفض في سنة (٢٠١٥) إلى (١٢%) بالمقارنة مع سنة (٢٠١٤) ، كل هذه التذبذبات تقود مراقب الحسابات عن وجود حالات غير اعتيادية في رصيد الدائنين يتطلب منه إجراء عمليات تدقيقية اضافية ، وعند الرجوع إلى التقارير المالية للشركة تبين وجود ارصدة دائنة مخالفة لطبيعتها المحاسبية بلغت (١٥٦٣٧٧٠٠٠دينار) (مائة وسته وخمسون مليون وثلاثمائة وسبعه وسبعون الف دينار) ولم تتخذ الادارة الأجراء المناسب بحقها علماً أن سبب المخالفة اخطاء في التبويب والتسويات القيديه ، ووجود ارصدة دائنة موقوفة ومدورة تعود إلى سنوات سابقة بلغت (٢٨٤٥٧٣٨٠٠٠دينار) (ملياران وثمانمائة وخمسة واربعون مليون وسبعمائة وثمانية وثلاثون الف دينار) في سنة (٢٠١٥)، لذلك يتطلب من مراقب الحسابات الوقوف على اسباب هذه الزيادة في رصيد الدائنين.

٢- حساب التخصيصات قصيرة الاجل

عند مقارنة رصيد التخصيصات قصيرة الاجل مع سنة الاساس وعند الرجوع إلى القوائم المالية تم اعداد الجدول الآتي.

جدول (٢١)

تحليل حساب التخصيصات قصيرة الاجل للسنوات من 2012 إلى 2015

السنوات	رصيد التخصيصات قصيرة الاجل(دينار)	مقدار التغير (دينار)	نسبة التغير(%)
2012	٥٣٣٥٣٤٩٧	٠	٠
2013	٥٣٣٢٥٩٠٤	(٢٧٥٩٣)	(%١)
2014	٥٣٣٢٥٩٠٤	(٢٧٥٩٣)	(%١)
2015	٥٣٣٢٥٩٠٤	(٢٧٥٩٣)	(%١)

نلاحظ من الجدول اعلاه ومن خلال المقارنة مع سنة الاساس بأن حساب التخصيصات قد انخفض بنسب صغيرة جداً أذ بلغت على التوالي للسنوات(٢٠١٣ ، ٢٠١٤، ٢٠١٥)(١% ، ١% ، ١%) ، وعند رجوعنا للتقارير المالية للشركة تبين بأن رصيد التخصيصات كان محتسباً من سنوات سابقة ومدوراً بمبلغ قدره (٥٣٣٥٣٤٩٧ دينار)(ثلاثة وخمسين مليون وثلاثمائة وثلاثة وخمسون الف واربعمائة وسبعة وتسعون دينار) وتم زيادته بملغ قدره (٢٧٥٩٣ دينار)(سبعه وعشرين الف وخمسمائة وثلاثة وتسعون دينار) عن مخصص مصروفات شراء في سنة (٢٠١٢) واصبح اجمالي المبلغ في السنة ذاتها (٥٣٣٥٣٤٩٧)(ثلاثة وخمسين مليون وثلاثمائة وثلاثة وخمسون الف واربعمائة وسبعة وتسعون دينار) ، ويستنتج مراقب الحسابات بأن رصيد التخصيصات لا توجد فيه حالات غير اعتيادية تتطلب منة القيام بإجراءات تدقيقية اضافية .

خامساً – حساب إيرادات النشاط الجاري

عند مقارنة ايرادات النشاط الجاري مع سنة الاساس وعند الرجوع إلى القوائم المالية للشركة تم إعداد الجدول الآتي .

جدول (٢٢)

تحليل حساب إيرادات النشاط الجاري للسنوات من 2012إلى 2015

السنوات	ايرادات النشاط الجاري (دينار)	مقدار التغير(دينار)	نسبة التغير(%)
2012	٢٨٦٩٩٤٩٣٨٢	٠	٠
2013	٩٤٠٩٣٦٠١٣	(١٩٢٩٠١٣٣٦٩)	(٦٧%)
2014	٦٠٨٦٧٦٠٩٤	(٢٢٦١٢٧٣٢٨٨)	(٧٩%)
2015	٧٢١٠٣٣٤٤٦	(٢١٤٨٩١٥٩٣٦)	(٧٥%)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ بأن رصيد ايرادات النشاط الجاري قد انخفض بنسب متفاوتة إذ بلغ بنسبة (٦٧% ، ٧٩% ، ٧٥%) للسنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) على التوالي بالمقارنة مع سنة الاساس وعند الرجوع إلى القوائم المالية للشركة والتقارير الاخرى تبين لنا عدة إشكاليات نذكر الاهم منها وهي كالآتي :-

١. عدم قيام الشركة في التخطيط لإنتاج بعض المنتجات مثل (سنكيات المطابخ ، الكرفانات ، السدادات ، المعدات المنزلية ، معدات التكييف) وقد بررت الشركة سبب توقف هذه المعامل عن الانتاج بسبب ارتفاع كلف المواد الاولية الداخلة في الانتاج وعدم توفر السيولة النقدية اللازمة لإنتاج تلك المنتجات .
٢. انخفاض خطة تحقيق المبيعات للشركة (هياكل المبردات الهواء ذات الحجم الصغير حيث بلغت نسب الانخفاض (٧% ، ٣٩ %) على التوالي في سنة (٢٠١٣) وانخفضت منتوجات الشركة (هياكل ومبردات الهواء ، ومبردات الهواء ذات الحجم الصغير ، واسلاك اللحام) حيث بلغ بنسبة (٥% ، ٢% ، ١٥ %)على التوالي لسنة (٢٠١٤)، وانخفضت منتوجات الشركة (هياكل ومبردات الهواء) بنسب (٦% ، صفر) على التوالي في سنة(٢٠١٥)، كل هذه التقلبات في الانخفاضات في المبيعات وعدم التخطيط الانتاج لبعض المنتجات بالإضافة لذلك ارتفاع المصاريف الجارية وخاصة حسابي الرواتب والأجور والمستلزمات الخدمية كل

ذلك يدفع بمراقب الحسابات عن وجود حالات غير اعتيادية ، ولبيان تفاصيل مكونات ايرادات النشاط الجاري للشركة تم اعداد الجدول الآتي .

جدول (٢٣)

مكونات ايراد النشاط الجارية للسنوات من 2012 إلى 2015

السنوات / التفاصيل	2012 (دينار)	2013 (دينار)	2014 (دينار)	2015 (دينار)
أيراد الانتاج السلعي	١٨٧١٢٦٩٢٠٦	٢٤٥٨٤٨٨٣١	٣٣٢٨٥٠٠١	(٣٨٧٣٣٨٨٨)
أيراد النشاط التجاري	٣٨٩٢٥٧٤٥٥	٢٨٩٨٧٠٨٥٧	٦٨٤٢٧٩٨٩	١١٥٢٥١٢١
أيراد النشاط الخدمي	٥٤٩٠٥٨١٠٠	٢٦٦٤٧٨٢٧٥	٤٣٣٩٦٣١٠٤	٧٤٨٢٤٢٢١٣
ايراد التشغيل للغير	٦٠٣٦٤٦٢١	١٣٨٦٦٣٠٥٠	٧٣٠٠٠٠٠٠	----------
كلف الادوات الاحتياطية المصنعة	----------	٧٥٠٠٠	----------	----------
المجموع	٢٨٦٩٩٤٩٣٨٢	٩٤٠٩٣٦٠١٣	٦٠٨٦٧٦٠٩٤	٧٢١٠٣٣٤٤٦

سادساً – التناسق في الهيكل التمويلي

يتمكن مراقب الحسابات من خلال استخدامه نسب التناسق في معرفة مصادر التمويل للشركة ومدى الاعتماد عليها سواء كانت داخلية أم خارجية ويستطيع المراقب أن يقدم مؤشراً أولياً على قدرة الشركة في تمويل استثماراتها من المصادر الذاتية وتوفر أيضاً المعلومات لدى مراقب الحسابات عن مدى كفاءة استخدام الاموال في الشركة وعند رجوعنا إلى القوائم المالية للشركة تم إعداد الجدول الآتي:-

جدول (٢٤)

تناسق الهيكل التمويلي للسنوات من 2012إلى 2015

السنوات	مصادر التمويل طويل الأجل (%)	مصادر التمويل قصير الأجل (%)	المجموع (١٠٠%)
2012	%٤٦.٧	%٥٣.٣	%١٠٠
2013	(%٢١)	%١٢١	%١٠٠
2014	%٣٠	%٧٠	%١٠٠
2015	(%٤٢)	%١٤٢	%١٠٠

من خلال تحليل مصادر التمويل طويل الأجل وقصير الأجل في الجدول اعلاه نلاحظ اعتماد الشركة على مصادر التمويل قصير الاجل اذ كانت النسب (٥٣.٣% ، ١٢١% ، ٧٠% ، ١٤٢ %) للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥) على التوالي ، نستنتج وجود ضعف مالي للشركة وهذا ما يثير قلق الدائنين والمستثمرين بأن الشركة غير قادرة على تسديد الالتزامات قصيرة الاجل التي عليها ، ولتقييم الهيكل التمويلي بشكل أوسع والذي يتم فيه توضيح العناصر المكونة للهيكل التمويلي والوزن النسبي لكل عنصر خلال السنوات (٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥) تم إعداد الجدول الآتي.

الجدول(٢٥)

التناسق في عناصر الهيكل التمويلي للسنوات من 2012إلى 2015

السنوات / التفاصيل	2012(%)	2013 (%)	2014(%)	2015(%)
رأس المال	%٢٠٦.٩	%٢٩٤.٧	%١٦٦.٨	%٣٧٢
الاحتياطي المتراكم	%١٠.٩	%١٥.٩	%١١٦.٦	%٢٦٠
العجز المتراكم	(%٢٧١)	(%٤٩١)	(%٣٤٣)	(%٨٧٥)

قروض مستلمة طويلة الاجل	%١٠٠	%١٥٩.٥	%٩٠	%٢٠١.٣
التخصيصات قصيرة الاجل	%.٩	%١	%.٧	%١.٦
المصارف الدائنة	----	------	-----	%٥.٧
الدائنين	% ٥٢.٣	%١١٩.٩	%٦٨.٩	%١٣٤.٤
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح بأن الشركة تواجه ضعفاً مالياً حيث أن رأس المال للسنوات (٢٠١٢- ٢٠١٣- ٢٠١٤-٢٠١٥) بلغ بنسبة على التوالي (٢٠٦.٩ % ، ٢٩٤.٧ % ، ١٦٦.٨ % ، ٣٧٢%) والاحتياطي (١٠.٩%، ١٥.٩%، ١١٦.٦% ، ٢٦٠%)على التوالي ونلاحظ بأن تم تأكله بالعجز المتراكم الذي بلغ ذروته للسنوات على التوالي (٢٧١%)،(٤٩١%) ،(٣٤٣%) ،(٨٧٥%) ولتغطية العجز تم الاعتماد على مصادر التمويل وبنسب كبيرة على الدائنين حيث بلغت على التوالي (٥٢.٣%، ١١٩.٩%،٦٨.٩، ١٣٤.٤%) وحصول ارتفاع وانخفاض متفاوت في نسب الدائنين وكذلك القروض المستلمة (الطويلة الاجل والقصيرة) ولتغطية العجز المتراكم الذي بلغ ذروته في سنة (٢٠١٥) تم سحب مبلغ (١٨٦٧٧٤١٣٠دينار)(مائه وستة وثمانين مليون وسبعمائة واربعه وسبعون الف ومائة وثلاثون دينار) من مصرف الشمال للتمويل خلافاً لطبيعته حيث ظهر دائناً نتيجةً تحرير صكوك بأكثر من قيمة الرصيد بموجب السجلات وهو يمثل(٥.٧ %) من مصادر التمويل وجميع هذه التذبذبات تولد لمراقب الحسابات وجود حالات غير اعتيادية في الهيكل التمويلي للشركة .

سابعاً- التناسق في الموجودات

لتقييم التناسق في الموجودات من قبل مراقب الحسابات ولكل نوع من انواع الموجودات وعند الرجوع إلى القوائم المالية للشركة تم إعداد الجدول الآتي:-

جدول (٢٦)

تناسق الموجودات للسنوات من 2012 إلى 2015

السنوات	الوزن النسبي للموجودات الثابتة(%)	الوزن النسبي للموجودات المتداولة(%)	المجموع(١٠٠%)
2012	%٥	%٩٥	%١٠٠
2013	%٦.٥	%٩٣.٥	%١٠٠
2014	%٣.٥	%٩٦.٥	%١٠٠
2015	% ٨	%٩٢	%١٠٠

من خلال الجدول أعلاه يتبين بأن الاستثمار في الموجودات المتداولة قد بلغ بنسبة (٩٥% ،٩٣.٥% ، ٩٦.٥ % ، ٩٢%) للسنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) على التوالي ويلاحظ انخفاض في نسب الموجودات الثابتة وهذا يعطي مؤشراً غير جيداً على حسن استخدام الموجودات الثابتة ، إذ انها تمثل المكون الرئيس للإيرادات في الشركات الصناعية ، ومن خلال تحليل رصيد الإيرادات تبين للباحث بأن الايرادات قد انخفضت بنسب كبيرة خلال نفس السنوات وهذا يولد لدى مراقب الحسابات وجود حالات غير اعتيادية تتطلب منة القيام بإجراءات تدقيقية تفصيلية ، والجدول التفصيلي الاتي يبين الوزن النسبي للهيكل الاستثماري .

جدول (٢٧)

الوزن النسبي للهيكل الاستثماري للسنوات من 2012إلى 2015

السنوات / التفاصيل	2012(%)	2013 (%)	2014 (%)	2015 (%)
الموجودات الثابتة	%٢.٩	%٣.٧٧	%٢	%٤.٤٣
استثمارات مالية طويلة الاجل	%١.٨	%٢.٦	%١.٤٨	%٣.٤٤
المخزون	%٥٢.٨	%٦٣.٩	%٣١.٤٥	%٦٠.١٤
الاعتمادات المستندية	%.٠٢	%.٠٣	%.٠١	%.٠٣
المدينين	%١٣.٤٨	%١٥.٥	%٦٣.٥٢	%٣٠.٥٤
النقود	%٢٩	%١٤.٢	%١.٥٤	%١.٤٢
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

استناداً على ما سبق استطعنا من خلال استخدام الإجراءات التحليلية في العمل التدقيقي من تحديد الحالات الاعتيادية والحالات غير الاعتيادية التي تثير شكوك مراقب الحسابات فعند استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة التدقيق ونظراً لما تحتويه من مؤشرات مهمة تسهم في تخفيض الوقت المخصص لإنجاز عملية التدقيق ومن ثم تحقيق الهدف من عملية التدقيق وبأداء فعال وجودة عالية ، بالإضافة لذلك تخفيض الكلفة في اكتشاف الاخطاء في القوائم المالية، وتمييز الحالات غير الاعتيادية عن الاعتيادية وهذا ما يسهل لمراقب الحسابات من اكتشافها ، وتعد النتائج التي يتم الحصول عليها من تطبيق تلك الإجراءات دليل اثبات وقرينة تتيح للمراقب استخدامها لدعم رأيه الذي يبديه في القوائم المالية .

4-2-3: تطبيق المعيار الدولي رقم ٣٢٠ (الاهمية النسبية في التدقيق)

من خلال تحديد الحالات غير الاعتيادية في بنود القوائم المالية سنقوم بتطبيق المعيار الدولي رقم "٣٢٠" من اجل تحديد الحالات الهامة من عدمه في بنود الميزانية العمومية باعتبار أن معظم التحريفات التي تقع في قائمة كشف الدخل لها نفس التأثير على قائمة الميزانية العمومية بسب طبيعة نظام التسجيل الخاص بالقيد المزدوج ، بالإضافة إلى ذلك غالباً ما تكون حسابات الميزانية أقل عدداً من حسابات قائمة الدخل وأن أغلب المراقبين يخضعون الميزانية العمومية إلى إجراءات تدقيقية بشكل موسع ، لذلك تعد القوانين والأنظمة والقواعد ذات تأثير كبير على الحكم الشخصي لمراقب الحسابات فكلما كانت القوانين صارمة فإنها تؤدي إلى تقليل الحكم الشخصي لمراقب الحسابات وتقليل الأخطاء المرتكبة وقد تكون تلك الأخطاء كبيرة من قبل معدي القوائم المالية في حالة ضعف في أنظمتها الداخلية والرقابية ، لذلك لا وجود لأساس محدد وثابت في قياس مادية الخطر من عدمه ، ولكن توجد ارشادات محددة من قبل شركات التدقيق العالمية بهدف توجيه دقة عملية التدقيق ومن هذه الأسس المستخدمة في تحديد مدى الاهمية النسبية (صافي المبيعات ، صافي الربح قبل الضريبة ، اجمالي الاصول) ، اما حدود الاهمية النسبية فمنهم من يضع (٥-١٠) و(٣-٨) و(٢.٧ – ١٠) ، لذلك نعتمد في تحديد الأهمية النسبية للحد الأدنى على (٥%) والحد الأعلى (١٠%) باعتبارها منظمات تسعى للربح ، وذلك لتحقيق قناعة عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية ، علماً أنه لا تتحقق العدالة المطلقة إلا إذا قام مراقب الحسابات بتدقيق كامل (١٠٠%) وهذا يحتاج إلى كلفة عالية ووقت طويل وجهد أكبر.

أولاً: تحديد الحدود الدنيا والعليا للأخطاء للبنود للسنوات(2013-2014-2015)

يتم تحديد الحدود الدنيا والعليا للأخطاء من خلال المعادلتين الاتيتين.

الحد الأدنى للأخطاء = رصيد البند ×نسبة الحد الادنى (٥%)

الحد الأعلى للأخطاء = رصيد البند× نسبة الحد الأعلى (١٠%)

جدول (٢٨)

الحدود الدنيا والعليا للأخطاء للبنود لسنة 2013

اسم الحساب	الحدود الدنيا للأخطاء (دينار)	الحدود العليا للأخطاء (دينار)
الموجودات الثابتة	١٣٤٥٩٢٢٥	٢٦٩١٨٤٤٩
الموجودات المتداولة	١٩٦٤٤٢٥٩٥	٣٩٢٨٨٥١٩١
اجمالي الموجودات	٢٠٩٩٠١٨٢٠	٤١٩٨٠٣٦٤٠
المطلوبات طويلة الاجل	(٤٤٥٣١٨٣١)	(٨٩٠٦٣٦٦٣)
المطلوبات المتداولة	٢٥٤٤٣٣٦٥١	٥٠٨٨٦٧٣٠٣
اجمالي المطلوبات	٢٠٩٩٠١٨٢٠	٤١٩٨٠٣٦٤٠
صافي المبيعات	٣٨١٦٧٥٩٥	٧٦٣٣٥١٩٠

جدول(٢٩)

الحدود الدنيا والعليا للأخطاء البنود لسنة 2014

اسم الحساب	الحدود الدنيا للأخطاء(دينار)	الحدود العليا للأخطاء(دينار)
الموجودات الثابتة	١٣٠٤٧٨٩٣	٢٦٠٩٥٧٨٧
الموجودات المتداولة	٣٥٧٨٨٠٨٠٩	٧١٥٧٦١٦١٨
اجمالي الموجودات	٣٧٠٩٢٨٧٠٢	٧٤١٨٥٧٤٠٥
المطلوبات طويلة الاجل	١١٢٩٣٧٢١١	٢٢٥٨٧٤٤٢٢
المطلوبات المتداولة	٢٥٧٩٩١٤٩١	٥١٥٩٨٢٩٨٣
اجمالي المطلوبات	٣٧٠٩٢٨٧٠٢	٧٤١٨٥٧٤٠٥
صافي المبيعات	١٩٣٨١١٢٠	٣٨٧٦٢٢٤٠

جدول (٣٠)

الحدود الدنيا والعليا للأخطاء للبنود لسنة 2015

اسم الحساب	الحدود الدنيا للأخطاء (دينار)	الحدود العليا للأخطاء(دينار)
الموجودات الثابتة	١٣١٠١٦٨٠	٢٦٢٠٣٣٥٩
الموجودات المتداولة	١٥٣٢٠٣١٦٥	٣٠٦٤٠٦٣٣١
اجمالي الموجودات	١٦٦٣٠٤٨٤٥	٣٣٢٦٠٩٦٩٠
المطلوبات طويلة الاجل	(٦٩١٧٣٠٦٢)	(١٣٨٣٤٦١٢٥)
المطلوبات المتداولة	٢٣٥٤٧٧٩٠٧	٤٧٠٩٥٥٨١٥
اجمالي المطلوبات	١٦٦٣٠٤٨٤٥	٣٣٢٦٠٩٦٩٠
صافي المبيعات	٩٣٩٠٧٠٢	١٨٧٨١٤٠٤

ثانياً : توزيع الاهمية النسبية للموجودات

أن مراقب الحسابات عندما يقوم بإبداء الرأي في القوائم المالية يبدي الرأي بوصفها وحدة واحدة الا إنه يجب أن يقوم بتدقيق جميع بنود الحسابات لتجميع الادلة اللازمة لإبداء الرأي بأكثر دقة وتحديد الخطأ المسموح به لكل بند من بنود القوائم المالية ، وتوجد عدة طرق لتوزيع الاهمية النسبية ونرى بأن افضل طريقة هي تخصيص لكل حساب نسبة من الاهمية النسبية للقوائم المالية على اساس نسبة رصيد الحساب إلى اجمالي ارصدة الحسابات وضرب هذه النسبة في صافي المبيعات ، وذلك لتحديد مقدار الاهمية النسبية الموزعة للحد الاعلى والادنى وفق الاتي.

مقدار الاهمية النسبية للحد الأدنى = نسبة البند × صافي المبيعات للحد الادنى

مقدار الاهمية النسبية للحد الأعلى = نسبة البند ×صافي المبيعات للحد الاعلى

جدول (٣١)

نسب توزيع الأهمية النسبية للبنود لسنة 2013

اسم البند	رصيد البند(دينار)	نسبة البند(%)	مقدار الأهمية النسبية الموزعة للحد الادنى(دينار)	مقدار الاهمية النسبية الموزعة للحد الأعلى(دينار)
موجودات ثابتة (بالقيمة الدفترية)	١٥٨٢٧٦٦٢١	%٥٨	٢٢١٣٧٢٠٥	٤٤٢٧٤٤١٠
المخزون	٢٦٧٨٦٠٣١١٥	%٦٨	٢٥٩٥٣٩٦٥	٥١٩٠٧٩٢٩
المدينين	٦٥١٤٨١١٣٩	%١٦	٦١٠٦٨١٥	١٢٢١٣٦٣٠
النقود	٥٩٧٨١٦٣٨٢	%١٥	٥٧٢٥١٣٩	١١٤٥٠٢٧٩
الدائنين	٥٠٣٥٣٤٧١٢٢	%٩٩	٣٧٧٨٥٩١٩	٧٥٥٧١٨٣٨
قروض مستلمة طويلة الاجل	٦٧٠٠٠٠٠٠٠٠	%٧٥٢	٢٨٧٠٢٠٣١٤	٥٧٤٠٤٠٦٢٩

جدول (٣٢)

نسب توزيع الاهمية النسبية للبنود لسنة 2014

اسم البند	رصيد البند (دينار)	نسبة البند (%)	مقدار الاهمية النسبية الموزعة للحد الأدنى (دينار)	مقدار الأهمية النسبية الموزعة للحد الاعلى (دينار)
موجودات ثابتة (بالقيمة الدفترية)	١٥١١٢٥٨٤٠	%٥٨	١١٢٤١٠٥٠	٢٢٤٨٢٠٩٩
المخزون	٢٣٣٢٨١٥٥٨٣	%٣٣	٦٣٩٥٧٧٠	١٢٧٩١٥٣٩
المدينين	٤٧١٠٢٢٠٢١٢	%٦٥	١٢٥٩٧٧٢٨	٢٥١٩٥٤٥٦
النقود	١١٣٦٢٩١١٧	%٢	٣٨٧٦٢٢	٧٧٥٢٤٥
الدائنين	٥١٠٦٥٠٣٩٢٦	%٩٩	١٩١٨٧٣٠٩	٣٨٣٧٤٦١٨
قروض مستلمة طويلة الاجل	٦٧٠٠٠٠٠٠٠٠	%٢٩٧	٥٧٥٦١٩٢٦	١١٥١٢٣٨٥٣

جدول (٣٣)

نسب توزيع الاهمية النسبية للبنود لسنة 2015

اسم الحساب	رصيد البند(دينار)	نسبة البند(%)	مقدار الأهمية النسبية الموزعة للحد الادنى(دينار)	مقدار الاهمية النسبية الموزعة للحد الاعلى (دينار)
موجودات ثابتة (بالقيمة الدفترية)	١٤٧٥٩٨٠٤٤	%٥٧	٥٣٥٢٧٠٠	١٠٧٠٥٤٠٠
المخزون	٢٠٠٠٠٢٨١٠٣	%٦٥	٦١٠٣٩٥٦	١٢٢٠٧٩١٣
المدينين	١٠١٥٧٩٢٤٢٦	%٣٣	٣٠٩٨٩٣٢	٦١٩٧٨٦٣
النقود	٤٧٢٨٩٥٠٤	%٢	١٨٧٨١٤	٣٧٥٦٢٨
قروض مستلمة طويلة الاجل	٦٧٠٠٠٠٠٠٠	%٤٨٤	٤٥٤٥٠٩٩٨	٩٠٩٠١٩٩٥
الدائنين	٤٤٦٩٤٥٨١١٠	%٩٥	٨٩٢١١٦٧	١٧٨٤٢٣٣٤

ثالثاً :مستويات الاهمية النسبية ونوع الرأي الذي يصدره مراقب الحساب

أن الأهمية النسبية في التدقيق تعني الأهمية النسبية للمخالفة التي تؤثر على قرار المستخدم للقوائم المالية ، وتعد الاهمية النسبية لعناصر الميزانية وكشف الدخل من الامور المهمة التي تأخذ بنظر الاعتبار عند تحديد نوع الرأي الذي يصدره مراقب الحسابات لكل حالة من حالات الأخطاء التي يتم اكتشافها ويتم الإفصاح عنها في تقريره ، وللحكم على اهمية التحريف من عدمه فإذا كان التحريف ذا اهمية نسبية منخفضة فهذا التحريف غير جوهري ولا يتسم بالأهمية النسبية إما اذا كان التحريف ذا اهمية نسبية عالية فيعد جوهرياً وعلى مراقب الحسابات تقدير هذا التحريف ومن ثم ابداء الرأي ، لذلك يصدر مراقب الحسابات الرأي الاتي وكما موضح في الجدول الآتي.

جدول(٣٤)

مستوى الاهمية النسبية ونوع الرأي الذي يبديه

المخالفة	مستوى الاهمية	رأي مراقب الحسابات
مخالفة لا تتسم بالأهمية النسبية	غير هام	نظيف
المخالفة ذات اهمية نسبية ولكن لا تؤثر على عدالة القوائم المالية	هام	مقيد
المخالفة تؤثر على عدالة القوائم المالية	هام جداً	رأي سلبي
لا يتمكن مراقب الحسابات من الاقتناع بعدالة القوائم المالية	هام جداً	الامتناع عن ابداء الرأي

ولتطبيق مستويات الاهمية النسبية وعلاقتها بنوع الرأي الذي يصدره مراقب الحسابات على الحالات غير الاعتيادية والحالات الاعتيادية المكتشفة للشركة عينة البحث نعد الجداول الآتيه .

جدول (٣٥)

رصيد الحالات غير الاعتيادية المكتشف لسنه 2013

اسم الحساب	رصيد الحالات غير الاعتيادية (دينار)	الحد الأدنى للأهمية النسبية (دينار)	الحد الأعلى للأهمية النسبية (دينار)	مستوى الاهمية	الأجراء المتخذ من قبل مراقب الحسابات
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	(١٩٨١٩٢٨٠)	٢٢١٣٧٢٠٥	٤٤٢٧٤٤١٠	هام*	تقدير شامل للمخاطر
المخزون	(٤٨١٦٤١١٧٣)	٢٥٩٥٣٩٦٥	٥١٩٠٧٩٢٩	هام	تقدير شامل للمخاطر
المدينين	(١٣٤٩٣٢٩٨٠)	٦١٠٦٨١٥	١٢٢١٣٦٣٠	هام	تقدير شامل للمخاطر
النقود	(١١٤٩٠٣٢٤٧٠)	٥٧٢٥١٣٩	١١٤٥٠٢٧٩	هام	تقدير شامل للمخاطر

قروض مستلمة طويلة الاجل	٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٧٠٢٠٣١٤	٥٧٤٠٤٠٦٢٩	هام	تقدير شامل للمخاطر
الدائنين	١٨٩٩٤٥٤٧٨١	٣٧٧٨٥٩١٩	٧٥٥٧١٨٣٨	هام	تقدير شامل للمخاطر
صافي المبيعات	(١٢٥٢٨٥٦٠٠١)	٣٨١٦٧٥٩٥	٧٦٣٣٥١٩٠	هام	تقدير شامل للمخاطر

*على الرغم من أن الخطأ عند المقارنة لا يتجاوز الحد الاعلى لمستوى الاهمية النسبية للأخطاء لذلك تم اعتبار هام بسبب هناك تغير في طرق احتساب الاندثار للموجودات الثابتة بالإضافة لذلك لم تقم الشركة بتقديم ما يؤيد ملكية بعض الموجودات (بعض العقارات والسيارات) من دائرة التسجيل العقاري ودائرة المرور.

جدول (٣٦)
رصيد الحالات غير الاعتيادية المكشف لسنه 2014

اسم الحساب	*رصيد الحالات غير الاعتيادية (دينار)*	*الحد الأدنى للأهمية النسبية (دينار)*	*الحد الأعلى للأهمية النسبية (دينار)*	*مستوى الأهمية*	*الاجراء المتخذ من قبل مراقب الحسابات*
الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	(٢٦٩٧٠٠٦١)	١١٢٤١٠٥٠	٢٢٤٨٢٠٩٩	هام *	تقدير شامل للمخاطر
المخزون	(٨٢٧٤٢٨٧٠٥)	٦٣٩٥٧٧٠	١٢٧٩١٥٣٩	هام	تقدير شامل للمخاطر
المدينين	٣٩٢٣٨٠٦٠٩٣	١٢٥٩٧٧٢٨	٢٥١٩٥٤٥٦	هام	تقدير شامل للمخاطر
النقود	(١٦٣٣٢١٩٧٣٥)	٣٨٧٦٢٢	٧٧٥٢٤٥	هام	تقدير شامل للمخاطر
قروض مستلمة طويلة الاجل	٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٧٥٦١٩٢٦	١١٥١٢٣٨٥٣	هام	تقدير شامل للمخاطر
الدائنين	١٩٧٠٦١١٥٨٥	١٩١٨٧٣٠٩	٣٨٣٧٤٦١٨	هام	تقدير شامل للمخاطر
صافي المبيعات	(١٦٢٨٥٨٥٥٠١)	١٩٣٨١١٢٠	٣٨٧٦٢٢٤٠	هام	تقدير شامل للمخاطر

جدول (٣٧)

رصيد الحالات غير الاعتيادية المكتشف 2015

اسم الحساب	رصيد الحالات غير الاعتيادية (دينار)	الحد الادنى للأهمية النسبية(دينار)	الحد الاعلى للأهمية النسبية (دينار)	مستوى الاهمية	الأجراء المتخذ من قبل مراقب الحسابات
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	(٣٠٤٩٧٨٥٧)	٥٣٥٢٧٠٠	١٠٧٠٥٤٠٠	هام*	تقدير شامل للمخاطر
المخزون	(١١٦٠٢١٦١٨٥)	٦١٠٣٩٥٦	١٢٢٠٧٩١٣	هام	تقدير شامل للمخاطر
المدينين	٢٢٩٣٨٠٣٠٧	٣٠٩٨٩٣٢	٦١٩٧٨٦٣	هام	تقدير شامل للمخاطر
النقود	(١٦٩٩٥٥٩٣٤٨)	١٨٧٨١٤	٣٧٥٦٢٨	هام	تقدير شامل للمخاطر
قروض مستلمة طويلة الاجل	٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٤٥٠٩٩٨	٩٠٩٠١٩٩٥	هام	تقدير شامل للمخاطر
الدائنين	١٣٣٣٥٦٥٧٦٩	٨٩٢١١٦٧	١٧٨٤٢٣٣٤	هام	تقدير شامل للمخاطر
صافي المبيعات	(١٨٢٨٣٩٣٨٧١)	٩٣٩٠٧٠٢	١٨٧٨١٤٠٤	هام	تقدير شامل للمخاطر

جدول (٣٨)

الحـــالات الاعتـــيادية لســـنة 2013

اسم البند	الحالات الاعتيادية (دينار)	الأهمية النسبية	نوع الرأي
الاستثمارات المالية طويلة الاجل	صفر	غير هام	نظيف
اعتمادات مستنديه لشراء المواد	صفر	غير هام	نظيف
رأس المال	صفر	غير هام	نظيف
الاحتياطيات	صفر	غير هام	نظيف
تخصيصات قصيرة الاجل	(٢٧٥٩٣)	غير هام	نظيف

جدول (٣٩)

الحـــالات الاعتـــيادية لسنـــة 2014

اسم البند	*رصيد الحالات الاعتيادية (دينار)*	*الاهمية النسبية*	*نوع الرأي*
الاستثمارات المالية طويلة الاجل	(١٠٧٥٨٤٤)	غير مهم	نظيف
اعتمادات مستنديه لشراء مواد	صفر	غير مهم	نظيف
رأس المال	صفر	غير مهم	نظيف
الاحتياطيات	٧٩٩٩٩٩١٢٥٨	غير مهم	نظيف
تخصيصات قصيرة الاجل	(٢٧٥٩٣)	غير مهم	نظيف

جدول (٤٠)

الحـالات الاعتـــيادية لســنة 2015

اسم البند	*رصيد الحالات الاعتيادية (دينار)*	*الاهمية النسبية*	*نوع الرأي*
الاستثمارات المالية طويلة الاجل	٣٥٢٧٦٧٦	غير مهم	نظيف
اعتمادات مستندية لشراء مواد	صفر	غير مهم	نظيف
رأس المال	صفر	غير مهم	نظيف

الاحتياطيات	٧٩٩٩٩٩١٢٥٨	غير مهم	نظيف
تخصيصات قصيرة الاجل	(٢٧٥٩٣)	غير مهم	نظيف

يتبين مما سبق أن البنود التي تحتوي على تحريفات منخفضة جداً ولا تتسم بالأهمية النسبية تؤدي إلى إصدار تقرير نظيف ملائم لأنها لا تؤثر على تقرير مراقب الحسابات ولا على مستخدمي القوائم المالية ، وعند مقارنة نوع الرأي وفق الأهمية النسبية للحالات الاعتيادية للسنوات (٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) مع تقرير مراقب الحسابات للشركة عينة البحث نلاحظ بأن مراقب الحسابات اصدر تقريراً نظيفاً عن هذه الحالات الاعتيادية ، إما البنود التي تحتوي على تحريفات تتسم بالأهمية النسبية فيتطلب من مراقب الحسابات القيام بالإجراءات التدقيقية والاختبارات الأساسية لهذه الحالات غير الاعتيادية وتقدير المخاطر الضمنية والرقابية والاكتشاف ونسب التدقيق التفصيلية لكل بند من البنود التي تحتوي على اهمية نسبية عالية أو تعديل خطة التدقيق لكي يتم إبداء الرأي السليم فيها ،أما إذا حدث العكس فإن ذلك سيؤدي إلى إجراءات تدقيقية غير فعالة من حيث مداها وطبيعتها وهذا ما يؤثر على تقرير مراقب الحسابات مما ينعكس سلباً على مستخدمي القوائم المالية ، لذلك فأن أتباع مراقب الحسابات للمناهج العلمية و العملية المتمثله بـ (الاجراءات التحليلية والاهمية النسبية) اسهم في تحديد الحالات غير الاعتيادية في بنود القوائم المالية والمتمثلة في الجداول(٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧) وهذه البنود تحتوي على مخاطر التدقيق التي يواجها مراقب الحسابات أثناء قيامة بعملية التدقيق وهذا يعد اثباتاً للفرضة الأولى ((اتباع مراقب الحسابات للمناهج العلمية والعملية في انجاز مهمة التدقيق ستسهم في تحديد مخاطر التدقيق في القوائم المالية)) .

المبحث الثالث

الاليات المتبعه لـتقدير مخاطر التدقيق

4-3-1:تقدير مخاطر التدقيق

بعد الحكم على الأهمية النسبية لأرصدة الحسابات وتحديد مخاطر التدقيق فيها ، نقوم بتقديرها كمياً ، للوصول إلى درجة الثقة في الحسابات الهامة نسبياً وبيان اثرها بمراقب الحسابات ، وللوصول إليهما يجب تقديرها والتعبير عنها بصورة وصفية ومن ثم ترجمة التقدير الوصفي إلى تقدير كمي بهدف تحديدها كمياً وكما يأتي :-

4-3-1-1: تقدير المخاطر الموروثة

لكي يتم الحصول على تقدير كمي للمخاطر الموروثة فلابد من التعرف على العوامل المؤثرة فيها من خلال تصميم جدول يبين مستوى الالتزام بالضوابط المحددة من قبل منهج التدقيق وفق اسلوب المخاطر لكل حساب من الحالات غير الاعتيادية التي تم تحليلها في المبحث السابق وإعطاء نسب تتراوح بين (٢٥%- ١٠٠%) حسب مدى الالتزام في هذه الضوابط وهي كالاتي .

١- **قياس المخاطر الموروثة لحساب الموجودات الثابتة** : يتم قياسها من خلال تقدير وصفي ومن ثم ترجمته إلى تقدير كمي وكما يأتي .

جدول (٤١)

التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب الموجودات الثابتة

ت	الضوابـــط	١٠٠%درجة عالية جداً من الالتزام	٧٥% درجة عالية من الالتزام	٥٠% درجة متوسطة من الالتزام	٢٥%درجة منخفضة من الالتزام
١	مدى توفر الإجراءات الأمنية لحماية الموجودات من السرقة .		✓		
٢	درجة خضوع الموجودات الثابتة للتقادم والتطور التقني .			✓	

٣	مدى معالجة حالات التلاعب والتزوير المكتشف في السنوات السابقة .			✓	
٤	مدى الالتزام في حفظ الوثائق والسندات المالية في مكان أمين.		✓		
٥	مدى تجاوب الإدارة في اتخاذ الوسائل العلاجية تجاه حالات التلاعب والتزوير المكتشف ومعالجة جوانب الضعف في نظمها .		✓		
٦	مدى توفر صلاحية الشطب والبيع .		✓		
٧	مدى صعوبة جرد وتقويم الموجودات طويلة الاجل.		✓		
٨	مدى الالتزام في تثبيت الإضافات والاستبعادات التي تتم على الموجودات طويلة الأجل في السجلات المختصة .	✓			
٩	مدى وجود وسائل علاجية ازاء التغيرات في السياسة المحاسبية المطبقة في احتساب الاندثار .			✓	
١٠	مدى وجود تشريعات تضمن سلامة عملية الشراء وفق التخصيصات المرصدة .		✓		
١١	مدى وجود صيانة دورية على الموجودات .				✓
١٢	مدى كفاءة ونزاهة الإدارة وموظفيها .			✓	
١٣	مدى مطابقة محاضر الجرد مع السجلات .				✓
	عدد مرات الالتزام	١	٦	٤	٢

بعد القيام بتقدير وصفي للمخاطر الموروثة لحساب الموجودات الثابتة نقوم بترجمة هذا التقدير الوصفي إلى تقدير كمي لغرض حساب المخاطر الموروثة لحساب الموجودات الثابتة كمياً وفق الاتي .

$$\text{درجة الالتزام في حساب الموجودات الثابتة} = \frac{\text{مجموع(عدد مرات الالتزام} \times \text{درجة الالتزام)}}{\text{إجمالي عدد مرات الالتزام}}$$

$$= \frac{(\%١٠٠\times١)+(\%٧٥\times٦)+(\%٥٠\times٤)+(\%٢٥\times ٢)}{(١+٦+٤+ ٢)}$$

(١+٥.٤ +٢+٥.)

= ——————————

١٣

٨

= ——————

١٣

= ٦٢% تقريباً درجة الالتزام في الموجودات الثابتة

درجة المخاطر الموروثة = ١- درجة الالتزام في الموجودات الثابتة

لحساب الموجودات الثابتة

= ١- ٦٢%

= ٣٨% درجة المخاطر الموروثة في الموجودات الثابتة

٢-**قياس المخاطر الموروثة لحساب المخزون** : يتم قياسها من خلال تقدير وصفي ومن ثم ترجمته إلى تقدير كمي وكما يأتي .

جدول (٤٢)

يبين التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب المخزون

ت	الضوابـــــط	١٠٠%درجة عالية جداً من الالتزام	٧٥%درجة عالية من الالتزام	٥٠% درجة متوسطة من الالتزام	٢٥%درجة منخفضة من الالتزام
١	مدى تجاوب الإدارة في اتخاذ الوسائل العلاجية للحالات المكتشفة كحالات التلاعب والتزوير ومعالجة جوانب الضعف في نظمها.		✓		
٢	مدى معالجة حالات التلاعب والتزوير المكتشف في السنوات السابقة.			✓	
٣	درجة خضوع المخزون للتقادم والتطور التقني.		✓		
٤	مدى صعوبة جرد وتقويم المخزون .		✓		

٥	معدل دوران المخزون .			✓	
٦	مدى مطابقة رصيد قوائم عملية الجرد مع السجلات الفرعية ومطابقة السجلات الفرعية مع السجلات المالية .			✓	
٧	مدى وجود معالجة لحالات التغير في السياسة المحاسبية المطبقة على المخزون.			✓	
٨	تكرار حدوث معاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتعلق بالمخزون لأنها تمثل فروعاً للشركة .				✓
٩	مدى كفاءة ونزاهة الإدارة وموظفيها .			✓	
١٠	مدى قدرة الشركة على تسويق منتجاتها.			✓	
١١	مدى معالجة حالات السرقة والتلف للبضاعة الجاهزة أو تحت الصنع.			✓	
١٢	قابلية بنود المخزون للاختلاس.		✓		
	عدد مرات الالتزام	**صفر**	٤	٧	١

بعد القيام بتقدير وصفي للمخاطر الموروثة لحساب المخزون نقوم بترجمة هذا التقدير إلى تقدير كمي لغرض حساب المخاطر الموروثة كمياً وفق الاتي .

مجموع (عدد مرات الالتزام × درجة الالتزام)

درجة الالتزام لحساب المخزون = ——————————— اجمالي عدد مرات الالتزام

(صفر×١٠٠%)+(٤×٧٥%)+(٧×٥٠%)+(١×٢٥%)

= ———————————————

(صفر+٤+٧+١)

(صفر+٣+٣.٥+.٢٥)

= ———————————

١٢

٦.٧٥

= ——————— =٥٦% تقريباً درجة الالتزام بالمخزون

١٢

المخاطر الموروثة لحساب المخزون = ١- درجة الالتزام في المخزون

= ١-٥٦%

= ٤٤% درجة المخاطر الموروثة للمخزون

٣-**قياس المخاطر الموروثة لحساب المدينين** : يتم قياسها من خلال تقدير وصفي ومن ثم ترجمته إلى تقدير كمي وكما يأتي .

جدول (٤٣)

التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب المدينين

ت	الضوابط	١٠٠%درجة عالية جداً من الالتزام	٧٥% درجة عالية من الالتزام	٥٠% درجة متوسطة من الالتزام	٢٥%درجة منخفضة من الالتزام
١	مدى الالتزام في تدوير الأرصدة الافتتاحية .	✓			
٢	مدى إعداد كشوفات تحليل الرصيد حسب العمر .			✓	
٣	وجود مخصص للديون المشكوك في تحصيلها .			✓	
٤	وجود وحدة مستقلة للمتابعة وتحصيل الدين.		✓		
٥	وجود تأييدات بأرصدة الحسابات المدينة .				✓
٦	تسجيل القيود في السجلات أولاً بأول .		✓		
٧	مدى اتخاذ وسائل علاجية ازاء الارصدة المدينة المخالفة لطبيعتها المحاسبية.				✓
	عدد مرات الالتزام	١	٢	٢	٢

بعد القيام بتقدير وصفي للمخاطر الموروثة لحساب المدينين نقوم بترجمة هذا التقدير إلى تقدير كمي لغرض حساب المخاطر الموروثة كمياً وفق الاتي.

مجموع (عدد مرات الالتزام ×درجة الالتزام)

درجة الالتزام لحساب المدينين = ———————————

اجمالي عدد مرات الالتزام

(١×١٠٠%+ ٢×٧٥%+ ٢× ٥٠% + ٢× ٢٥%)

=————————————————

(١+٢+٢+٢)

٤

= ————————

٧

= ٥٧ % درجة الالتزام في حساب المدينين

المخاطر الموروثة لحساب المدينين = ١- درجة الالتزام في حساب المدينين

= ١- ٥٧%

= ٤٣% درجة المخاطر الموروثة للمدينين

٤-**قياس المخاطر الموروثة لحساب النقود** : يتم قياسها من خلال تقدير وصفي ومن ثم ترجمته إلى تقدير كمي وكما يأتي .

جدول (٤٤)

التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب النقود

ت	الضوابط	١٠٠%درجة عالية جداً من الالتزام	٧٥% درجة عالية من الالتزام	٥٠% درجة متوسطة من الالتزام	٢٥%درجة منخفضة من الالتزام
١	مدى تجاوب الادارة في اتخاذ وسائل علاجية إزاء الحالات المكتشفة (التلاعب والتزوير) ومعالجة		✓		

	جوانب الضعف في نظمها .				
٢	تسليم النقد من قبل موظف غير امين الصندوق .			✓	
٣	الصرف من مبلغ المقبوضات النقدية .				✓
٤	مدى السيطرة على وصولات القبض ودفاتر السجلات			✓	
٥	مدى اجراء عملية مطابقة كشف المصرف شهرياً.			✓	
٦	مدى كفاءة ونزاهة الإدارة وموظفيها.		✓		
٧	مدى قيام الشركة في التزويد بتأيدات أرصدة حساباتها لدى المصارف .				✓
	عدد مرات الالتزام	**صفر**	**٢**	**٣**	**٢**

بعد القيام بتقدير وصفي للمخاطر الموروثة لحساب النقود نقوم بترجمة هذا التقدير إلى تقدير كمي لغرض حساب المخاطر الموروثة كمياً وفق الاتي .

$$\text{درجة الالتزام في حساب النقود} = \frac{\text{مجموع (عدد مرات الالتزام} \times \text{درجة الالتزام)}}{\text{اجمالي عدد مرات الالتزام}}$$

$$= \frac{(\text{صفر} \times ١٠٠\% + ٢ \times ٧٥\% + ٣ \times ٥٠\% + ٢ \times ٢٥\%)}{(\text{صفر} + ٢ + ٣ + ٢)}$$

$$= \frac{٣.٥}{٧}$$

= ٥٠% درجة الالتزام في حساب النقود

المخاطر الموروثة لحساب النقود = ١- درجة الالتزام في حساب النقود

= ١- ٥٠%

= ٥٠% المخاطر الموروثة لحساب النقود

٥-قياس المخاطر الموروثة لحساب القروض : يتم قياسها من خلال تقدير وصفي ومن ثم ترجمته إلى تقدير كمي وكما يأتي .

جدول (٤٥)

التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب القروض

ت	الضـــوابـــط	١٠٠%درجة عالية جداً من الالتزام	٧٥%درجة عالية من الالتزام	٥٠% درجة متوسطة من الالتزام	٢٥% درجة منخفضة من الالتزام
١	مدى كفاءة موظفي قسم القروض في أدارة القسم.		✓		
٢	مدى التحقق من صحة الضمانات المقدمة مقابل القروض .	✓			
٣	مدى متابعة الفوائد المتحققة والقيام باستحصالها أو دفعها .				✓
٤	مدى وجود سياسة نقدية تحدد السيولة الواجب توفرها للإقراض .			✓	
٥	مدى وجود توثيق دقيق وواضح لعمليات الإقراض مع الاحتفاظ بملفات للزبائن .			✓	
٦	مدى اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه حالات التعثر في تسديد القروض .				✓
٧	مدى الالتزام بالسياسات الموضوعة للإقراض .				✓
٨	مدى وجود ضمانات كافية للقروض الممنوحة .	✓			
	عدد مرات الالتزام	٢	١	٢	٣

بعد القيام بتقدير وصفي للمخاطر الموروثة لحساب القروض نقوم بترجمة هذا التقدير إلى تقدير كمي لغرض حساب المخاطر الموروثة كمياً وفق الاتي.

درجة الالتزام في حساب القروض = **مجموع (عدد مرات الالتزام × درجة الالتزام) / اجمالي عدد مرات الالتزام**

$$= \frac{(٢ \times ١٠٠\% + ١ \times ٧٥\% + ٢ \times ٥٠\% + ٣ \times ٢٥\%)}{(٣+٢+١+٢)}$$

$$= \frac{٤.٥}{٨}$$

= ٥٦% درجة الالتزام في حساب القروض

المخاطر الموروثة في حساب القروض = ١- درجة الالتزام في حساب القروض

= ١- ٥٦%

=٤٤%درجة المخاطر الموروثة في حساب القروض

٦-**قياس المخاطر الموروثة لحساب الدائنين** : يتم قياسها من خلال تقدير وصفي ومن ثم ترجمته إلى تقدير كمي وكما يأتي .

جدول (٤٦)

التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب الدائنين

ت	الـــضوابـــــط	١٠٠% درجة عالية جداً من الالتزام	٧٥% درجة عالية من الالتزام	٥٠% درجة متوسطة من الالتزام	٢٥% درجة منخفضة من الالتزام
١	مدى الالتزام في تدوير الأرصدة الافتتاحية .	✓			
٢	مدى اعداد كشوفات تحليلية بتلك الأرصدة .		✓		
٣	مدى الالتزام بمسك سجلات فرعية بالدائنين .		✓		
٤	مدى وجود تأييدات بتلك الارصدة من الجهات ذات العلاقة .			✓	
٥	مدى وجود كشف بأسماء الدائنين وتواريخها واسباب عدم تسديدها من قبل الشركة ومطابقتها مع السجلات .		✓		
٦	مدى وجود وسائل علاجية إزاء الارصدة الدائنة المخالفة لطبيعتها المحاسبية .				✓
	عدد مرات الالتزام	١	٣	١	١

بعد القيم بتقدير وصفي للمخاطر الموروثة لحساب الدائنين نقوم بترجمة هذا التقدير إلى تقدير كمي لغرض حساب المخاطر الموروثة كمياً وفق الاتي.

$$\text{درجة الالتزام في حساب الدائنين} = \frac{\text{مجموع (عدد مرات الالتزام} \times \text{درجة الالتزام)}}{\text{اجمالي عدد مرات الالتزام}}$$

$$= \frac{(١ \times ١٠٠\% + ٣ \times ٧٥\% + ١ \times ٥٠\% + ١ \times ٢٥\%)}{(١+١+٣+١)}$$

٤

= ———————

٦

=٦٧% تقريباً درجة الالتزام في حساب الدائنين

المخاطر الموروثة للدائنين = ١- درجة الالتزام في حساب الدائنين

=١- ٦٧%

= ٣٣% درجة المخاطر الموروثة في حساب الدائنين

٧-**قياس المخاطر الموروثة لحساب المبيعات :** يتم قياسها من خلال تقدير وصفي ومن ثم ترجمته إلى تقدير كمي وكما يأتي .

جدول (٤٧)

التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لحساب المبيعات

ت	الضـــــوابط	١٠٠%درجة عالية جداً من الالتزام	٧٥%درجة عالية من الالتزام	٥٠%درجة متوسطة من الالتزام	٢٥%درجة منخفضة من الالتزام
١	طبيعة نشاط الشركة وعدد انواع ايراداتها.			✓	
٢	مدى وجود سياسة محددة لتحديد اسعار البيع .			✓	
٣	مدى اتخاذ الوسائل العلاجية عن حالات تلاعب سابقة بقوائم البيع أو وصولات القبض.		✓		
٤	مدى اعتماد التبويب المحاسبي للإيرادات .	✓			
٥	هل طبيعة المبيعات تصاحبها مردودات مبيعات .	✓			
٦	هل أن الشركة راعت التفرقة بين الإيرادات الرأسمالية وايرادات النشاط الاعتيادي .				✓
٧	وجود صلاحية للبيع بالأجل.		✓		
٨	هل إن الشركة راعت عملية الفصل بين انواع الايرادات من خلال اتباع الأسس والقواعد				✓

	المختلفة .				
٩	هل تجري الشركة المطابقة بين قوائم المبيعات اليومية وسجل الصندوق .		✓		
	عدد مرات الالتزام	٢	٣	٢	٢

بعد القيام بتقدير وصفي للمخاطر الموروثة لحساب المبيعات نقوم بترجمته هذا التقدير إلى تقدير كمي لغرض حساب المخاطر الموروثة لحساب المبيعات كمياً وفق الاتي .

درجة الالتزام لحساب المبيعات = مجموع (عدد مرات الالتزام × درجة الالتزام) / اجمالي عدد مرات الالتزام

$$= \frac{(٢\times١٠٠\%+٣\times٧٥\%+٢\times٥٠\%+٢\times٢٥\%)}{(٢+٢+٣+٢)}$$

$$= \frac{(٢+٢.٢٥+١+.٥)}{٩}$$

$$= \frac{٥.٧٥}{٩} = ٦٤\% \text{ تقريباً درجة الالتزام بالمبيعات}$$

المخاطر الموروثة لحساب المبيعات = ١ – درجة الالتزام لحساب المبيعات

$$= ١ - ٦٤\%$$

$$= ٣٦\% \text{ درجة المخاطر الموروثة لحساب المبيعات}$$

4-3-1-2- : تقدير المخاطر الرقابية

على مراقب الحسابات القيام بتجزئة نظام الرقابة إلى عدة اجزاء ثم القيام بعد ذلك بدراسة وفهم كل منهم بالتفصيل ، لكي يستطيع مراقب الحسابات من وضع مجموعة شاملة من الإجراءات التدقيقية لتلك الأجزاء بهدف فهم وأدراك مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية على عملية التدقيق والرقابة، وفق ما تم بيانه في الفصل الثاني من المبحث الثاني ، وقد تم الاستعانه بما قام به ديوان الرقابة الماليه من فحص لنظام الرقابه الداخلية للشركة عينة البحث .

ولكي يتم تقدير مخاطر الرقابة قام الباحث بفهم عناصر الرقابة الداخلية في الشركة عينة البحث وتم إجراء اختبارات الرقابة وتقويم نتائجها من خلال قوائم استقصاء نظام الرقابة الداخلية وقد تم تحديد إوزان متدرجة من(١-٥) حيث يمثل الوزن (٥) تأثيراً عالياً جداً والوزن (٤) ذات تأثير عالٍ والوزن (٣) ذات التأثير المتوسط والوزن (٢) ذات تأثير منخفض والوزن (١) ذات تأثير منخفض جداً، ويتم بيان تلك الإجراءات وفق الاتي.

١. **قياس مخاطر الرقابة لحساب الموجودات الثابتة :** يبين الجدول الآتي نتائج استقصاء نظام الرقابة الداخلية لهذه الحساب ، ويبين فاعلية النظام ودرجة مخاطر الرقابة وكما يأتي .

جدول (٤٨)

قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب الموجودات الثابتة

ت	الضـــوابط	القيم القياسية الأوزان	نتائج الاختبارات والاستقصاء لنظام الرقابة الداخلية	
			نعم	كلا
١	هل إن الشركة تقوم بمسك سجلات تفصيلية بالموجودات الثابتة تتضمن السجلات البيانات الآتية: • تسجيل عملية الشراء أولاً بأول . • تاريخ الاستخدام . • الرقم الرمزي للموجودات . • الأندثارات المتراكمة السنوية . • موقع ومكان تواجد الموجود .	٥		٥

	• تاريخ الاستبعاد أو الشطب .			
٢	هل يتم حفظ وثائق ملكية موجودات الشركة في مكان آمن ؟	٣	٣	
٣	هل يتم اجراء المطابقة دورياً بين السجلات والأستاذ العام ؟	٥		٥
٤	هل يتم مسك سجلات عهدة بالموجودات الثابتة لدى الموظفين ؟	٢	٢	
٥	هل يتم مسك سجلات من قبل الأقسام بالموجودات الثابتة لديهم ؟	٤		٤
٦	هل إن عملية الجرد شملت جميع الموجودات الثابتة للشركة ؟	٣	٣	
٧	هل يتم الفصل بين وظائف القيام بالجرد ومطابقة السجلات ؟	٤	٤	
٨	هل يتم الفصل بين المصاريف الايرادية والمصاريف الرأسمالية لدى تسجيل إقيام الموجودات الثابتة في السجلات المالية ؟	٥	٥	
٩	هل يتم إبلاغ حسابات الموازنة التشغيلية بشكل مستمر بالمشاريع المنجزة والمستلمة استلاماً نهائياً لغرض نقل ملكيتها إلى حساب الموجودات الثابتة وغلق أرصدتها في الموازنة الاستثمارية ؟	٣	٣	
١٠	هل أن الاندثار يحسب ابتداء من تاريخ الاستخدام وليس من تاريخ الشراء ؟	٣	٣	
١١	هل أن تغيير طريقة احتساب الاندثار تتم بعد استحصال موافقة الإدارة العليا وبعد التأكد من افضلية الطريقة الجديدة ؟	٣	٣	
١٢	هل يتم الفصل بين الوظائف الأتية :- ▪ أمين الصندوق . ▪ لجان المشتريات . ▪ المسؤولين عن الموافقة على شراء الموجودات الثابتة . ▪ التسجيل في السجلات .	٤	٤	
١٣	هل يتم شراء الموجودات الثابتة بناءً على الحاجة الفعلية المؤيدة من قبل الاقسام المختصة أو جهة مخولة ؟	٢	٢	
١٤	هل تعتمد الشركة على نظام لترميز الموجودات لضمان السيطرة على حركتها ؟	٥		٥
١٥	هل يوجد نظام رقابة على موجوداتها الثابتة المسحوبة من المعمل ؟	٢	٢	
١٦	هل إن استئجار الموجودات الثابتة يتم بموافقة الإدارة العليا أو شخص مخول ؟	٢	٢	
١٧	هل إن استئجار الموجودات الثابتة يتم تسجيلها وفق المعايير المعتمدة ؟	٢	٢	
١٨	هل إن الاراضي والعقارات مسجلة باسم الشركة في دوائر التسجيل العقاري ؟	٤		٤

١٩	هل إن السيارات مسجلة بدوائر المرور ؟	٤		٤
٢٠	هل يوجد نظام مبرمج لصيانة الآلات والمعدات ووسائل النقل ؟	٥		٥
٢١	هل اتخذت الشركة الاجراءات المناسبة لحماية موجوداتها الثابتة من اخطار الحريق والتلف وسوء الاستعمال ؟	٣	٣	
٢٢	هل توجد في الشركة رقابة على الموجودات الثابتة المستهلكة ؟	٣	٣	
٢٣	هل تعتمد عملية الاستبعاد من حسابات الموجودات الثابتة من رئيس مجلس الإدارة أو موظف مسؤول ؟	٢	٢	
٢٤	هل ان الرهون على الموجودات الثابتة تمت بموافقة الإدارة العليا أو شخص مخول ؟	٣	٣	
٢٥	هل يتم تحديد صلاحية شطب الموجودات الثابتة بالإدارة العليا أو شخص مخول ؟	٢	٢	
٢٦	هل يتم ابلاغ قسم الحسابات بالموجودات الثابتة المباعة والمشطوبة لإجراء القيود اللازمة ؟	٣	٣	
٢٧	هل توجد وسائل رقابية في الشركة تمنع استخدام الموجودات الثابتة من سيارات واليات وغيرها خارج اوقات الدوام الرسمي ؟	٣	٣	
٢٨	هل يتم تسليم السيارات والأليات والمعدات التخصصية بعد الحصول على الضمانات الكافية من الموظف استناداً إلى التعليمات النافذة ؟	٥		٥
٢٩	هل توجد اساليب رقابية على الموجودات الثابتة المنسبة للعمل لدى الآخرين وهل يتم الحصول على تأييدات من الجهات المنسبة إليها ؟	٣	٣	
٣٠	هل إن العرض والإفصاح عن الموجودات الثابتة في البيانات المالية تم لما جاء في القاعدة المحاسبية رقم "٦ "؟	٣	٣	
	مجموع القـــيم	١٠٠	٦٣	٣٧

مجموع القيم المعطاة لأجابه اسئلة نقاط القوة بـ (نعم)

درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية = ———————— × ١٠٠

لحساب الموجودات الثابتة مجموع القيم القياسية للمجال

٦٣

= ———— ×١٠٠

١٠٠

درجة فاعلية النظام = ٦٣%

مخاطر الرقابة لحساب = ١- درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية لحساب الموجودات الثابتة

الموجودات الثابتة

= ١- ٦٣%

= ٣٧ % مخاطر الرقابة لحساب الموجودات الثابتة

٢. **قياس مخاطر الرقابة لحساب المخزون** : يبين الجدول الآتي استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب المخزون ،ويبين مدى فاعلية النظام ومخاطر الرقابة في هذا الحساب .

جدول (٤٩)

قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب المخزون

ت	الضوابـــط	القيم القياسية الأوزان	نتائج الاختبارات والاستقصاء لنظام الرقابة الداخلية	
			نعم	كلا
١	هل يوجد في الشركة قسم خاص بالحسابات المخزنية؟	٤	٤	
٢	هل أن كل مخزن بعهدة أمين مخزن مسؤول ؟	٣	٣	
٣	هل أن امناء المخازن من ذوي الاختصاص بالأعمال المخزنية ؟	٥		٥
٤	هل الشركة تمسك بطاقة مخزنية من قبل امين المخازن ؟	٢	٢	
٥	هل توجد ضوابط لعمليات الاستلام والفحص ؟	٢	٢	
٦	هل أن الصرف من المخازن لا يتم إلا بعد :- ▪ تقديم طلب من القسم المختص بذلك . ▪ تصديق مدير المخازن أو الشخص المسؤول .	٣	٣	
٧	هل يتم إجراء المطابقة الدورية بين بطاقات الصنف في المخازن وبطاقات قسم الحسابات المخزنية ؟	٥		٥
٨	هل تشمل سجلات الحسابات المخزنية كافة مخازن الشركة ؟	٣	٣	
٩	هل تقوم إدارة المخازن بإعداد تقارير عن :- ▪ المواد الراكدة . ▪ المواد التالفة والمتضررة . ▪ المواد التي تصل إلى حد الطلب .	٤	٤	
١٠	هل يتم دراسة ظاهرة تلف المواد والمواد البطيئة والمواد عديمة الحركة	٤		٤

	وأسبابها ومعالجتها ؟			
١١	هل يتم جرد كافة المواد المخزينة ؟	٢	٢	
١٢	هل توجد تعليمات واضحة لعمليات الجرد ؟	٣	٣	
١٣	هل إن لجان الجرد تتضمن أشخاصاً فنيين للتأكد من صلاحية المواد المجرودة ؟	٣		٣
١٤	هل إن المشاركين في الجرد ليست لهم علاقة بالحيازة المخزنية والسجلات المخزنية ؟	٥	٥	
١٥	هل إن كافة المواد المخزنية مسعرة ؟	٣	٣	
١٦	هل يتم توقيع قوائم الجرد وقوائم المطابقة من قبل كافة أعضاء لجان الجرد ولجان المطابقة مع ذكر التاريخ ؟	٣	٣	
١٧	هل يتم قبل عملية الجرد إدخال كافة الصادر والوارد المخزني وإيقاف الترحيل لضمان صحة نتائج الجرد ؟	٣	٣	
١٨	هل يتم فصل المواد المستعملة والقديمة وعدم خزنها مع المواد الجديدة ؟	٣		٣
١٩	هل يتم إجراء المطابقة بين نتائج الجرد والسجلات المخزنية والمالية ؟	٥		٥
٢٠	هل إن المواد مرتبة بشكل يسهل عملية عدها وجردها ؟	٢	٢	
٢١	هل يتم توزيع نسخ مستند الصادر المخزني على الأقسام ذات العلاقة ؟	٣	٣	
٢٢	هل توجد حماية كافية للمخازن ؟	٢	٢	
٢٣	هل تم التأمين على المواد المخزنية وكذلك على الحيازة المخزنية لأمين الصندوق ؟	٣	٣	
٢٤	هل يتم تدقيق قوائم الجرد من قبل التدقيق الداخلي ؟	٣	٣	
٢٥	هل يقوم أمين المخزن بأعلام قسم الحسابات بالإدخالات والأخراجات بموجب تقارير استلام وصرف يتم على اساسها إجراء القيود المحاسبية ؟	٣	٣	
٢٦	هل إن ماسكي السجلات المخزنية مستقلون عن إمناء المخازن ؟	٢	٢	
٢٧	هل إن عملية الترحيل في السجلات المخزنية تتم أولاً بأول؟	٢	٢	
٢٨	هل هنالك رقابة على بضاعة الامانة المرسلة للغير وكذلك المستلمة ؟	٤		٤
٢٩	هل أن اقسام المخازن مستقلة عن اقسام المشتريات والمبيعات ؟	٤	٤	
٣٠	هل يجري تقييم وتسعير البضاعة بالمخازن من قبل لجان مستقلة ؟	٣	٣	
٣١	هل توجد لدى الشركة سياسة محددة بخصوص مستويات الخزين الملائمة ؟	٤		٤
	المجموع	١٠٠	٦٧	٣٣

مجموع القيم المعطاة لأجابه اسئلة نقاط القوة بـ(نعم)

درجة فاعلية نظام الرقابة = ـــ ١٠٠%

الداخلية لحساب المخزون مجموع القيم القاسية للمجال

٦٧

= ـــ × ١٠٠

١٠٠

= ٦٧% درجة فاعلية النظام لحساب المخزون

مخاطر الرقابة لحساب المخزون =١- درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية لحساب المخزون

= ١- ٦٧%

= ٣٣% درجة مخاطر الرقابة لحساب المخزون

٣. **قياس مخاطر الرقابة لحساب المدينين** : يبين الجدول الآتي استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب المدينين، ويبين مدى فاعلية النظام ومخاطر الرقابة في هذا الحساب .

جدول (٥٠)

قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب المدينين

ت	الضوابط	القيم القياسية والأوزان	نتائج اختبارات واستقصاء نظام الر الداخلية	
			نعم	كلا
١	هل أن الموظف المسؤول عن مسك حسابات العملاء ليست له علاقة بـ(أمانة الصندوق ، إرسال واستلام كشوفات العملاء والمجهزون ، تحليل اعمار الديون ، اعتماد الديون المعدومة ، اعتماد الخصومات والسماحات	٥	٥	
٢	هل يتم مسك سجلات للسيطرة على الحسابات المدينة ؟	٤	٤	
٣	هل تجري الشركة مطابقة هذه السجلات شهرياً ؟	٤	٤	
٤	هل يتم ارسال كشوفات دورية للعملاء ؟	٥		٥
٥	هل يتم تغير ماسكي دفاتر الأستاذ دورياً ؟	٤		٤
٦	هل إن شطب الديون يتم من قبل الإدارة العليا ؟	٣	٣	
٧	هل يوجد موظف خاص لمتابعة تحصيل الديون ؟	٣	٣	
٨	هل يتم إيقاف التعامل مع العملاء الذين يقدمون شيكات بدون رصيد ؟	٣	٣	
٩	هل يعمل كشف بأعمار الديون يتم فحصه من قبل الإدارة ؟	٢	٢	
١٠	هل تفحص ردود المدينين على كشوفات الحسابات المرسلة اليهم بواسطة موظف أخر خلاف الموظف المختص بأعداد تلك الكشوفات أو القيد بحساب المدينين ؟	٥		٥
١١	هل يتم إخذ مخصصات كافية لمعالجة الديون المشكوك في تحصيلها ؟	٤		٤
١٢	هل يتم تصفية جميع السلف الممنوحة للعاملين في نهاية السنة المالية ؟	٣	٣	
١٣	هل توجد اساليب رقابة لضمان عدم استغلال السلف الممنوحة للعاملين للأغراض الشخصية مثل (عدم منح سلفة بمبلغ اكبر من الحاجة ، تحديد تاريخ استرداد السلفة، فرض غرامات تأخيريه عند تأخير التسديد)؟	٣	٣	
	المجمـــوع	**٤٨**	**٣٠**	**١٨**

مجموع القيم المعطاة للإجابة اسئلة نقاط القوة بـ (نعم)

درجة فاعلية نظام الرقابة ——————————— **×١٠٠**

لحساب المدينين **مجموع القيم القياسية للمجال**

٣٠

= ——————————— **×١٠٠**

٤٨

= ٦٢% درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية لحساب المدينين

مخاطر الرقابة لحساب المدينين = ١- درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية لحساب المدينين

=١-٦٢%

= ٣٨% درجة المخاطر الرقابية لحساب المدينين

٤. **قياس مخاطر الرقابة لحساب النقود** : يبين الجدول الآتي استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب النقود ،ويبين مدى فاعلية النظام ومخاطر الرقابة في هذا الحساب.

جدول (٥١)

قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب النقود

ت	الضوابـــط	القيم القياسية الأوزان	نتائج الاختبارات والاستقصاء لنظام الرقابة الداخلية	
			نعم	كلا
١	هل إن اختصاص امين الصندوق أو المشرف على استلام النقد مستقل عن التسجيل في السجلات وإعداد قوائم المبيعات وإعداد الشيكات ؟	٥	٥	
٢	هل يتم حفظ وصولات القبض غير المستعملة لدى موظف مسؤول غير امين الصندوق ؟	٢	٢	
٣	هل تستخدم الشركة قاصة حديدية لحفظ النقود ؟	٤	٤	
٤	هل تقوم لجنة مختصة بفحص وصولات القبض من حيث الطبع	٢	٢	

	واستلامها ؟			
٥	هل يتم استخدام قاصة حديدية اخرى لحفظ المبالغ الأخرى مثل الرواتب وسلف النثرية ؟	٢	٢	
٦	هل تستلم الشيكات الواردة من قبل شخص غير امين الصندوق ؟	٥		٥
٧	هل يتم اعداد كشف بالشيكات الواردة تعطى نسخة منه إلى الحسابات المالية ؟	٢	٢	
٨	هل يقوم امين الصندوق بمسك سجل بالمقبوضات والمدفوعات النقدية ؟	٣	٣	
٩	هل يتم ترصيد هذا السجل ومطابقته يومياً مع الموجود النقدي ؟	٢	٢	
١٠	هل يتم تدقيق دوري ومفاجئ من قبل التدقيق الداخلي ؟	٣	٣	
١١	هل يجري مطابقة دورية بين سجل امين الصندوق والاستاذ العام ؟	٤	٤	
١٢	هل يقوم امين الصندوق بالإيداع بصورة يومية أو عند وصول المبلغ إلى حد معين؟	٣	٣	
١٣	في حالة وجود فروع هل تقوم بالايداع المبلغ في حسابات غير قابلة للسحب؟	٤		٤
١٤	هل توجد تعليمات تمنع استخدام المقبوضات لدفع الأجور النقدية أو الشيكات الشخصية؟	٥		٥
١٥	هل يتم الاحتفاظ في الشيكات البطالة ؟	٢	٢	
١٦	هل إن مطابقة كشف المصرف تم من قبل شخص لا علاقة له بتحليل حساب المصرف أو اعداد الشيكات والتوقيع عليها ؟	٥	٥	
١٧	هل يتم فحص قسائم الايداع المختومة من قبل المصرف مع سجل يومية الصندوق ؟	٣	٣	
١٨	هل يتم متابعة حسابات الشيكات برسم التحصيل بصورة دورية ؟	٢	٢	
١٩	هل يتم تحديد مسؤولية امين الصندوق ابتداءً من استلام النقد وحتى إيداعه في المصرف ؟	٢	٢	
٢٠	هل يتم اختيار امين الصندوق بناءً على مواصفات خاصة ؟	٣		٣
٢١	هل يتم التأمين على الحيازة النقدية لأمين الصندوق ؟	٣	٣	
٢٢	هل يتم الحصول على مصادقات من المصارف في نهاية السنة المالية؟	٤		٤
٢٣	هل يتم إعداد كشف يومي بكافة المتحصلات النقدية ومطابقتها مع سجل الصندوق وقسيمة الايداع ؟	٣	٣	
٢٤	هل يتم جرد محتويات الموجود النقدي من السلفة المستديمة وايداعها	٢	٢	

	في الحساب الجاري لدى المصرف قبل نهاية السنة مع تسوية المستندات الخاصة بها ؟			
٢٥	هل يتم جرد النقدية في الصندوق خلال السنة وفي نهايتها ومطابقة نتائج الجرد مع السجلات ؟	٢	٢	
٢٦	هل إن جميع المدفوعات النثرية مؤيدة بموجب مستندات ؟	٢	٢	
٢٧	هل يتم إلغاء الشيكات التي مضت عليها المدة القانونية ؟	٢	٢	
٢٨	هل يتم حصر صلاحية تحويل المبلغ من حساب إلى اخر بأكثر من شخص ؟	٣	٣	
٢٩	هل يتم تثبيت المقبوضات النقدية بموجب وصولات قبض اصولية ومتسلسلة ؟	٣	٣	
٣٠	هل يتم اعداد مطابقة لكشف المصرف مع السجلات شهرياً؟	٣	٣	
٣١	هل توجد صلاحية محددة لتوقيع الشيكات ؟	٣	٣	
٣٢	هل يتطلب نظام الشركة وجود اكثر من توقيع على الشيك ؟	٤	٤	
٣٣	هل يؤشر على المستندات المؤيدة للصرف بما يفيد سحب الشيك بالقيمة ودفع المبلغ ؟	٣	٣	
	المجمـــــوع	١٠٠	٧٩	٢١

مجموع القيم المعطاة لأجابه اسئلة نقاط القوة بـ (نعم)

درجة فاعلية نظام الرقابة = ——————— ×١٠٠

لحساب النقود مجموع القيم القياسية للمجال

٧٩

= ——————— × ١٠٠

١٠٠

= ٧٩%درجة فاعلية النظام لحساب النقود

مخاطر الرقابة لحساب النقود = ١ – درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية لحساب النقود

= ١-٧٩%

= ٢١% درجة مخاطر الرقابة لحساب النقود

٥. **قياس مخاطر الرقابة لحساب القروض** : يبين الجدول الآتي استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب القروض، ويبين مدى فاعلية النظام ومخاطر الرقابة في هذا الحساب.

جدول (٥٢)

قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب القروض

ت	الضوابط	*القيم القياسية للأوزان*	نتائج الاختبارات والاستقصاء لنظام الرقابة الداخلية	
			نعم	كلا
١	هل يتم توقيع عقد القرض وفقاً للصلاحيات الممنوحة ؟	٣	٣	
٢	هل يتم الحصول على تأيدات بالقروض المستحقة ؟	٤		٤
٣	هل يتم مسك سجل بالقروض المستلمة ؟	٣	٣	
٤	هل يتم دفع اقساط القروض وفوائدها في الوقت المحدد؟	٥		٥
٥	هل يتم اعداد كشف بالقروض يوضح فيه تواريخ استحقاقها ونسبة فوائدها ؟	٣	٣	
٦	هل يتم مطابقة الفوائد المدينة مع الفوائد التي دفعت عن القروض ؟	٢	٢	
٧	هل يتم مطابقة ارصدة القروض في ميزان المراجعة مع سجل الأستاذ العام ؟	٢	٢	
٨	هل يتم متابعة استخدام القروض للأغراض المخصصة ؟	٤		٤
٩	هل يقوم قسم التدقيق بتدقيق جميع حالات الاقتراض؟	٤		٤
	المجمـوع	٣٠	١٣	١٧

مجموع القيم المعطاة للإجابة اسئلة نقاط القوة بـ (نعم)

درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية = ——————————— **× ١٠٠**

لحساب القروض **مجموع القيم القياسية للمجال**

١٣

= ——————————— **×١٠٠**

٣٠

= ٤٣ % تقريباً درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للقروض

مخاطر الرقابة لحساب القروض = ١- درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية لحساب القروض

= ١- ٤٣%

= ٥٧% درجة المخاطر في حساب القروض

٦. **قياس مخاطر الرقابة لحساب الدائنين :** يبين الجدول الآتي استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب الدائنين، ويبين مدى فاعلية النظام ومخاطر الرقابة في هذا الحساب.

جدول (٥٣)

قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب الدائنين

ت	الضوابـــط	القيم القياسية الأ	نتائج الاختبارات والاستقصاء لنظام الرقابة الداخلية	
			نعم	كلا
١	هل يتم الحصول على تأييدات مباشرة من الدائنين يؤيدون فيها أرصدة ذلك الحساب ؟	٢	٢	
٢	هل يتم أرسال كشوفات دورية إلى المجهزين ؟	٣	٣	

٣	هل يتم مسك سجلات للسيطرة على الحسابات الدائنة؟	٢	٢	
٤	هل تجري الشركة مطابقة هذا الحساب شهرياً؟	٤		٤
٥	هل إن التدقيق الداخلي يقوم بتدقيق جميع المعاملات المالية ؟	٤	٤	
٦	هل يتم التأكد من أرصدة الحسابات المخالفة لطبيعتها؟	٥		٥
٧	هل يتم الفصل بين وظائف مسك سجل أستاذ الدائنين عن مسك سجل الأستاذ العام ؟	٣	٣	
٨	هل يتم تسجيل المشتريات الآجلة بقوائم الشراء ومستندات الإدخال المخزني ؟	٢	٢	
٩	هل يتم مطابقة الارصدة الظاهرة في الكشوفات التحليلية مع رصيد سجل الاستاذ العام ؟	٣	٣	
	المجـــــموع	٢٨	١٩	٩

مجموع القيم المعطاة للإجابة اسئلة نقاط القوة بـ (نعم)

درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية = ——————— × ١٠٠

لحساب الدائنين مجموع القيم القياسية

١٩

= ——————— ×١٠٠

٢٨

= ٦٨ % تقريباً درجة فاعلية النظام لحساب الدائنين

مخاطر الرقابة لحساب الدائنين = ١- درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية لحساب الدائنين

=١- ٦٨%

= ٣٢% درجة المخاطر الرقابية لحساب الدائنين

٧. **قياس مخاطر الرقابة لحساب المبيعات** : يبين الجدول الآتي استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب المبيعات ،ويبين مدى فاعلية النظام ومخاطر الرقابة في هذا الحساب.

جدول (٥٤)

قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية لحساب المبيعات

ت	الضوابـــط	القيم القياسية للأوزان	نتائج الاختبارات والاستقصاء لنظام الرقابة الداخلية	
			نعم	كلا
١	هل إن القوائم المحاسبية مسيطر عليها بموجب سجل رقم ١٦؟	٥	٥	
٢	هل يوجد فصل بين الوظائف الآتية ؟			
	• اعداد قوائم المبيعات .	٣	٣	
	• التحصيل .	٥		٥
	• مسك حساب للمدينين .	٣	٣	
	• الشحن أو البيع .	٢	٢	
٣	هل توجد لدى الشركة سياسة واضحة لأسعار وشروط البيع ؟	٤	٤	
٤	هل يتم تدقيق قوائم المبيعات حسابياً قبل اصدارها ؟	٤	٤	
٥	هل تستخدم الشركة قوائم بيع وقوائم شحن متسلسلة ؟	٤	٤	
٦	هل هناك رقابة على مصروفات النقل والشحن للمدينين ؟	٤	٤	
٧	هل يتم مطابقة أوامر البيع المعتمدة مع قائمة الشحن التي تخص كل قائمة بيع ؟	٤	٤	
٨	هل يتم مطابقة أوامر الشحن وقسائم الشحن وقوائم البيع قبل اثبات المبيعات في السجلات المحاسبية ؟	٥	٥	
٩	هل توجد رقابة على مردودات المبيعات ؟	٣	٣	
١٠	هل يجري التعرف على اسباب إعادة المنتجات المباعة ومعالجتها ؟	٥		٥
١١	هل هناك خطة ورقابة مستمرة على عمل مندوبي المبيعات والمروجين؟	٤		٤
١٢	هل تجري الشركة المطابقة بين قوائم المبيعات اليومية وسجل الصندوق ؟	٥	٥	
١٣	هل توجد جهة مسؤولة عن تحديد البضائع التالفة والمتضررة ؟	٤	٤	
١٤	هل تمسك الشركة يومية مستقلة للمبيعات الآجلة ؟	٥		٥
١٥	هل أن الخصومات تمنح بموافقة جهة مخولة ؟	٤	٤	
١٦	هل هناك رقابة فعالة على المبيعات الأتية ؟			
	• مبيعات الأصول الثابتة .	٢	٢	
	• المبيعات المتعلقة بموظفي الشركة .	٢	٢	

	• مبيعات الموجودات الثابت المستهلكة .	٣	٣	
	المجـــــموع	٨٠	٦١	١٩

مجموع القيم المعطاة للإجابة اسئلة نقاط القوة بـ (نعم)

درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية = ——————— × ١٠٠

لحساب المبيعات مجموع القيم القياسية للمجال

٦١

=——————— ×١٠٠

٨٠

= ٧٦% درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية لحساب المبيعات

مخاطر الرقابة لحساب المبيعات = ١- درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية لحساب المبيعات

= ١-٧٦%

= ٢٤% درجة مخاطر الرقابة لحساب المبيعات

4-3-1-3: تقدير مستوى الخطر المقبول

لقد اعتمد ديوان الرقابة المالية الاتحادي على الخبرة التراكمية لمعدي البرنامج التدقيقي وفق منهج المخاطر عند تدقيق الحسابات الختامية على تحديد ٥% لمستوى الخطر المقبول .

4-3-1-4: تقدير خطر الاكتشاف

بعد احتساب كل من الخطر الموروث وخطر الرقابة لكل بند من البنود المهمة المحددة سلفاً نقوم باحتساب مخاطر الاكتشاف لتلك البنود.(ظاهر ، واخرون ، ٢٠١٤ : ٤٧)

مخاطر التدقيق المسموح بها

مخاطر الاكتشاف لحساب الموجودات الثابتة = ——————————

الخطر الموروث × خطر الرقابة

٥%

= ——————————

٣٨% × ٣٧%

= ٣٦%تقريباً مخاطر الاكتشاف للموجودات الثابتة

إذن نسبة الموثوقية في الموجودات الثابتة = ١- مخاطر الاكتشاف للموجودات الثابتة

= ١- ٣٦%

= ٦٤% نسبة الموثوقية في الموجودات الثابتة

مخاطر التدقيق المسموح بها

مخاطر الاكتشاف للمخزون = ——————————

الخطر الموروثة ×خطر الرقابة

٥%

= ——————————

٤٤%×٣٣%

= ٣٤% تقريباً مخاطر الاكتشاف لحساب المخزون

أن نسبة الموثوقية في المخزون = ١- مخاطر الاكتشاف لحساب المخزون

= ١- ٣٤%

= ٦٦% نسبة الموثوقية في المخزون

مخاطر التدقيق المسموح بها

مخاطر الاكتشاف لحساب المدينين = ———————————

الخطر الموروث ×خطر الرقابة

٥%

= ———————————

٤٣%× ٣٨%

= ٣١% مخاطر الاكتشاف لحساب المدينين

اذن نسبة الموثوقية في المدينين = ١- مخاطر الاكتشاف لحساب المدينين

= ١- ٣١%

= ٦٩% درجة الموثوقية في المدينين

مخاطر التدقيق المسموح بها

مخاطر الاكتشاف لحساب النقود = ———————————

الخطر الموروث ×خطر الرقابة

٥%

= ———————————

٥٠%×٢١%

=٤٨% تقريباً مخاطر الاكتشاف لحساب النقود

اذن نسبة الموثوقية لحساب النقدية = ١- مخاطر الاكتشاف لحساب النقود

= ١- ٤٨%

= ٥٢% درجة الثقة بالنقود

مخاطر الاكتشاف لحساب القروض= مخاطر التدقيق المسموح بها / الخطر الموروث × خطر الرقابة

= ٥% / ٤٤%×٥٧%

= ٢٠% مخاطر الاكتشاف للقروض

اذن درجة الموثوقية في القروض = ١- مخاطر الاكتشاف لحساب القروض

= ١- ٢٠%

= ٨٠% درجة الموثوقية في القروض

مخاطر الاكتشاف لحساب الدائنين = مخاطر التدقيق المسموح بها / الخطر الموروث× خطر الرقابة

= ٥% / ٣٣%×٣٢%

= ٤٧% درجة مخاطر الاكتشاف لحساب الدائنين

اذن نسبة الموثوقية لحساب الدائنون = ١- مخاطر الاكتشاف لحساب الدائنين

= ١- ٤٧%

= ٥٣% نسبة الموثوقية في حساب الدائنين

مخاطر الاكتشاف لحساب المبيعات= مخاطر التدقيق المسموح بها / الخطر الموروث × خطر الرقابة

٥% / ٣٦%× ٢٤% =

= ٥٨% درجة مخاطر الاكتشاف لحساب المبيعات

اذن نسبة الموثوقية في حساب المبيعات = ١- درجة مخاطر الاكتشاف لحساب المبيعات

=١- ٥٨%

= ٤٢% درجة الموثوقية في المبيعات

4-3-2: تفسير النتائج

من خلال نتائج التحليلات السابقة للمخاطر المقدرة للحسابات الهامة والتي توصل إليها الباحث في تقديره للمخاطر وهي كالاتي .

١. بلغت المخاطر الجوهرية في حساب الموجودات الثابتة بـ(١٤%) فعند مقارنتها بخطر التدقيق المسموح به(٥%) نلاحظ ارتفاع المخاطر الجوهرية(الضمنية والرقابية) وإن مخاطر الاكتشاف (٣٦%) ولكي يتم إبداء مراقب الحسابات رأياً سليماً عن هذا البند في القوائم المالية يتطلب منه القيام بإجراءات تدقيق تفصيلي وتجميع إدلة بهذا الحساب تصل إلى(٦٤%).

٢. بلغت المخاطر الجوهرية في حساب المخزون بـ(١٥%) فعند مقارنتها مع خطر التدقيق المسموح به(٥%) نلاحظ ارتفاع المخاطر الجوهرية (الضمنية والرقابية) وإن خطر الاكتشاف في المخزون (٣٤%) ولكي يقوم مراقب الحسابات بإبداء راي سليم عن هذا

البند في القوائم المالية عليه أن يقوم بإجراءات تدقيق تفصيلي لحساب المخزون يصل إلى (٦٦%) .

٣. بلغت المخاطر الجوهرية في حساب المدينين(١٦%) فعند مقارنتها مع خطر التدقيق المسموح به (٥%) نلاحظ ارتفاع المخاطر الجوهرية (الضمنية والرقابية) وإن خطر الاكتشاف في المدينين قد بلغ (٣١%) ولكي يتمكن المراقب من إبداء رأي سليم عن هذا البند في القوائم المالية فعليه القيام بأجراء تدقيق تفصيلي بقدر (٦٩%).

٤. بلغت المخاطر الجوهرية في حساب النقود بـ (١١%) فعند مقارنتها مع خطر التدقيق المسموح به (٥%) نلاحظ ارتفاع المخاطر الجوهرية (الضمنية والرقابية) وأن خطر الاكتشاف في النقود بلغ (٤٨%)ولكي يقوم مراقب الحسابات بإبداء رأي سليم عن هذا البند في القوائم المالية يتطلب منه القيام بإجراءات تدقيق تفصيلي قدرت بـ(٥٢%).

٥. بلغت المخاطر الجوهرية في حساب القروض بـ(٢٥%)فعند مقارنتها مع خطر التدقيق المسموح به(٥%) نلاحظ ارتفاع المخاطر الجوهرية (الضمنية والرقابية) وأن خطر الاكتشاف في حساب النقدية بلغ(٢٠%) ولكي يقوم مراقب الحسابات بأبداء رأي سليم عن هذا البند في القوائم المالية يتطلب منه القيام بإجراءات تدقيق تفصيلي بقدر (٨٠%).

٦. بلغت المخاطر الجوهرية في حساب الدائنين بـ(١١%) فعند مقارنتها مع خطر التدقيق المسموح به (٥%) نلاحظ ارتفاع المخاطر الجوهرية (الضمنية والرقابية) وإن خطر الاكتشاف في هذا الحساب بلغت (٤٧%) ولكي يتمكن مراقب الحسابات من أبداء رأي سليم عن هذا الحساب في القوائم المالية يتطلب منه القيام بإجراءات تدقيق تفصيلي لهذا الحساب قدرت بـ(٥٣%).

٧. بلغت المخاطر الجوهرية في حساب المبيعات بـ(٩%)فعند مقارنتها مع خطر التدقيق المسموح به ٥% نلاحظ ارتفاع في مخاطر الاكتشاف حيث بلغت (٥٨%) وسبب هذا الارتفاع هو انخفاض في المخاطر الجوهرية (الضمنية والرقابية) بسبب العلاقة العكسية بينهم ، ولكي يتمكن مراقب الحسابات من إبداء رأي سليم عن هذا الحساب في القوائم المالية يتطلب منه القيام بإجراءات تدقيق تفصيلي لهذا الحساب قدرت بـ(٤٢%) .

وأن الوصول إلى تقدير علمي لحجم الاجراءات التدقيقية الواجب الالتزام بها لكل بند من البنود المشار إليها سابقاً في القوائم المالية في ضوء المخاطر المقدرة لها سيمكن مراقب الحسابات من بناء البرنامج التدقيقي اللازم وتحديد طبيعة وتوقيت الاجراءات المطلوبة لإنجاز مهمة التدقيق بما يجعل مخاطر إبداء الرأي عند ادنى مستوى ممكن قبوله ، كما تعد الإجراءات التحليلية التي يقوم بها مراقب الحسابات خلال مرحلة التخطيط من الامور المهمة في أداء مهمة التدقيق على نحو كفوء وفعال إذ يتم من خلالها تحديد طبيعة ومدى توقيت العمل التدقيقي الواجب تنفيذه كما تساعد المراقب في تحديد الحالات الهامة التي تتطلب من المراقب بذل العناية المهنية اللازمة خلال مهمة التدقيق والتي تتضح من خلال هذه العناية من تحديد العناصر التي تحتوي على فروقات هامة أو التي تحتوي على تقلبات غير اعتيادية وتتسم من خلال المقارنات في البيانات المالية ، إما إذا قام مراقب الحسابات ببناء خطة على افتراضات كيفيه اللجوء إلى تقدير مخاطر التدقيق وتحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية سيؤدي بمراقب الحسابات إلى تصميم إجراءات تدقيقية غير مناسبة مما ينعكس سلباً على مهمة التدقيق وبالتالي فشل مهمة التدقيق في اكتشاف الخطأ والتلاعب والتزوير في القوائم المالية ، ومن ثم فشل المراقب في الوصول إلى رأي مهني مناسب في القوائم المالية وهذا يعرض مراقب الحسابات للمسؤولية عن إي ضرر قد يصيب المدعي ، لذلك أن مخاطر التدقيق تدفع مراقب الحسابات إلى زيادة مسؤوليته عن الضرر الذي قد يلحق بالأطراف المستفيدة من تقريره في حالة عدم أخذ مخاطر التدقيق بنظر الاعتبار عند اعداد وتنفيذ خطة وإجراءات التدقيق ، لذلك ومن خلال التحليلات السابقة نلاحظ بأنه هنالك تباين في المخاطر(الضمنية والرقابية) المقدرة وان تحديد مخاطر الاكتشاف سيمكن مراقب الحسابات من تخفيضها الى الحد المسموح به ، لأن مراقب الحسابات يؤثر ويتأثر بها ، بهدف ابداء رأي فني مهني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية وهذا يعد اثباتاً للفرضية الثانية **((أن التزام مراقب الحسابات بتقدير مخاطر التدقيق سوف تسهم في تخفيض مخاطر الاكتشاف في القوائم المالية)).**

الفصل الرابع

الأستنتاجات و التوصيات

المبحث الأول : الأستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

من خلال هذا المبحث سيتم إدراج أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث في جانبي البحث النظرية والعملية منه وفق الاتي :-

١. إن استخدم مراقب الحسابات للإجراءات التحليلية يسهم في زيادة كفاءة وفاعلية عملية التدقيق لأنها تساعد المراقب في تحديد الأخطاء والتحريفات في بنود القوائم المالية مما يسهم في تخفيض مخاطر الاكتشاف .

٢. من خلال تطبيق الإجراءات التحليلية في الشركة عينة البحث لوحظ وجود مجموعة من الحالات غير الاعتيادية من أهمها:-

- لوحظ وجود انخفاض في نسب المخزون قدرة بنسبة (١٥.٣ %، ٢٦%،٣٦.٧ %) للسنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) بالمقارنة مع سنة الأساس (٢٠١٢) وإن هذه التقلبات غير الاعتيادية ناتجة عن حصول انخفاض في كلف المخزون وعدم قيام الشركة بأجراء المطابقة بين أرصدة المخازن بموجب سجلات السيطرة المخزنية مع ما تظهره السجلات المالية .
- لوحظ وجود انخفاض كبير في النقدية قدرت بالمقارنة مع سنة الأساس (٢٠١٢) للسنوات (٢٠١٣,٢٠١٤، ٢٠١٥) (٦٦%،٩٣%،٩٧%)على التوالي وإن سبب هذه التقلبات هو حدوث تغير في كمية وإسعار المنتجات خلال تلك السنوات ، بلاضافة

لذلك انخفاض الانتاج الفعلي للشركة وارتفاع الرواتب والاجور والمخصصات حيث بلغت على التوالي للسنوات المذكورة (٣٨٣١٧٧٥٢٦٦ ، ٣١٩٥٤١٠١١١ ، ٣٠٢١٧٨٠٣٠١) .

- من خلال تحليل معدل دوران الموجودات الثابتة وأرصدة الاندثارات والكلفة التاريخية للموجودات الثابتة لسنة ٢٠١٢مع سنوات المقارنة وجود تقلبات غير اعتيادية كبيرة بين تلك الأرصدة والمؤشرات والنسب المستخرجة، وإن هذه التقلبات والتغيرات ناتجة عن الشطب والتعديل على أرصدة الموجودات في القوائم المالية ، بالإضافة لذلك عدم ثبات نسب الاندثار والسياسة المحاسبية المستخدمة في الاندثار ، واستخدام قسط اندثار سنوي بالرغم من فترة استخدامه اقل من سنة .
- من خلال مقارنة رصيد المدينين ونسبة المدينين إلى المبيعات للسنوات ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ على التوالي (٣٩% ، ٨٥% ، ١٢١٥% ، ٥٤١%) مع سنوات المقارنة وجود تقلبات غير اعتيادية بين تلك الأرصدة والمؤشرات والنسب المستخرجة، وعدم قيام الوحدة موضوع الدراسة بالفصل بين المبيعات النقدية والآجلة في سجلاتها ، بالإضافة لذلك عدم استخدام الوحدة عينة البحث مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بسبب أن حساب العملاء يتضمن عدة أمور مثل اختلاف الأسعار بين المخطط والفعلي واختلاف قراءات العدادات بين الوحدة الاقتصادية والعملاء والمبيعات الآجلة .

- من خلال التحليلات والمقارنات لوحظ وجود ضعف مالي كبير في الوحدة الاقتصادية لاعتمادها على الدائنين بشكل ملحوظ في الهيكل التمويلي.

٣. إن ابداء الرأي لمراقب الحسابات يأتي من خلال فهمه للإجراءات والطرق التي تستخدم من قبل الإدارة ، وعند إعداده للتقديرات المحاسبية الهامة تأتي من خلال اعتماده على نسب تتراوح بين (٥%-١٠%) من صافي المبيعات بوصفها بدايةً لقياس الاخطاء والتحريفات ذات الأثر الجوهري في بنود القوائم المالية ويعتبر الخطأ غير مهم نسبياً إذا كان اقل من "٥%" ومهماً نسبياً إذا كان الخطأ أكبر من "١٠%" وما بين (٥%- ١٠%) يخضع للتقدير الشخصي لمراقب الحسابات .

٤. إن حسابات الشركة عينة البحث توحي بوجود مخاطر موروثة في الحسابات ((الموجودات الثابتة ،المخزون ، المدينين ، النقدية ، القروض، الدائنين ، المبيعات)) قدرت ((٣٨% ،٤٤% ، ٤٣%، ٥٠%، ٤٤%،٣٣%، ٣٦%))على التوالي لذلك على مراقب الحسابات أن يبذل العناية المهنية اللازمة لكي يتمكن من تلافي القدر الممكن منها .

٥. من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مخاطر الرقابة أظهرت نتائج عينة البحث وجود مخاطر رقابية في الحسابات ((الموجودات الثابتة ، المخزون ، المدينين ، النقدية ، القروض ، الدائنين ، المبيعات)) قدرت ((٣٧%، ٣٣%،٣٨%،٢١%،٥٧%، ٣٢% ،٢٤%)) يتبين من ذلك بأن هذا النظام لا يمكن الاعتماد عليه لأنه يحتوي على مخاطر مرتفعة بعض الشيء .

٦. من خلال التحليل الاستنباطي قدرت مخاطر الاكتشاف في حسابات ((الموجودات الثابتة ،المخزون ، المدينين ، النقدية ، القروض، الدائنين ، المبيعات)) بـ ((٣٦% ، ٣٤% ، ٣١% ، ٤٨% ، ٢٠% ، ٤٧% ، ٥٨%)) يتبين من ذلك وجود تباين في مخاطر الاكتشاف يتطلب منه تخفضها بعض الشيء.

المبحث الثاني

توصيات البحث

من خلال استعراض أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث في المبحث السابق نضع مجموعة من التوصيات التي قد تساعد مراقب الحسابات في تخفيض مخاطر التدقيق في القوائم المالية وهي كما يأتي :-

١. على مراقب الحسابات الأخذ بنظر الاعتبار الإجراءات التحليلية في كافة مراحل عملية التدقيق لما لها من أهمية تتعلق بالكشف عن الحالات غير الاعتياديه في البيانات المالية ، بالإضافة لذلك فهي تسهم في زيادة فهم الشركة والمتغيرات التي تحدث فيها من خلال السنوات السابقة بالإضافة لذلك تخفيض مخاطر الاكتشاف .

٢. ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بإصدار دليل رقابي يشير إلى الإجراءات التحليلية وأساليبها وأنواعها والغرض من تطبيقها خلال مراحل عملية التدقيق لما لها من دور بارز في اكتشاف الحالات الهامة في بنود القوائم المالية .

٣. ضرورة قيام مراقب الحسابات بدراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كل بند من بنود القوائم المالية وتحديد المستوى المقبول للأهمية النسبية لغرض إبداء رأي فني مهني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية .

٤. إن من واجبات مراقبي الحسابات إبلاغ إدارة الشركة بوجود مخاطر ذاتية وبيان نقاط الضعف التي تم اكتشافها وإن امكن طرح الحلول المناسبة لمعالجتها .

٥. ضرورة تحسين نظام الرقابة الداخلية في الشركة ليتم تخفيض المخاطر الموروثة والتي جاءت بنسب متفاوتة ولكون المخاطر الرقابية جاءت مرتفعة بعض الشيء إذ إن هذه المخاطر لا تتعلق بمراقب الحسابات بل هي خاصة بإدارة الشركة ومن واجب الشركة معالجتها وتفعيل القوانين الرقابية لمنع حالات التلاعب والتزوير.

٦. أن من مسؤوليات مراقب الحسابات إتباع اجراءات تدقيقية فعالة وبذلة للعناية المهنية اللازمة في حصوله على الادلة والقرائن بهدف تخفيض مخاطر الاكتشاف الى المستوى المسموح به وابداء راي فني مهني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية .

المصادر

القرآن الكريم .

أولاً – المصادر العربية

أ- القوانين والقواعد والمعايير والأنظمة والتعليمات

١- الاتحاد الدولي للمحاسبين ، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، الجزء الأول ،ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ،عمان ،الأردن، ٢٠٠٨.

٢- الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين ، "دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين" ، إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي ، ترجمة المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن ، ٢٠١١ .

٣- ظاهر ، نضال شحيت ، وآخرون ، "منهج التدقيق وفق أسلوب المخاطر" ، منشورات وبرنامج مقترح ديوان الرقابة المالية ، بغداد ، ٢٠١٤ .

٤- قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ (المعدل) .

٥- مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ، ٢٠٠٠ (دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية – دليل التدقيق رقم ٤) .

٦- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (إنتوساي) ، لجنة المعايير الرقابية ، ١٩٩٢ ، "مسرد التوزيع في قواعد الرقابة المالية الدولية" ، فينا ، النمسا .

ب- الكتب

١- أبو زيد ، كمال خليفة ، وآخرون ، "دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية" ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٦ .

٢- أشتيوي ، أدريس عبد السلام ، "المراجعة معايير وإجراءات" ، ط٢ ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، مصراته ، ليبيا ، ١٩٩١ .

٣- الالوسي ، حازم هاشم ، "الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق" ، ط١ ، دار الكتب الوطنية ، طرابلس ، ٢٠٠٣ .

٤- بلقاوي ، أحمد رياض ، "نظرية محاسبية" ، ترجمة د. رياض العبد الله ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ .

٥- التميمي ، ناظم شعلان ، "التدقيق والرقابة" ، ط١ ، ٢٠١٤ .

٦- التميمي ، هادي ، "مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية" ، ط٢ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤ .

٧- التميمي ، هادي ، "مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية" ، دار وائل للنشر ، ط٣ ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦ .

٨- التميمي ، هادي ، "مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية" ، مركز كحلول للكتب ، ط١ ، ١٩٩٨ .

٩- توماس ، وليم ، هنكي ، امرسون ، "المراجعة بين النظرية والتطبيق" ، ترجمة د. أحمد حامد حجازي ، كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦.

١٠- توماس ، وليم ، هنكي ، أمرسون ، "المراجعة بين النظرية والتطبيق" ، ترجمة د. أحمد حامد حجازي وآخرون ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، ١٩٨٩ .

١١- جابر ، عبد الرؤوف ، "الرقابة المالية والمراقب المالي" ،دار النهضة للنشر ، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٤ .

١٢- جربوع ، يوسف محمد ، حلس ، سالم عبد الله ، "المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي للمعايير الدولية" ، ط١ ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠١ .

١٣- الجمال ، جيهان عبد المعز ، "المراجعة وحوكمة الشركات" ، دار الكتاب الجامعي ، ط١ ، العين ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٤ .

١٤- جمعة ، أحمد حلمي ، "المحاسبة الإدارة التخطيط والرقابة وصنع القرار" ، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١١ .

١٥- جمعة ، أحمد حلمي ، "المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق" ، ط٢ ، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥ .

١٦- جمعة ، أحمد حلمي ، "تطوير معايير التدقيق والتأكيدات الدولية" ، دار صفا للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ .

١٧- جمعة ، أحمد حلي ، "التدقيق ورقابة الجودة" ، ط١ ، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١١ .

١٨- جمعة ،أحمد حلمي "المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق" ، ط١ ، ٢٠١٢ ، عمان ، الأردن .

١٩- حماد ، طارق عبد العال ، "موسوعة معايير المراجعة شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية" ، الجزء الثاني ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٤ .

٢٠- دحدوح ، حسين أحمد ، القاضي، حسين يوسف ، "مراجعة الحسابات المتقدمة" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ .

٢١- راضي ، محمد سامي ، "موسوعة المراجعة المتقدمة" ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١١ .

٢٢- الرمحي ، نواف محمد عباس ، "مراجعة المعاملات المالية" ، ط١ ، دار صفا للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ .

٢٣- سعيد ، أراس محمد ، أحمد ، عثمان أمين ، "الرقابة المالية والتدقيق بين النظرية والتطبيق" ، ط١ ، ٢٠١٣ .

٢٤- شحاتة ، شحاتة السيد ، "دراسة متقدمة في مراجعة الحسابات" ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١٤ .

٢٥- شحاتة ، شحاتة السيد ، نور ، أحمد محمد ، أحمد ، حسين ، "دراسة متقدمة في مراجعة الحسابات" ، ٢٠٠٧ .

٢٦- الشحنة ، رزاق أبو زيد ، "مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية "، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥ .

٢٧- الشريف ، أحمد زكي حسين متولي ، "الاتجاهات الحديثة للمراجعة في ظل عولمة المعايير" ، جامعة قناة السويس ، مصر ، ٢٠١٣ .

٢٨- شريم ،عبيد سعد ، بركات ، لطف حمود ، "اصول مراجعة الحسابات " ط٣ ، الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، اليمن ، ٢٠١١ .

٢٩- الصبان ، إبراهيم ، "أصول المراجعة الخارجية" ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١٢ .

٣٠- الصبان ، محمد سمير ، فتح الله ، عوض لبيب ، "الأصول العلمية والمهنية للمراجعة" ، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٩٥ .

٣١- الصحن ، عبد الفتاح ، راشد ، رجب السيد ، درويش ، محمد ناجي ، "أصول المراجعة" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٠ .

٣٢- الطرايرة ، جمال ، "المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين" ، نشرة عن طريق المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠١٣ .

٣٣- عبد الكريم ، عارف ، "المراجعة المتقدمة" ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١٤ .

٣٤- عبد الله ، خالد أمين ، "علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية والعملية" ، دار وائل للنشر ، ط٥ ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠ .

٣٥- عبد الله ، خالد أمين ، "علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية والعملية" ، عمان ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، الأردن ، ٢٠١٢ .

٣٦- عبد الله ، خالد أمين ، "علم تدقيق الحسابات الناحية العملية" ، ط٢ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤ .

٣٧- عبد الله ، خالد أمين ، "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية" ، دار وائل للنشر ، ط٣ ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦ .

٣٨- عبد الله ، خالد أمين ، "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية" ، ط١ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ .

٣٩- عبد الله ، خالد أمين ، "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية" ، ط٢ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤ .

٤٠- عثمان ، عبد الرزاق محمد ، "أصول التدقيق والرقابة الداخلية" ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ط٢ ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٩٩ .

٤١- العنقري، حسام بن عبد المحسن ، "مراجعة الحسابات" ، السروات للطباعة والنشر ، ط٢ ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٤ .

٤٢- فتح الله الدين ، عوض لبيب ، شحاتة ، السيد شحاتة ، "أصول المراجعة الخارجية" ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١٣ .

٤٣- القاضي ، حسين يوسف ، دحدوح ، حسين أحمد ، قريط ، عصام نعمة ، "أصول المراجعة – الجزء الأول" ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠١٤ .

٤٤- القباني ، ثناء ، "المراجعة" ، ٢٠١٧ .

٤٥- القريشي ، اياد رشيد ، "التدقيق الخارجي منهج علمي نظرياً وتطبيقياً" ، الطبعة الأولى ، دار المغرب للنشر ، العراق ، ٢٠١١ .

٤٦- لطفي ، أمين السيد أحمد ، "المراجعة بين النظرية والتطبيق" ، الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٦ .

٤٧- لطفي ، أمين السيد أحمد ، "المراجعة في ظل عالم متغير" ، بدون ناشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٤٨- لوبك ، جيمس ، أرينز ، الفين ، "المراجعة مدخل متكامل" ، ترجمة د. محمد محمد عبد القادر الدسيطي ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٥ .

٤٩- لويك ، جيمس ، اريز ، الفين ، "المراجعة – مدخل متكامل" ، ترجمة د. محمد عبد القادر الريسطي ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٩ .

٥٠- متولي ، عصام الدين محمد ، "المراجعة وتدقيق الحسابات -١" ، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع ، صنعاء ، اليمن ، ٢٠٠٩ .

٥١- متولي ، عصام الدين محمد ، "المراجعة وتدقيق الحسابات الجزئي - ٢" ، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع ، صنعاء ، اليمن ، ٢٠١٣ .

٥٢- متولي ، عصام الدين محمد ، "برنامج العلوم الإدارية - المراجعة" ، منشورات جامعة السودان المفتوحة ، ط١ ، ٢٠٠٦ .

٥٣- محمد ، محمد الفيومي ، الدميري ، علاء الدين محمد ، شتيوي أين أحمد ، "دراسات متقدمة في المراجعة" ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٨ .

٥٤- محمد ، نصر صالح ، "نظرية المراجعة" ، دار الكتب الوطنية ، ط١ ، بنغازي ، ليبيا ، ٢٠٠٨ .

٥٥- محمد ،نصر صالح ، "نظرية المراجعة" ، ط١ ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،الأردن ، ٢٠١٥ .

٥٦- محمود ، رأفت سلام ، كلبونه ، أحمد يوسف ، زريقات عمر محمد ، "علم تدقيق الحسابات النظري " ، ط١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١١ .

٥٧- مسعد ، محمد فضل ، الخطيب ، خالد راغب ، "دراسة مقدمة في تدقيق الحسابات" ، ط١ ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ .

٥٨- المشهداني ، محمود حسن ، هرمز ، أمير حنا ، "الإحصاء" ، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق ، بغداد ، ١٩٨٩ .

٥٩- المطارنة ، غسان فلاح ، "تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية العلمية" ، ط١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦ .

٦٠- المطارنة ، غسان فلاح ، "تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية" ، ط١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦ .

٦١- نور الدين ، أحمد قايد ، "التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية" ، ط١ ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥ .

٦٢- الوردت ، خلف عبد الله ، "التدقيق الداخلي المبني على المخاطر (RBTA)" ، ط١ ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٤ .

ج- الرسائل والاطاريح الجامعية :

١- البلطوش، خلدون عود الله عبد الله "دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر" ، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٥ .

٢- بليبلة ، نبيل حكمت نبيل ، "أثر مخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق" ، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٥ .

٣- حسون ، علي صدام ، "نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وأداء مراقبي الحسابات" ، دبلوم عالي في المحاسبة القانونية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٩ .

٤- الخطيب ، رائد صالح ، "مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق" ، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٢.

٥- الزبيدي ، لمياء فاضل كامل ، "تدقيق الأداء المستند للمخاطر على وفق معايير الإتوساي (ISSAL / 3999 – 3000) " ، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لسنة ٢٠١٢ .

٦- الزهيري ، رجاء محمد عبد رحيم ، "دور التخصص المهني لمراقب الحسابات في تقدير المخاطر وتحسين جودة التدقيق " ، بحث مقدم إلى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونين ، ٢٠١٤ .

٧- السبعاوي ، منال ناجي ، "تقويم الإجراءات التحليلية للمدقق الخارجي في تقليل مخاطر التدقيق بالتطبيق في محافظة نينوى" ، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل ، ٢٠٠٧ .

٨- عبد الحسين ، لمياء محمد ، "التخطيط المستند للمخاطر باستخدام مصفوفة (الخطر / الرقابة) وأثره على جودة التدقيق" ، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، لنيل شهادة المحاسبة القانونية ، ٢٠١٣ .

٩- العيد ، خير اني ، "مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة" ، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة ، جامعة قاصدي ، مرباح ورقلة لسنة ، ٢٠١٣ .

١٠- غني ، غادة فريد ، "أثر مخاطر التدقيق في مرحلة التخطيط" ، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٧ .

١١- محمد ، عبد الكريم ، "دور مراقب الحسابات في رفع أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية الحكومية" ، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية – غير منشورة ، ٢٠١٥ .

١٢- محيسن ، عواطف جلوب ،" تأثير استعمال مخاطر التدقيق على جودة تقديرات الإدارة للوحدات الاقتصادية المتعثرة مالياً" ، أطروحة مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦.

١٣- المصدر ، مرشد عبيد ، "أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق" ، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة والتحويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠١٣ .

١٤- موسى ، كريمه صالح ، "جودة أداء مراقب الحسابات في ظل منهج مخاطر التدقيق" ، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية ، ٢٠١٤ .

ء- الانترنيت :

١- مدونة وليد الحلبي ، (٢٠١٢) .

- Walidsamir7.blgspot.com/2012/11post-184html

- http://walidsamir7.blogspot.com
- http://walidsamir77.blogspot.com

٢- المكتبة المركزية – الجامعة الإسلامية – غزة

http://library.iugaza.edu.ps/thesis.aspx

3- http://modernlibraiantools.blogspot.com/2012/109/blog-post-28.html

ثانياً – المصادر الأجنبية :

First : Book

1- American institute of certified public accountants (AICPA) "Audit and Accounting guide : Audit sampling" , AiCPA , New York , 1989 .

2- American Institute of certified public Accountants , "Codification of statements on Auditing standards" , (AICPA), New York , 1987 .

3- Arens , Alvin , A. , and Tamesk , Lobbeck , (2000) , Auditing : An Integrated Approach , prentice – Hall international , Inc. , (8^{th} Ed.) .

4- Arens , Alvin , Elder , Randal J . & Bealsey , Marks , "Auditing and Assurance services" , Saffron House , London , 2012 .

5- Arens , Alvin , James , Loebbecke , "Auditing An integrated Approach" , 7^{th} ed . , prentice Hall inc , New Jersey , 2002 .

6- Arens , Alvin , James Loebbecke , "Auditing An Integrated Approach" , 7^{th} ed. prentice Hall Inc . New Jersy , 2003 .

7- Arens , Alvin , James Loebbecke , "Auditing An Integrated Approach" , 7^{th} ed. , prentice Hall , Inc. , New Jersey , 2005 .

8- Davidson , I. , "Manuging Risk organization : Aguide for managers" , San Francisco , John Wiley & Sons , USA , 2003 .

9- Donald H. taylor & G . William Glezen , “Auditing & Assertions Approach” , Tone wikey & soms New York , 1997 .

10- International federation of Accountants (IFAC) ; (1999) (Hand Book Technical pronouncements)) IFAC , New York .

11- Louwers , timothy , J. , “Auditing & Assurance service” , first edition McGraw – Hill Irwin , 2005 .

12- Pickett , K. h, Spencer , “Auditing formanger the ultimate risk management” , John weiley & Sons , Ltd , 2005 , England .

13- Robertson , Jack C. , Louwevs , timothy I. , “Auditing & Assurance service” , 14th ed McGraw – Hill Irwin , Inc. , 2002 .

14- Russell , J. p. , “The Quality Audit hand book” , Second Edition , Printed in the united states of American , 2000.

15- Whittington , O. Ray & Pany , Kurt , “Principles of Auditing & other Assurance Service” , McGraw Hiil Irwin , 14th edition , New york , 2004.

Second : Periodicals & Publications

1- American Institute of certified public Accountants (AICPA) , “Audit Risk and Materiality in conducting an Audit” , SAS No. 101” , 2006 .

2- Asamson, Adediran Mary Josiah, & Elizabeth, Akpeti O.," Evaluation of roles of auditors in the fraud detection and investigation inNigerian industries", American Journal Of Social And Management Sciences,2012. http://www.scihub.org/AJSMS

3- Chang , She – I , & Tsai , Chih – Fong , "The Development of Audit Detection Risk Assessment System : Using the Fuzzy Theory and Audit Risk Model" , 11th Pacific – Asia Conference on Information Systems , 2007 .

4- Internal Auditing Role In Risk Management (2011)., *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 16(4), 640-661.

5- Mindak, Mary and Heltzer, Wendy (2011), responsibility and audit risk Corporate environmental, Managerial Auditing Journal, Vol. 26 No. 8, pp. 697-733

6- Mock Theodore J. & Wright , Arnold M., (1999) , "Are Audit prograw plans – Adjusted ?" Auditing : A Journal of practice & theorcx , spring .

7- Wallace , Wanda A. & Kreutzfeldt W. " The relation of inherent and control Risks to Adjustments" , Journal of Accounting , Auditiling & Fincance , Summer , 1995 .

Third – Internet :

1- http://en.boolse.org/Reference-Education-cat109 .

2- https://www.researchgate.net/publication/221996825_The_development_of_audit_detection_risk_assessment_system_using_the fuzzy_theory_and_audir_risk_model .

3- http://www.scihub.org/AJSMS

الملاحق

Abstract

The majority of the economic units contain a variety of risks, including the nature of its activity or internal regulations ,Therefore, the auditor is required to deal with these risks ,The auditor must comply with accounting principles , standards , the financial regulations be qualified to carry out the audit in order to express a neutral technical opinion in order to let the auditor performing this opinion, the audit risk must be assessed. When the auditor issues his report, he may be exposed to certain audit risks. The audit procedures are ineffective in terms of their scope and nature. And this impact on his report and reflect negatively on the users of financial statements.

The objective of the research is to identify the various types of audit risks and the factors affecting them, to study, assess and analyze those risks to the auditor regarding the validity and fairness of the financial statements, use the methods and procedures by which these risks can be reduced according to the rules and standards that determine how the auditor With the risk of auditing the financial statements, for the purpose of achieving the objectives of research and testing hypotheses was chosen Al-Hilal Industrial Company, a joint stock company sample research, in the light of the theoretical and practical aspects of it was reached a set of conclusions was the most prominent:

1 - The use of the auditor for analytical procedures contributes to increase the efficiency and effectiveness of the audit because it helps the controller in the identification of errors and distortions in the items of financial statements, which contributes to reducing the risk of discovery.

2. The Company's accounts the research's sample suggests that there are inherent risks in the accounts (fixed assets, inventory and debtors, cash, loans, creditors, sales) (38%, 44%, 43%, 50%, 44%, 33% 36%), respectively. Therefore, the auditor should make the necessary professional care so that he can avoid as much as possible.

3. The management of the internal control system and the identification of control risks in the accounts (fixed assets, inventory and debtors, cash, loans, creditors, sales) (37%, 33%, 48%, 21%, 57%, 32%, 24%). This shows that this system is unreliable because it has a slightly higher risk.

The study came out with a number of recommendations, notably:

1. The auditor should consider the analytical procedures at all stages of the audit because they are important for disclosing unusual cases in the financial statements. In addition, the auditor contributes to increasing the company's understanding and the variables that occur during previous years, in addition to reducing the risk of discovery. .

2 - It is the duty of the auditors to inform the company's management of the existence of self-risk and identify the weaknesses that have been discovered and possible solutions can be addressed to address them.

3 - The need to improve the system of internal control in the company to reduce inherited risks, which came at varying rates and that the risk of control was a bit high as these risks are not related to the auditor accounts, but is the management of the company and the duty of the company to address and activate the laws of control to prevent cases of manipulation and forgery.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and scientific Research
University of al – Qadisiyah
College of Administration And Economics
Accounting Department – High Studies

The Audit risk of the auditor's honesty and fairness of the financial statements

((An analytical study))

A Thesis Submitted to

The Board of the College of Administration and Economics
AL-Qadisiyah University in Partial Fulfillment
of The Requirements for The Master's Degree
in The Accounting Science

By
Ali Miri Hassan

Supervised By
Asst. Prof. Dr . Nadhim Shaalan Jabar

1438H **2017AD**

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية ( ) لسنة 201